Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

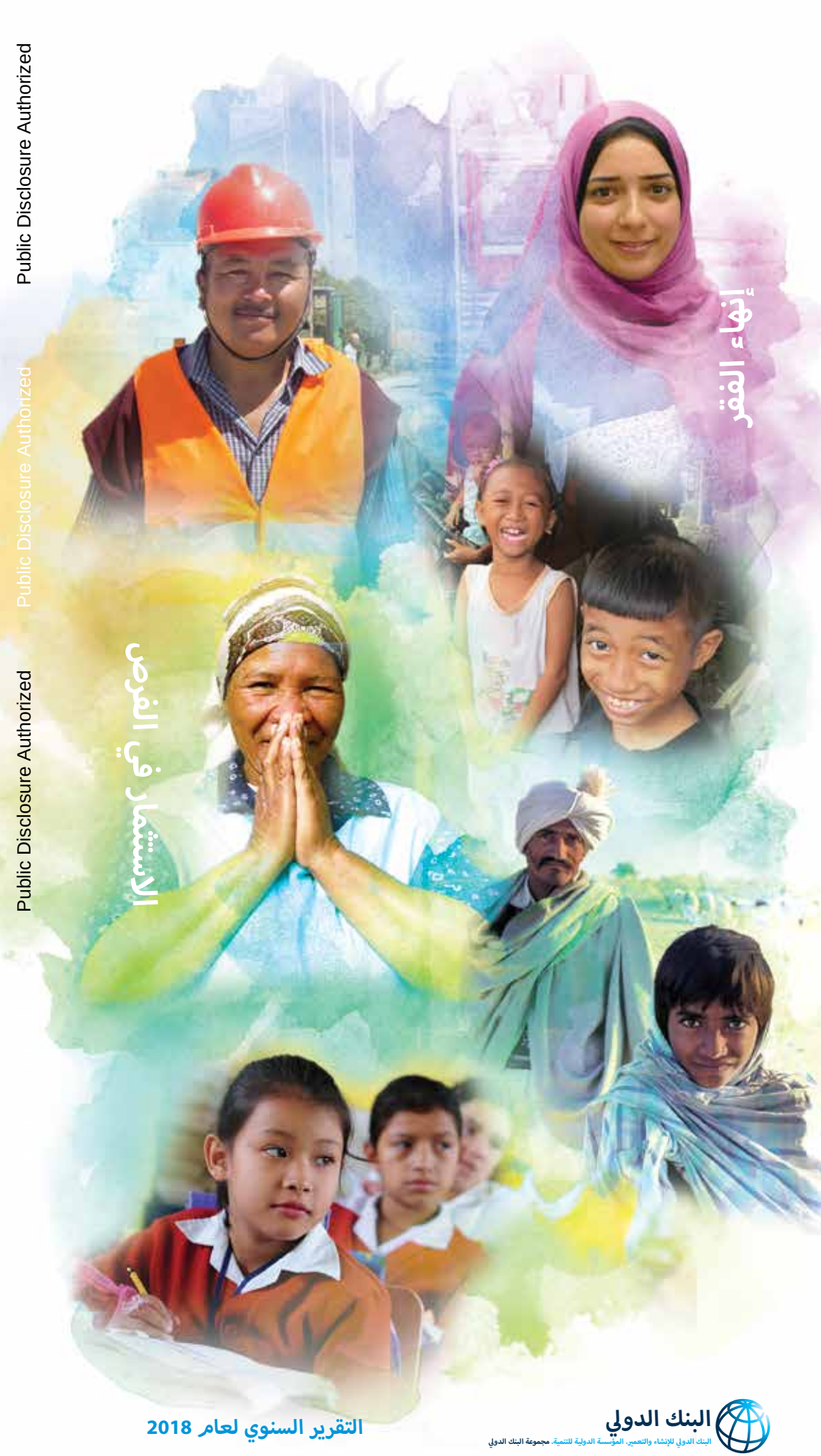

التقرير السنوي لعام 2018

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مجموعة البنك الدولي

المحتويات

2 مقدمة

3 رسالة من الرئيس

10 رسالة من المديرين التنفيذيين

13 رسالة من المدير الإداري العام للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

15 مساندة البلدان المتعاملة مع البنك في المجالات ذات الأولوية

34 التمويل المبتكر للحلول الإنمائية

37 تشجيع التنمية من خلال البحوث والتحليلات والبيانات

40 حشد الشراكات في وضع إنمائي جديد

45 الآفاق الإقليمية

70 تدعيم العمليات والسياسات والإجراءات

73 الحفاظ على البنك الدولي بصفته مؤسسة مسؤولة اجتماعيا وبيئيا

77 كفالة المساءلة ومتابعة العمليات

80 استخدام الموارد على نحو إستراتيجي

90 الالتزام بتحقيق النتائج

الجداول الرئيسية

84 المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2014-2018

88 المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية، السنوات المالية 2014-2018

أعد هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من 1 يوليو/تموز 2017 إلى 30 يونيو/حزيران 2018، المديرون التنفيذيون لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) - اللذين يُعرفان معاً باسم البنك الدولي - وفقاً للنظام الداخلي لكل من المؤسستين. وقد قدم الدكتور جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين، هذا التقرير مرفقاً به الموازنات الإدارية والقوائم المالية المراجعة إلى مجلس المحافظين.

وتُنشر على نحوٍ منفصل التقارير السنوية لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

في عموم التقرير، تشير عبارة "البنك الدولي" أو "البنك" اختصاراً فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ في حين تشير عبارة "مجموعة البنك الدولي" و"مجموعة البنك" اختصاراً إلى العمل الجماعي لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وننوه هنا إلى أن جميع المبالغ النقدية المُستخدمة في هذا التقرير السنوي هي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ما لم يُذكر غير ذلك. وتُحتسب الأموال المخصصة للمشروعات متعددة المناطق على مستوى البلدان في جداول هذا التقرير ونصه. وتتسق البيانات الخاصة بالارتباطات ومدفوعات القروض والاعتمادات لهذه السنة المالية مع الأرقام المدققة المدرجة في القوائم المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ووثائق مناقشات جهاز الإدارة وتحليلاته للسنة المالية 2018. ونتيجة لعملية التقريب إلى أقرب رقم صحيح، فإن الأرقام الواردة في الجداول قد لا تطابق المجاميع والنسب في الأشكال تطابقاً كاملاً.

إذكاء روح الابتكار

يسترشد البنك الدولي بإستراتيجيته المعنونة "التطلع إلى المستقبل" التي تستند إلى أربع ركائز دعما لرسالته الساعية إلى إنهاء الفقر المُدقِع وتعزيز الرخاء المشترك.

للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الأدوات المبتكرة للبنك الدولي في السنة المالية 2018، يرجى زيارة الموقع:
www.worldbank.org/annualreport.

خدمة جميع البلدان المتعاملة مع البنك الدولي.

التوسع في أدوات التمويل التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية

من خلال إنشاء نافذة الاستجابة للأزمات برأسمال قدره 3 مليارات دولار، وبرنامج التسهيلات الموسعة برأسمال قدره 6.2 مليار دولار، ونافذة التعامل مع القطاع الخاص برأسمال قدره 2.5 مليار دولار.

مضاعفة الموارد للتصدي لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف

إلى ما يفوق 14 مليار دولار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA18) لصالح البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

تعظيم تمويل التنمية

في مؤسسات مجموعة البنك الدولي سعيا وراء حلول تعتمد على القطاع الخاص، حسب الاقتضاء، بُغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خلق الأسواق

تعبئة الموارد المحلية

من خلال تقديم المساندة لتسعة وخمسين بلدا في جميع مناطق عمل البنك الست بغرض زيادة المصادر الحكومية لتمويل الاستثمارات الإنمائية.

تقديم مليار دولار لرائدات الأعمال

عبر مبادرة تمويل رائدات الأعمال لمساندة منشآت الأعمال المملوكة للنساء في البلدان النامية.

تدعيم الموارد التمويلية

من خلال إجراء مراجعة للإنفاق العام للبنك الدولي أسفرت عن تحقيق وفورات مالية قدرها 300 مليون دولار بنهاية السنة المالية 2018.

أول ارتباط إقراض من صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة

الارتباط من خلال صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة بتقديم تمويل للتصدي لانتشار فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديموقراطية في 2018.

اختبار حلول مرنة وسريعة

من خلال تنفيذ إجراءات تدخلية تجريبية في أكثر من 170 مشروعا في 60 بلدا.

مساندة الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ

من خلال التعهد بالتوقف عن دعم مشروعات البحث والتنقيب عن النفط والغاز، ورفع تقارير عن انبعاثات غازات الدفيئة بشأن مشروعات القطاع الأساسية.

تحسين إدارة المخاطر في المشروعات

من خلال الإطلاق المتوقع لإطار العمل البيئي والاجتماعي الجديد.

تحسين نموذج العمل

الاضطلاع بدور القيادة في معالجة القضايا العالمية

إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030

بتخفيض نسبة سكان العالم
الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم.

تعزيز الرخاء المشترك

برفع مستوى الدخل لنسبة الأربعين في المائة الأشد فقرا
من السكان في كل بلد.

هذان هما الهدفان اللذان
وضعهما البنك الدولي ركيزة
لرسالته المتمثلة في مساندة التنمية
المستدامة على الصعيد العالمي.

في الوقت الذي يزداد فيه تعقد التحديات التي تواجهها البلدان النامية، يقف البنك الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم المساندة والحلول المستدامة اللازمة لإنهاء الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وإدراك عالم تتاح فيه الفرص للجميع.

توفير الموارد الحيوية. هذا العام، سعى البنك الدولي إلى تحقيق رسالته بمواصلة تركيزه على تقديم التمويل والمعرفة والخبرات للتصدي لأعتى التحديات التي تواجه البلدان النامية. ويساعد البنك البلدان المتعاملة معه على القيام بالاستثمارات الضرورية لنمو اقتصاداتها على نحو شامل ومستدام؛ وبناء رأس المال البشري اللازم لمساعدة الناس على اغتنام الفرص المتاحة؛ وضمان أن تبقى البلدان متمتعة بالقدرة على مواجهة الصدمات أو المخاطر العالمية التي يمكنها تقويض التقدم المحرز في جهود القضاء على الفقر.

العمل معا. واصل البنك الدولي العمل على بناء وتعميق الشراكات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف - وذلك من خلال تعبئة موارد القطاعين العام والخاص؛ والجمع بين متخذي القرار المؤثرين والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية؛ والعمل مع أصحاب المصلحة المباشرة والمجتمع المدني على جميع المستويات. ويطبق البنك الدولي، الذي يقوم على أسس تعددية الأطراف، أفضل الأفكار والحلول المستقاة من المجتمع الدولي بما يلائم الاحتياجات المحلية للبلدان المعنية.

تحقيق النتائج. بالبناء على الثقة القوية للبلدان المساهمة، قطع البنك الدولي خطوات هائلة في تحسين مستوى عملياته، وتدعيم إجراءاته، والحفاظ على دوره القيادي في العالم في مجال التنمية. وسيواصل البنك جهوده لتوفير الحلول المبتكرة والموارد المالية التي تحتاجها البلدان المتعاملة معه، ولتحسين الطرق التي يحقق بها النتائج للبلدان وشعوبها.

رسالة من الرئيس

ليس من قبيل المبالغة أن أقول إن التحديات في عالمنا اليوم قد تبدو هائلة. ففي عملنا في مختلف أنحاء العالم، نواجه أزمات متداخلة، مثل تغير المناخ، والصراعات، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، والنزوح القسري. وفي الوقت نفسه علينا أن نساعد البلدان المتعاملة معنا على معالجة الأزمات الملحة، وبناء قدرتها على مواجهة التحديات التي تلوح في الأفق، والقيام باستثمارات دائمة للاستعداد لمستقبل يكتنفه الغموض.

لكنني حتى في خضم أصعب الأوقات، لم يحدُني التفاؤل يوما أكثر من الآن بأن بمقدورنا تحقيق هدفي البنك: إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك فيما بين أفقر 40% من السكان في جميع أنحاء العالم. وفي مختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي، نقوم بتسخير التكنولوجيات الجديدة وتطوير أدوات مالية مبتكرة لدفع عجلة التقدُّم المحرز في المحاور الثلاثة لإستراتيجيتنا لبلوغ ذلك. وتتمثل هذه المحاور في: تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام؛ وبناء القدرة على مواجهة الصدمات والمخاطر؛ ومساعدة البلدان المتعاملة معنا على الاستثمار في شعوبها.

أولا، لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل، نحتاج إلى رؤية جديدة لتمويل التنمية - رؤية تساعد على جعل نظام السوق العالمي يصب في مصلحة الجميع وفي مصلحة كوكبنا. ففي عالم تصل فيه تكلفة تحقيق الأهداف العالمية إلى تريليونات الدولارات سنويا، مع بقاء قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية متجمدة عند مليارات الدولارات، لا يمكننا إنهاء الفقر من دون اعتماد نهج مختلف اختلافا تاما.

وباعتماد مبادئ هامبورغ في يوليو/تموز 2017، وافقت مجموعة العشرين على نهج جديد نطلق عليه اسم "النهج التعاقبي Cascade"، وهو ما سيقود إلى بلوغ هدفنا الرامي إلى تعظيم تمويل التنمية. ويعمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار معا على نحوٍ أوثق لخلق الأسواق واستحداث حلول تعتمد على القطاع الخاص في قطاعات كالبنية التحتية والزراعة والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة المتجددة والإسكان ميسور التكلفة. *(اقرأ المزيد في الصفحة 5).*

ثانيا، لبناء القدرة على مواجهة الصدمات والتهديدات والمخاطر – حتى مع مواصلتنا تطوير بنية تحتية مراعية للتغيرات المناخية وتحسين أنظمة الاستجابة- فإننا نحتاج إلى أدوات مالية مبتكرة لمساعدة البلدان الفقيرة على أن تحذو حذو البلدان الغنية فيما تقوم به منذ وقت بعيد، ألا وهو: إشراك أسواق رأس المال العالمية في تحمل مخاطر الأزمات. وفي ربيع هذا العام، شهدنا أول تأثير لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة، عندما قدم منحة عاجلة لتعزيز جهود التصدي لوباء إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبفضل هذا الصندوق - وصندوق آخر مماثل نعكف على إنشائه لرفع مستوى الاستجابات للمجاعات ومنع وقوعها- فإننا نعمل على إيجاد طرق جديدة لمساعدة البلدان الأشدّ فقراً على إشراك أسواق رأس المال في تحمل المخاطر، مما يساعد على كسْر دائرة الذعر والإهمال التي تحدث كثيرا عند وقوع الأزمات.

لكن بناء القدرة على المواجهة يجب أن يبدأ مع الخطر الوجودي الذي يشكله تغيّر المناخ. فعندما عدنا إلى باريس في ديسمبر/كانون الأول 2017 للاحتفال بالذكرى الثانية للتوقيع على اتفاقية باريس للمناخ، طرحنا على الطاولة أكثر من 12 اتفاقا لتمويل إجراءات كبيرة متعلقة بمكافحة تغير المناخ، مثل منع تآكل السواحل في غرب أفريقيا، والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة في أنحاء العالم. وكان مهمًا أن نكون قدوة تحتذى في هذا المضمار، حيث أعلنا أننا لن نمول أنشطة التنقيب عن النفط والغاز بعد عام 2019، وأننا في الوقت نفسه سنساعد البلدان على إيجاد طرق مستدامة لتحقيق أهداف التنمية الخاصة بها.

ثالثا، للاستعداد لمستقبل يتوقع ألا يشهد إلا تسارعا في وتيرة الأدوات المبتكرة، يجب أن نجد طرقا جديدة

لمساعدة البلدان على زيادة حجم وفاعلية الاستثمار في شعوبها. فوظائف المستقبل ستتطلب مهارات معقدة ومحددة، وسيصبح رأس المال البشري موردا ذا قيمة متزايدة. وبفضل مشروع رأس المال البشري الذي أطلقناه هذا العام، نعكف على تطوير مقياس دقيق وتفصيلي لرأس المال البشري في كل بلد.

في الاجتماعات السنوية في إندونيسيا في أكتوبر/تشرين الأول 2018، سنميط اللثام عن مؤشر رأس المال البشري، الذي يرتب البلدان وفقا لجودة استثماراتها في رأس المال البشري للجيل القادم. وسيضع ترتيب البلدان هذه المسألة مباشرة أمام رؤساء الدول ووزراء المالية، وذلك كي يمكنهم تسريع وتيرة الاستثمارات في شعوبهم، والاستعداد لدخول اقتصاد المستقبل.

في مختلف أنحاء العالم، مازال الطلب على التمويل والمعرفة الفنية والأدوات المبتكرة مستمرا في الارتفاع. وهذه الاحتياجات هائلة - لكن تكلفة الإخفاق في توفيرها ببساطة باهظة للغاية. وتساعدنا البلدان المساهمة في مواجهة هذا التحدي بموافقتها على زيادة تاريخية قدرها 13 مليار دولار في رأسمال البنك، مما سيدعم قدرة مجموعة البنك الدولي على الحد من الفقر، والتصدي لأعتى التحديات في زماننا، ومساعدة البلدان المتعاملة معنا - وشعوبها - على تحقيق أسمى طموحاتها وتطلعاتها.

هذا العام، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم نحو 67 مليار دولار من التمويل والاستثمارات والضمانات.

ومازال البنك الدولي للإنشاء والتعمير يشهد طلبا قويا من جانب البلدان المتعاملة معه على خدماته، حيث ارتفع مجموع الارتباطات التي قدمها إلى 23 مليار دولار في السنة المالية 2018. وفي الوقت نفسه، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية 24 مليار دولار لمساعدة البلدان الأشدّ فقراً - ويمثل ذلك العام الأضخم من حيث ارتباطات المؤسسة حتى الآن.

وقد استفدنا هذا العام من القاعدة الرأسمالية القوية للمؤسسة الدولية للتنمية وطرحنا أول سند للمؤسسة. وزاد الطلب من المستثمرين على السند الجديد البالغ قيمته 1.5 مليار دولار على 4 مليارات دولار. وبالمزج بين تمويل المانحين التقليدي للمؤسسة الدولية للتنمية والأموال التي تتم تعبئتها في أسواق رأس المال، سيؤدي هذا الإجراء المالي المبتكر إلى توسيع قدرة المؤسسة على مساندة البلدان الأشدّ فقراً في العالم، بما في ذلك مساندة الجهود الرامية لمنع نشوب الصراعات.

وقدمت مؤسسة التمويل الدولية أكثر من 23 مليار دولار من التمويل لتنمية القطاع الخاص في العام الماضي، بما في ذلك 11.7 مليار دولار تمت تعبئتها من شركاء الاستثمار. وذهب حوالي 6.8 مليار دولار من هذه الأموال إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وجرى استثمار أكثر من 3.7 مليار دولار في مناطق متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

وأصبحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي مضى على تأسيسها ثلاثون عاما، ثالث أكبر مؤسسة على صعيد بنوك التنمية متعددة الأطراف من حيث تعبئة رأس المال الخاص المباشر لصالح البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وهذا العام، أصدرت الوكالة رقما قياسيا قدره 5.3 مليار دولار من أدوات التأمين ضد المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان، مما ساعد على تمويل مشروعات بقيمة 17.9 مليار دولار في البلدان النامية. وقد تضاعف مبلغ الإصدارات الجديدة والتغطيات الضمانية القائمة - الذي بلغ 21.2 مليار دولار هذا العام - تقريبا مقارنة بمستواه في السنة المالية 2013.

إننا نعلم أن زيادة رأسمال مجموعة البنك الدولي في عام 2018 كانت بمثابة تصويتٍ قوي بالثقة في جهاز موظفينا الذين يعملون دون كلل لإنهاء الفقر في مختلف أنحاء المعمورة. إن تفانيهم في العمل وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتنا الطموحة لتلبية تطلعات وطموحات الشعوب التي نخدمها يشكلان مصدر إلهام لي كل يوم.

لكنني أعرف أيضا أن الزيادة في رأس المال تمثل في الوقت نفسه تحديا هائلا يحتم علينا العمل بمزيد من الكفاءة والفاعلية؛ وإذكاء روح الابتكار؛ وتسريع التقدم نحو بلوغ عالم لا مكان فيه للفقر في نهاية المطاف. وفي العام المقبل، سنضاعف جهودنا مرة أخرى للتصدي لهذا التحدي كل يوم.

جيم يونغ كيم

رئيس مجموعة البنك الدولي

ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

كيف تقدم إستراتيجية فريدة المساعدة لمصر في التغلب على أزمة الكهرباء

قبل أربعة أعوام، واجهت جمهورية مصر العربية أزمة كهرباء خطيرة، إذ أثر تكرار انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة على مؤسسات الأعمال وجودة الحياة، في وقت تجاوز فيه الطلب على الكهرباء جانب العرض بنسبة 20%. وفي ضوء نقص التمويل العام الذي تمسّ الحاجة إليه في قطاعات أخرى، كانت مصر بحاجة إلى مسار بديل لإيجاد الموارد اللازمة لحل مشكلات الكهرباء التي تعاني منها. وهنا برز تركيز مجموعة البنك الدولي على نهج تعظيم تمويل التنمية.

يشكل نهج تعظيم تمويل التنمية استمرارا لجهود مجموعة البنك الدولي لتعبئة الموارد بما يتجاوز سقف المساعدات الإنمائية الرسمية لتلبية احتياجات التنمية في البلدان. ويستفيد هذا النهج من الإمكانات التي تتمتع بها مؤسسات مجموعة البنك للعمل معا لإيجاد حلول مبتكرة من شأنها المساعدة على تحقيق هدفي المجموعة. والأهمّ من ذلك كله أنه يرسم دورا أساسيا للقطاع الخاص - باعتباره ممولا ومصدرا للمعرفة على حد سواء.

في عام 2014، بدأت الحكومة المصرية العمل مع مجموعة البنك الدولي لمعالجة مشكلات نقص الطاقة التي تعاني منها، وجمعت معا خبراء محليين وعالميين لصياغة إستراتيجية قومية أعطت الأولوية لتحقيق استدامة إمدادات الطاقة واستثمارات القطاع الخاص. وساعدت هذه الصياغة الواضحة للسياسة على اجتذاب أكثر من 30 مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص حتى مارس/آذار 2015 إلى مشروعات إنتاج النفط والغاز وعمليات الغاز الطبيعي المسال في مصر. وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أول قرض في سلسلة من ثلاثة قروض برامجية تهدف إلى تقديم الدعم الفني والمالي لمصر كي تتمكن من تحقيق أهداف إصلاح قطاع الطاقة بها، وارتبط بتقديم أكثر من 3 مليارات دولار خلال السنوات 2015 - 2017.

وشكلت الاستفادة من وفرة أشعة الشمس في مصر جزءا أساسيا من برنامج الإصلاح. وفي عام 2015، عملت مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومة على صياغة عقود برنامج تعريفة التغذية للطاقة الشمسية الكهروضوئية (Photovoltaic Solar Feed-in Tariff). وفي عام 2017، وضعت المؤسسة اللمسات النهائية على حزمة من القروض بقيمة 653 مليون دولار لتمويل إنشاء مجمّع بنبان للطاقة الشمسية الذي سيكون، حال إتمامه، أكبر مجمّع للطاقة الشمسية في العالم. وستساعد محطات مجمّع بنبان الاثنتان والثلاثون على توليد ما يصل إلى 752 ميجاوات من الكهرباء، وستخدم أكثر من 350 ألف مستهلك منزلي، كما ستوفر ما يصل إلى 6 آلاف فرصة عمل خلال أعمال الإنشاء. وتلقت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار موافقة على تقديم ما يصل إلى 210 ملايين دولار من التأمين ضد المخاطر السياسية لما يبلغ 12 مشروعا ضمن مجمّع بنبان. وإجمالا، ستقوم مجموعة البنك الدولي ومقرضون آخرون بتعبئة ما مجموعه مليارا دولار من استثمارات القطاع الخاص في إطار برنامج تعريفة التغذية لمساندة توليد 1600 ميجاوات من الكهرباء.

يمضي قطاع الطاقة في مصر على الطريق نحو التحوّل. ومن بين الإصلاحات الأخرى: قيام الحكومة المصرية بحلول عام 2016 بخفض دعم هذا القطاع إلى النصف ليصل إلى 3.3% من إجمالي الناتج المحلي، مع الإبقاء على تعريفة الكهرباء عند مستويات معقولة مقارنة بالأسعار العالمية، وذلك بمساعدة من مجموعة البنك الدولي. وأصبح قطاع الطاقة أكثر كفاءة واستدامة من الناحية المالية، كما حسنت الحكومة بيئة الأعمال أمام القطاع الخاص، مما أدى إلى إتاحة المزيد من الموارد العامة لاستخدامها في القطاعات الاجتماعية الحرجة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/mfd**.

مؤسسات
مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) تقدم قروضاً بدون فوائد، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC) تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

الجدول 1:

ارتباطات ومدفوعات وإجمالي الإصدارات الضمانية لمجموعة البنك الدولي

حسب السنوات المالية، بملايين الدولارات

	2014	2015	2016	2017	2018
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات[أ]	58,190	59,776	64,185	61,783	66,868
المدفوعات[ب]	44,398	44,582	49,039	43,853	45,724
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	18,604	23,528	29,729	22,611	23,002
المدفوعات	18,761	19,012	22,532	17,861	17,389
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	22,239	18,966	16,171	[ج]19,513	[د]24,010
المدفوعات	13,432	12,905	13,191	[ج]12,718	14,383
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[هـ]	9,967	10,539	11,117	11,854	11,629
المدفوعات	8,904	9,264	9,953	10,355	11,149
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	3,155	2,828	4,258	4,842	5,251
الصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة					
الارتباطات	4,225	3,914	2,910	2,962	2,976
المدفوعات	3,301	3,401	3,363	2,919	2,803

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الذي يتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.

ج. تشتمل الأرقام على ارتباط في شكل منحة بقيمة 50 مليون دولار وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

د. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 185 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية منه 36 مليون دولار في شكل ضمانات و9 ملايين دولار في شكل أدوات مشتقة.

هـ. ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. ولا يتضمن ذلك تمويلاً قصير الأجل أو أموالاً تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

الارتباطات العالمية

حافظت مجموعة البنك الدولي على تقديم المساندة إلى البلدان النامية خلال العام الماضي مع تركيزها على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة أهمية أنشطتها وملاءمتها للبلدان المتعاملة معها وللشركاء، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.

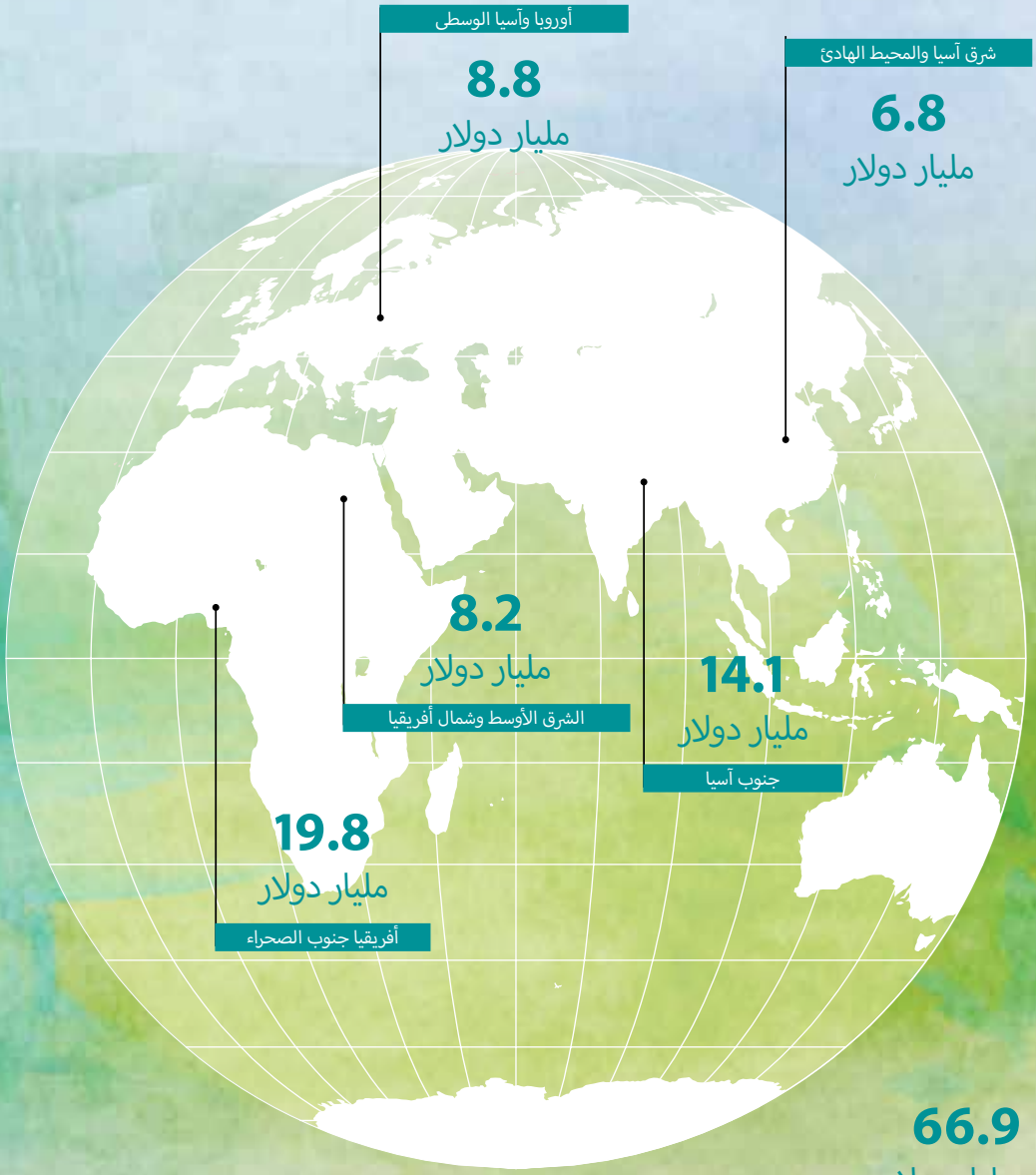

66.9
مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم
رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة
ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية.
ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

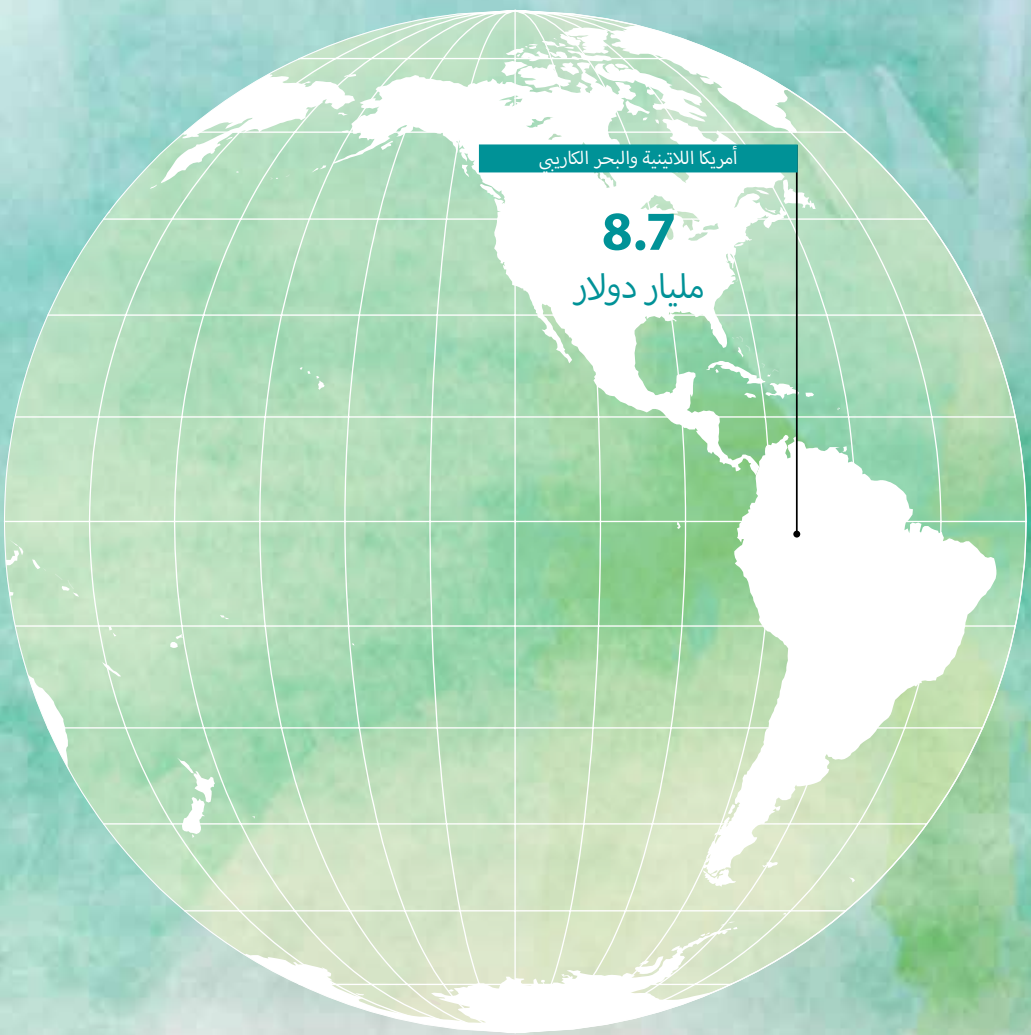
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
8.7
مليار دولار

رسالة من المديرين التنفيذيين

في السنة المالية 2018، عمل المديرون التنفيذيون بصورة وثيقة مع جهاز الإدارة لتطبيق رؤية مجموعة البنك الدولي كما وردت في وثيقة "التطلع إلى المستقبل" التي عُرضت على مجلس المحافظين في 2016. وتركزت هذه المناقشة على حزمة رأس المال اللازمة لتمكين المجموعة من مواصلة العمل مع جميع البلدان المتعاملة معها، مع ضمان قوة الإدارة المالية واستدامتها في الوقت نفسه. وتشكل حزمة الموارد المالية والسياسات التحويلية أكبر عملية ضخ لرأس المال إلى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية حتى تاريخه، كما تمثل تحولا رئيسيا في نهج المجموعة لمعالجة أصعب التحديات الإنمائية التي نواجهها اليوم.

لقد كان المجلس على مستوى الطموحات الواردة في الجدول الزمني لليما بشأن إصلاح نظام التصويت، حيث وافق على إطار عمل يعيد التوازن في هيكل مساهمات رأس مال البنك الدولي، ويتواءم على نحو أوثق مع القوة التصويتية للبلدان الأعضاء فيما بين جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

ولخدمة البلدان الأشدّ فقرا في العالم، عمل المجلس مع جهاز الإدارة على تنفيذ حزمة العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA18) للتصدي لتحديات معقدة، منها تلك المتعلقة بأوضاع الهشاشة، والتكامل الإقليمي، واللاجئين، والمجتمعات المحلية المضيفة، والتصدي للأزمات، وتعبئة موارد القطاع الخاص، والجهود الرامية لتوسيع نطاق المشروعات التحويلية. وفي الوقت نفسه، قامت مجموعة البنك الدولي إدراكا منها بأن احتياجات البلدان من الاستثمارات تتجاوز بكثير الموارد التمويلية العامة المتاحة بمضاعفة جهودها لتعبئة التمويل الخاص من خلال نهج "تعظيم تمويل التنمية". وحث المجلس مؤسسات مجموعة البنك الدولي على رفع مستوى التعاون والتضافر فيما بينها من خلال العمل معا ومع الشركاء لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص وإدارتها دعما لتحقيق أهداف التنمية.

إن مجموعة البنك الدولي تتبوأ مركزا فريدا للتصدي للتحديات العالمية الحالية. وبناء عليه، شدد المجلس على أمله بأن تكثف مجموعة البنك من جهودها للاضطلاع بدور ريادي في التصدي للقضايا العالمية - بما في ذلك تعزيز المنافع العامة العالمية وتضييق الفجوة بين الجنسين - والعمل في الوقت نفسه على مساندة استثمارات البلدان في المحركات طويلة الأجل للنمو المستدام والشامل للجميع. ودعما لهذه الأهداف، أكد المجلس على ضرورة أن تواصل مجموعة البنك تقوية نموذج عملها، بما في ذلك تبسيط إجراءاتها وتسريعها، وتقوية الأطر الإستراتيجية وأطر الشراكات، مع مواصلة السعي في الوقت نفسه لتفعيل تدابير الكفاءة الداخلية لضمان الاستدامة المالية. وساند المجلس أيضا تطبيق إطار العمل

وقوفا (من اليسار إلى اليمين): ورنر غروبر، سويسرا؛ فرانك هيمسكيرك، هولندا؛ تركي المطيري، المملكة العربية السعودية (المدير المناوب)؛ أندريه لوشين، الاتحاد الروسي؛ يونغمينغ يانغ، الصين؛ جان كلود تاهاتيهوانغ، الكاميرون (المدير المناوب)؛ هيرفي دى فيلروش، فرنسا؛ أوتافيانو كانوتو، البرازيل؛ كازوهيكو كوجوشي، اليابان؛ أندين هاديانتو، إندونيسيا؛ إيريك بيثيل، الولايات المتحدة (المدير المناوب)؛ فرناندو خيمينيز لاتوري، إسبانيا؛ عمر بوقرة، الجزائر؛ أبارنا سوبرامانى، الهند

جلوسا (من اليسار إلى اليمين): ميلاني روبنسون، المملكة المتحدة؛ كريستين هوغان، كندا؛ ماكسيمو توريرو، بيرو؛ جيسون ألفورد، أستراليا؛ بونجي كونين، جنوب أفريقيا؛ ميرزا حسن، الكويت (عميد المجلس)؛ فرانسيسكوس غودتس، بلجيكا؛ باتريسيو باغانو، إيطاليا؛ يورغن زاتلر، ألمانيا؛ سوزان أوباك، الدانمرك؛ أندرو ن. بفومبي، زمبابوي

البيئي والاجتماعي الجديد للبنك الدولي الذي سيتيح تغطية أوسع نطاقاً وأكثر منهجية للمخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك قضايا كالعمل واستخدامات الأراضي وكفاءة استخدام الموارد.

وللوقوف على الآثار المباشرة لعمليات مجموعة البنك الدولي في البلدان المتعاملة معها، يزور المديرون التنفيذيون بصورة دورية مواقع المشروعات لمناقشة مدى فاعلية نموذج عمل مجموعة البنك مع المسؤولين الحكوميين. وخلال هذا العام، سافر المديرون إلى كل من كولومبيا وجامايكا ونيكاراغوا؛ وبوركينا فاصو ونيجيريا؛ وبيلاروس وجورجيا وأوكرانيا.

من هم المديرون التنفيذيون للبنك الدولي؟

المديرون التنفيذيون الخمسة والعشرون، الذين يمثلون البلدان الأعضاء بالبنك الدولي البالغ عددها 189 بلداً، مسؤولون عن تسيير العمليات العامة للبنك الدولي، وذلك بموجب الصلاحيات التي خولها لهم مجلس المحافظين. ويختار المديرون التنفيذيون رئيساً للبنك الدولي، الذي يرأس بدوره المجلس. وتستمر ولاية المجلس الحالي من نوفمبر/تشرين الثاني 2016 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2018.

توجيه عمل البنك الدولي

يقوم المديرون التنفيذيون بدوْرٍ مهم في توجيه العمليات العامة وتحديد التوجه الإستراتيجي للبنك الدولي، ويمثلون وجهات نظر البلدان الأعضاء حول الدور الذي يضطلع به البنك. وينظر أعضاء المجلس ويبتون في الاقتراحات التي يقدّمها الرئيس فيما يتعلق بالقروض والاعتمادات والمنح والضمانات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ والسياسات الجديدة؛ والموازنة الإدارية؛ والمسائل التشغيلية والمالية الأخرى. ويناقش المديرون التنفيذيون أيضاً أطر الشراكات الإستراتيجية مع البلدان – وهي الأداة الرئيسية التي يستخدمها جهاز الإدارة والمجلس في مراجعة وتوجيه عمل البنك مع البلدان المتعاملة معه، وما يقدمه من مساندة للبرامج الإنمائية. كما يتولى المديرون التنفيذيون مسؤولية أن يعرضوا على مجلس المحافظين تقريراً عن مراجعة الحسابات، والموازنة الإدارية، والتقرير السنوي للبنك الدولي حول نتائج السنة المالية.

هيكلة عمل مجلس المديرين التنفيذيين

يضم المجلس خمس لجان دائمة ولجنة واحدة مخصصة. ويعمل المديرون التنفيذيون أعضاءً في واحدة أو أكثر من هذه اللجان، التي تساعد المجلس على النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال الفحص المتعمق للسياسات والممارسات. وتجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين، التي يعمل فيها جميع المديرين، مرتين شهرياً لمناقشة برنامج العمل الإستراتيجي للمجلس.

ويشارك المجلس، عبر لجانه، بانتظام في متابعة مدى فاعلية أنشطة مجموعة البنك الدولي مع جهاز الإدارة وكذلك مع هيئة التفتيش المستقلة ومجموعة التقييم المستقلة، اللتين تتبعان المجلس مباشرة.

الشكل 1:

لجان مجلس المديرين التنفيذيين

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/boards**.

رسالة من المدير الإداري العام للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

كان هذا العام عاما تاريخيا بحق في البنك الدولي، ولكم يملؤني عظيم الفخر بما أنجزناه.

وقد تمكنا من تقوية قدرتنا على تحقيق النتائج في بيئة عالمية بالغة الصعوبة، وندخل العام القادم ونحن نتمتع بوضعية قوية باعتبارنا شريكا جديرا بالثقة للبلدان المتعاملة معنا - بغض النظر عن مستوى دخلها - وهي في سبيلها للتغلب على التحديات الاقتصادية والإنمائية التي تواجهها.

سنواصل دفع الحوار العالمي حول الفقر وعدم المساواة - الذي يأتي في صميم رسالتنا - والتطلع إلى ما يُجاوز المتوسطات لرؤية الأماكن التي يزحف إليها الفقر المدقع بسبب الحروب والصراعات والنمو السكاني وأوضاع الهشاشة، وكيف يمكننا محاربته بمزيد من الفاعلية. وتبين بحوثنا أن تحقيق تكافؤ الفرص والاستثمار في رأس المال البشري هما طريق المستقبل الذي يجب أن نتبعه من أجل إيجاد عالم أفضل.

وفي الوقت نفسه، فإن المخاوف الناشئة بشأن التجارة وتصاعد مستويات الديون تشكل هاجسا كبيرا بالنسبة للبلدان المساهمة والمتعاملة معنا. ونحن نعلم من واقع خبرتنا وتجاربنا أن التجارة والانفتاح والإدارة الاقتصادية القوية تصب في مصلحة النمو والوظائف والحد من الفقر. ولذلك، فقد واصل عملنا التركيز على: أفضل السياسات والبرامج لتحسين رفاهة الفئات الأشدّ فقرا والأولى بالرعاية في أي مكان يعيشون فيه.

في السنة المالية 2018، بلغ إجمالي ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية معا أكثر من 47 مليار دولار. لكن هذه الأرقام المثيرة للإعجاب تشير إلى ما هو أكبر بكثير. فهي تمثل قدرتنا على مواجهة أعتى التحديات في العالم، وعلى التدخل عندما تكون البلدان المتعاملة معنا في أمسّ الحاجة إلينا.

كان هناك الكثير من اللحظات البارزة هذا العام، لكن اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعضها.

لقد ضاعفنا حجم مساندتنا لبلدان منطقة البحر الكاريبي بعد تعرضها للإعصارين إيرما وماريا، باستخدام كل ما نملك من أدوات تحليلية ومالية. وأتاح لنا ذلك إمكانية توظيف خبراتنا ومواردنا المالية حيثما تمسّ الحاجة إليها، في أسرع وقت ممكن، للمساعدة على استرداد سبل كسب العيش، وتقوية القدرة على التحمل، وإعادة بناء المجتمعات المحلية.

وعندما أكدت جمهورية الكونغو الديمقراطية تفشي وباء الإيبولا في مايو/أيار، تم تفعيل صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة التابع لنا لأول مرة لصرف مبلغ 12 مليون دولار فورا. وبجانب مبلغ إضافي قدره 15 مليون دولار من الموارد المعاد تخصيصها، ساعد هذا المبلغ على تمويل خطة الحكومة لمواجهة تفشي الوباء، وتم هذا خلال يومين فقط، والصندوق في حالة تأهب للقيام بالمزيد.

وقد تجاوزنا أهدافنا المتعلقة بتغير المناخ، حيث وجهنا ثلث إجمالي قروض البنك الدولي أو حوالي 16 مليار دولار إلى أنشطة إنمائية تعالج مشكلة تغير المناخ. ويبين ذلك أن جهودنا لإدراج تدابير التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معها في محفظة استثماراتنا باتت تؤتي ثمارها.

إننا نلعب دورا رياديا في مجال المعرفة والقيادة الفكرية. على سبيل المثال، أوضحنا أن هناك بعدا أخلاقيا واقتصاديا للمساواة بين الجنسين حيث أفدنا كيف: أن زواج الأطفال يؤدي إلى تقييد إمكانات الشابات، ويكلف البلدان النامية تريليونات الدولارات؛ وأبرزنا القوانين والتشريعات التي تمنع المرأة في مختلف أنحاء العالم من المشاركة بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الرجال؛ وأجرينا حسابات تبين أن العالم يتكبد 160 تريليون دولار بسبب عدم المساواة بين الجنسين في أماكن العمل.

وكان هذا العام أيضا عاما حافلا بالنجاحات والابتكارات بالنسبة للمؤسسة الدولية للتنمية، تضمن ذلك تحقيق أعلى مستوى من الارتباطات على الإطلاق قدره 24 مليار دولار - لمساندة البلدان الأشدّ فقراً في العالم. وشهد هذا العام أيضا طرح أول سند للمؤسسة، وهو ما لاق استجابة قوية من الأسواق، إذ حقق 4.6 مليار دولار من أوامر الشراء من مستثمرين رفيعي المستوى من مختلف أنحاء العالم.

وقد جعلنا الاتفاق الذي توصلنا إليه مع البلدان الشريكة في أبريل/نيسان في إطار زيادة رأسمال البنك أكثر قوة، وحدد معالم جديدة للسنوات المقبلة: ألا وهي تحسين نموذج عملنا، وتخصيص الموارد بفاعلية، والقيام بما هو أكثر وأفضل لصالح البلدان المتعاملة معنا. ويعني ذلك الوفاء بالوعود التي قطعناها بشأن قضايا مثل: تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، والوظائف، والتصدي لأوضاع الهشاشة، وكذلك أن نلقي نظرة فاحصة على أسلوب عملنا والارتقاء بمستوى أدائنا وإنتاجيتنا.

ونواصل تحويل مواردنا إلى الخطوط الأمامية لتقديم الخدمات في مناطق العالم التي تحتاج إلينا أكثر من غيرها. وارتفع عدد موظفي العمليات في الميدان بأكثر من 5% في السنة المالية 2018، ولدينا اليوم مزيد من الموظفين الميدانيين في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات أكثر من أي وقت مضى.

وبالعمل مع جهاز الإدارة، فإننا نتخذ خطوات كي نصبح مؤسسة تتحلى بقدر أكبر من الابتكار والمرونة والاستجابة وتسعى إلى إحداث تأثير إيجابي. وبالعمل عن كثب مع المديرين التنفيذيين، طبقنا نهجا برامجيا متعدد المراحل يساعدنا على التعلم والتكيف وتحسين استخدام مواردنا المالية مع المضي قدما في عملياتنا. ووافقنا على أول برنامج من هذا النوع: برنامج تحسين نواتج التغذية في مدغشقر الذي يمتد لعشر سنوات بتكلفة 200 مليون دولار، ويهدف إلى التصدي لمشكلة التقزم، وهي أحد أشد التحديات الإنمائية التي يواجهها البلد إلحاحا.

وتحت قيادة رئيس البنك، نقوم بدورنا لجعل نهج مجموعة البنك الدولي لتعظيم تمويل التنمية واقعا ملموسا. وهذا السعي للوصول إلى كافة مصادر التمويل والخبرة والحلول لدعم البلدان النامية لن يحدث بين عشية وضحاها. وأنا أتطلع إلى هذه الزيادة الكبيرة في الموارد في السنة المالية 2019، بمساعدة من مؤسساتنا المرنة والتزام موظفينا في مختلف وحدات مجموعة البنك بالعمل معا لصالح البلدان المتعاملة معنا.

وأينما حللت، يسترعي انتباهي ذلك الفارق الذي يصنعه عملنا على أرض الواقع لصالح الناس في المجتمعات المحلية المحرومة من هذه الخدمات، الذين يواجهون خطر التخلف عن ركب التقدم العالمي. ومن خلال التزام البلدان المساهمة وموظفينا والبلدان المتعاملة معنا، سنواصل العمل باعتبارنا شريكا موثوقا فيه للبلدان في مختلف أنحاء العالم، تلك التي تعمل على إيجاد مستقبل أفضل لشعوبها.

كريستالينا جورجيفا

المدير الإداري العام للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

مساندة البلدان المتعاملة مع البنك في المجالات ذات الأولوية

للمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات، يعمل الاقتصاد العالمي بكامل طاقته، مما يشير إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي قوي. لكن رغم هذه الأخبار الإيجابية، لا تزال هناك تحديات خطيرة أمام البلدان النامية.

يسابق المجتمع الدولي الزمن من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل من 12 عاماً، مع وجود احتياجات تقدر بتريليونات الدولارات للوفاء بهذا الوعد. وتهدد الأزمات المتداخلة، بدءاً من تغيُّر المناخ مروراً بالأوبئة والكوارث الطبيعية ووصولاً إلى النزوح القسري، بمحو المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. وتشكِّل التغيُّرات الاقتصادية التاريخية، التي تُعزى جزئياً إلى التقدُّم والتطور التكنولوجي، مخاطر على البلدان، لكنها توفر لها أيضاً فرصاً إذا ما قامت بالاستثمارات اللازمة في مواردها البشرية ومجتمعاتها المحلية واقتصاداتها للاستفادة منها.

يحتاج العالم إلى شركاء يمكنهم المساعدة في مواجهة التحديات الحالية، مع القيام بالاستثمارات اللازمة للاستعداد لمواجهة التحديات في المستقبل. ومن خلال تقديم التمويل والمعارف والخبرات والتزام طويل الأجل للبلدان المتعاملة معه، يُعد البنك الدولي شريكاً جديراً بثقة جميع أعضائه لمساعدتهم على إحداث تحوُّل في الاقتصادات والنهوض بخطة التنمية المستدامة 2030.

يساند البنك الدولي، الذي تتمثل رسالته في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، البلدان المتعاملة معه في ثلاثة مجالات ذات أولوية: تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وزيادة الاستثمار - بقدر أكبر من الفاعلية - في البشر، وبناء القدرة على مواجهة أوضاع الهشاشة والصدمات والمخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي. ويطبِّق البنك هذا النهج ثلاثي المحاور في جميع قطاعات التنمية لكي تقوم البلدان بالاستثمارات المتكاملة التي يمكنها مساعدة الناس على أفضل وجه لانتشال أنفسهم من براثن الفقر.

النمو المستدام الشامل للجميع:

"يتملكني شعور هائل من الإلحاح والعجلة، لا لمجرد وجود احتياجات هائلة في العالم وحسب. فسقف الطموحات آخذ في الارتفاع. ويمكن للطموحات، المرتبطة بالفرص، أن تولد نشاطا ونموا اقتصاديا مستداما وشاملا للجميع". —جيم يونغ كيم

تسريع وتيرة التحوُّل في مجال الطاقة

يلتزم البنك الدولي بمساعدة البلدان على ضمان توفير طاقة بتكلفة معقولة وموثوق بها ومستدامة للجميع. وتقع الطاقة في صميم التنمية، وتكمِّل الاستثمارات في رأس المال البشري، وتتيح إمكانية ممارسة أنشطة الأعمال وإطلاق الابتكارات والصناعات الجديدة؛ وهي محركات خلق الوظائف والنمو في الاقتصادات بأكملها.

وفي السنة المالية 2018، ساعد البنك الدولي البلدان على اعتماد نُهج ناشئة لتقديم خدمات الكهرباء ونشر الابتكارات التكنولوجية التي أدت إلى زيادة عدد الأسر المعيشية التي تحصل على هذه الخدمات زيادةً كبيرةً في فترة زمنية قصيرة. وفي إثيوبيا على سبيل المثال، يساند برنامج جديد بتكلفة 375 مليون دولار جهود توفير الكهرباء من خلال الشبكة وخارجها، مع التركيز على ربط المدارس والعيادات. وفي رواندا، ساعدت نُهج مماثلة على توفير الكهرباء لنحو 1.2 مليون شخص و80% من العيادات و90% من المدارس. وفي بنغلاديش، أدت جهود طويلة الأمد يساندها البنك الدولي إلى إتاحة الكهرباء لنحو 18.5 مليون شخص من خلال نشر 1.4 مليون نظام منزلي للطاقة الشمسية، وهو رقم قياسي عالمي، ووفَّر ذلك 70 ألف فرصة عمل خلال هذه العملية.

تنمو محفظة البنك الدولي في مجال توفير الطاقة - لاسيما البرامج غير المرتبطة بشبكة الكهرباء - نموا سريعا، حيث جرت إضافة 500 مليون دولار في السنة المالية 2018 إلى المحفظة الحالية البالغ قيمتها 1.3 مليار دولار. وتنمو أيضا محفظة مشروعات الطاقة النظيفة، لاسيما في مجال الطاقة الشمسية، حيث يجري تنفيذ العديد من هذه المشروعات من خلال حلول مالية مبتكرة. وفي الأرجنتين، سيؤدي ضمان إضافي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 250 مليون دولار إلى تسهيل استثمار القطاع الخاص لمساعدة البلاد على تحقيق هدفها بتوليد 20% من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2025. وفي الهند، وفي إطار الشراكة مع ستيت بنك أوف إنديا، تم توفير 575 ميغاوات من خلال أنظمة للطاقة الشمسية في المنازل ومنشآت الأعمال الصغيرة خلال فترة لا تتعدى ستة أشهر.

علاوة على ذلك، يكرِّس البنك الدولي جهوده لتقديم خدمات الطاقة في بعض البيئات النائية وأشدها صعوبة. وفي المكسيك، يموِّل البنك "مزارع" للطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء لنحو 3% من سكان البلاد لا يزالون محرومين منها - معظمهم من السكان الأصليين في مناطق نائية ومعزولة. وفي الجمهورية اليمنية، يعمل البنك الدولي مع شبكة قائمة من مؤسسات التمويل الأصغر لتزويد المناطق الريفية وشبه الحضرية بأنظمة للطاقة الشمسية غير مرتبطة بشبكة الكهرباء. ويقوم مشروع آخر بتحسين كفاءة أنظمة توزيع الكهرباء وتجريب خدمات الطاقة الشمسية في قطاع غزة.

مساندة التحوُّل إلى النقل المستدام

يُعد قطاع النقل محركا آخر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فهو يربط الناس بأماكن العمل والوظائف ومرافق تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية، ويتيح الفرص للفقراء، ويجعل الاقتصادات أكثر قدرة على المنافسة. ويساعد البنك في تمويل إنشاء بنية تحتية مبتكرة ومستدامة لقطاع النقل. فعلى سبيل المثال، يساعد قرض بقيمة 375 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع ممر مائي وطني الهند على إحياء مجرى نهر الغانغ، باعتباره وسيلة نقل أرخص وأقل إضراراً بالبيئة – حيث إن النقل المائي يقل استخدامه للوقود لكل طن بحري بواقع أربعة أمثال مقارنةً بالنقل البري، مما يحد من الانبعاثات، مع مراعاة الأهمية الثقافية للنهر.

ولكي يكون النقل مستداما، يتعيَّن أن يحقق أربعة أهداف أساسية: يجب أن يكون في متناول الجميع، وألا يكون مضراً بالبيئة، وأن يتسم بالأمان، والكفاءة. ولرصد التقدُّم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف، أصدرت مبادرة النقل المستدام للجميع بقيادة البنك الدولي تقرير *النقل العالمي* في أكتوبر/تشرين

الأول 2017، وهو أول تقييم لكيفية أداء قطاع النقل في مقابل هذه الأهداف الأربعة الرئيسية. وستمكِّن هذه البيانات، المزمع تحديثها كل عامين، الحكومات من قياس مدى التقدم الذي تحرزه في توفير النقل المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، وقَّع البنك هذا العام على اتفاق رائد مع الرابطة الدولية للنقل العام من أجل زيادة الوعي بالتحرش الجنسي في وسائل النقل العام بمختلف أنحاء العالم، وذلك بهدف الحد من حدوث هذه المشكلة التي تمثل عائقاً أمام تمكين المرأة وشمولية النقل.

إحداث ثورة في التنمية باستخدام التكنولوجيات الرقمية

تقوم التكنولوجيات الرقمية بتعزيز النمو الاقتصادي ومشاركة المواطنين وخلق فرص العمل، ودفع عجلة التنمية، وإحداث تحوُّل في الاقتصادات بسرعة ونطاق غير مسبوقين. وبحلول عام 2020، يمكن أن يؤدي تزايد استخدام التكنولوجيات الرقمية إلى إضافة 1.4 تريليون دولار إلى إجمالي الناتج الاقتصادي العالمي. لكن الفجوة الرقمية لا تزال تشكِّل تحديا جسيما، فلا يزال هناك أكثر من 4 مليارات شخص على مستوى العالم غير متصلين بالإنترنت. وفي أفريقيا، لا يتمكن سوى 22% من السكان من الاتصال بالإنترنت، ومعظمهم لا يمكنهم دفع مقابل السلع والخدمات رقمياً. وللمساعدة في معالجة بعض هذه العقبات، أطلق البنك الدولي مبادرة الاقتصاد الرقمي لأفريقيا التي ستساند الحكومات الأفريقية للعمل مع القطاع الخاص في بناء أسس الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك البنية التحتية والمنصات وأنظمة الدفع والمهارات وريادة الأعمال.

وتتيح التكنولوجيات الرقمية أيضا الفرص للمساعدة في مساندة التنمية بطرق فريدة. ويستفيد البنك الدولي من التكنولوجيا لتطوير منصات وحلول رقمية يمكنها تحسين تقديم الخدمات العامة وجعل الحكومات أكثر انفتاحا وفاعلية وخضوعا للمساءلة. وفي تنزانيا، ساعد البنك الحكومة على استخدام طائرات بدون طيار لرسم خرائط جغرافية مكانية للاستعداد لمواجهة الفيضانات، وقدَّم أيضا المساندة لإنشاء أنظمة لتسجيل المواليد توفر بيانات أساسية تساعد في توجيه برامج مكافحة التقزم. وسيساعد برنامج تموله المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ 317 مليون دولار، وتسانده شراكة تحديد الهوية من أجل التنمية، على إنشاء نظام لتحديد الهوية يشمل الجميع في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مما يسهِّل إمكانية الحصول على الخدمات. ويعيش 80% من المليار شخص الذين لا يحملون بطاقات هوية رسمية في أفريقيا وجنوب آسيا.

الاستثمار في الصناعات الزراعية لخلق النمو الشامل للجميع

من المتوقع أن يرتفع الطلب على الغذاء لمسايرة نمو السكان وتزايدهم في المناطق الحضرية، وذلك في ظل استنزاف رأس المال الطبيعي وتأثر إنتاج الغذاء سلباً بتغيُّر المناخ. ويشكِّل ذلك تحدياً، لاسيما في المناطق الريفية حيث يعيش نحو 80% من الفقراء المدقعين وحيث يجري العديد من أنشطة سلاسل القيمة الزراعية، بدءاً من الزراعة وصولاً إلى التجهيز والتجارة والتوزيع. لكنه يمثل فرصة أيضاً. فمن خلال الاعتماد على الإصلاحات جيدة التسلسل واستثمارات القطاعين العام والخاص والخدمات الاستشارية والضمانات، يعمل البنك الدولي على إحداث تحوُّل بقطاع الزراعة ليتجه نحو الزراعة المراعية للظروف المناخية، وسلاسل القيمة المستدامة، ونماذج الصناعات الزراعية الأكثر شمولاً.

وفي كوت ديفوار على سبيل المثال، يساند البنك الدولي جهود تحسين الاستفادة من سلسلة قيمة جوز الكاجو لخلق نحو 12 ألف فرصة عمل مباشرة، 50% منها ستكون للنساء، وتعزيز شمولية نحو 225 ألفا من مزارعي الكاجو وقدرتهم على المنافسة. ومن خلال تشجيع إجراء البحوث حول الكاجو وتطوير الشتلات، ومساندة خدمات الإرشاد وعمليات نقل التكنولوجيا، وإعادة تأهيل الطرق الفرعية وصيانتها، ستساعد مساندة البنك الدولي في زيادة إنتاجية الكاجو بالمزارع والوصول إلى الأسواق. ومن خلال مزيج من الإجراءات التدخلية التي تشمل توفير تسهيلات مالية مخصصة، والتعاون القوي مع مؤسسة التمويل الدولية، سيجتذب المشروع استثمارات خاصة في البنية التحتية لما بعد الحصاد والتجهيز من أجل زيادة حجم الكاجو المجهَّز محلياً وقيمته المضافة.

إيجاد عالم ينعم فيه الجميع بالمياه

يُعد توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والإدارة السليمة للموارد المائية من الأمور الأساسية لصحة الإنسان وتحقيق الاستدامة البيئية والرخاء الاقتصادي. ولمساعدة البلدان على تحقيق الرؤية الخاصة بعالم يحصل فيه الجميع على إمدادات المياه، يعمل البنك الدولي مع الشركاء على ضمان إدارة الموارد المائية ومرافق البنية التحتية بما يحقق استدامتها، وتدعيم المؤسسات لتوسيع سبل الحصول على خدمات ذات جودة، وتحسين الجدوى المالية لقطاع المياه، وتقديم خدمات مياه قادرة على مواجهة الصدمات والضغوط. فعلى سبيل المثال، قام مشروع يموله البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 145 مليون دولار بمساندة إعادة تأهيل قناطر جناح في باكستان وتحديثها لتوفير إمدادات مياه منتظمة لأكثر من 2.1 مليون فدان من الأراضي الزراعية يستفيد منها نحو 600 ألف أسرة.

ويعمل البنك الدولي على تحديث البنية التحتية للمياه وخدماتها في بعض أصعب الأماكن. ورغم البيئة المتقلبة، ساند البنك إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة، وهي جاهزة للتشغيل. وستوفر هذه المحطة حلا مستداما طويل الأمد لإدارة مياه الصرف لصالح أكثر من 400 ألف شخص.

بالإضافة إلى ذلك، يستفيد البنك الدولي من قدرته على جمع الأطراف المعنية لمساعدة البلدان على إيجاد طرق لتسريع وتيرة وضع حلول للأزمات المائية الملحة. وفي هذا العام، قام الفريق رفيع المستوى المعني بالمياه، الذي اجتمع بدعوة من البنك والأمم المتحدة ويضم 11 من رؤساء الدول ومستشارا خاصا، بتنفيذ التفويض الممنوح له على مدى عامين للعمل على إيجاد طريقة شاملة وتعاونية لا تستثني أحداً لتنمية الموارد المائية وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي. وتمخضت حزمة النتائج عن أجندة جديدة وتوصيات بالإجراءات الواجب اتخاذها: إعادة النظر في كيفية فهم وتقييم وإدارة المياه باعتبارها موردا ثمينا، وتحفيز التغيير وبناء شراكات لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه في خطة التنمية المستدامة 2030.

إدارة الموارد بفاعلية لتحقيق مكاسب طويلة الأمد

مع قيام البلدان النامية بالاستثمارات من أجل نمو اقتصاداتها، من المهم ضمان استمرارية القدرة على تحمُّل مستويات الدين وإدارة الموارد المحلية بفاعلية. وتُعد الإدارة الجيدة للديون ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. ومع عودة ظهور خطر تزايد المديونية في مختلف البلدان الصاعدة والنامية، يعمل البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق أهدافها الإنمائية بدون خلق مشاكل ديون في المستقبل. وقامت المؤسستان معاً بإعداد إطار القدرة على تحمُّل أعباء الديون، وهو أداة مصممة لتستخدمها البلدان والمؤسسات متعددة الأطراف والدائنون الآخرون في تقييم المخاطر على استمرارية القدرة على تحمُّل أعباء الديون في البلدان الأقل دخلاً. ويُستخدم هذا التصنيف جزئياً لتحديد حصة البلد المعني من المنح والاعتمادات التي تُقدَّم ضمن مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية.

يواصل البنك الدولي أيضاً مساندة إطار عمل أديس أبابا الذي يدعو إلى زيادة تعبئة الموارد المحلية لتمويل الاستثمارات الإنمائية. ولضمان امتلاك الحكومات لقاعدة إيرادات تكفي لتقديم الخدمات العامة الأساسية ودعم تقوية الاقتصاد، تشير البحوث إلى أن البلدان بحاجة إلى تحصيل ضرائب بنسبة لا تقل عن 15% من إجمالي الناتج المحلي. وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة من خلال منبر التعاون بشأن الضرائب، يقوم البنك بإعداد أدوات وإستراتيجيات للبلدان لزيادة أوعيتها الضريبية، بالإضافة إلى العمل مباشرةً مع الحكومات للمساعدة في ضمان جودة بنود الإنفاق العام.

إزالة الحواجز أمام تعبئة التمويل من القطاع الخاص

يمكن المساعدة في الحفاظ على التمويل العام من خلال إيجاد طرق لتعبئة الموارد من القطاع الخاص على نحو مستدام. ومن خلال الإقراض والدراسات التشخيصية والحوار بشأن السياسات والخدمات الاستشارية، يعالج البنك الدولي مخاطر القطاع العام والحواجز الماثلة أمام دخول القطاع الخاص. وتهدف مساندة البنك لإصلاحات القطاع المالي والإصلاحات القانونية والتنظيمية والمتعلقة بالسياسات إلى تهيئة بيئة مواتية لاستثمار القطاع الخاص الأجنبي والمحلي. وتتراوح عمليات المشاركة هذه بين

تحسين مشاركة القطاع الخاص في خدمات البنية التحتية

إن إنشاء بنية تحتية حديثة ومستدامة وموثوق بها أمر بالغ الأهمية لتلبية الطموحات المتزايدة لمليارات البشر حول العالم. ويعتمد البنك الدولي نهجا متكاملا لزيادة وتمويل خدمات البنية التحتية في البلدان النامية، سعياً لزيادة توفيرها وتيسير تكلفتها واستدامتها. ويستند هذا العمل إلى التزام مجموعة البنك الدولي بنهج "تعظيم تمويل التنمية".

وتشمل مساندة البنك الدولي لقطاع البنية التحتية مساعدة البلدان على بناء المعارف والقدرات لتصميم وتنفيذ شراكات جيدة بين القطاعين العام والخاص، عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد، أصدر البنك تقريره عن إنشاء *الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية لعام 2018* والذي أجرى مقارنة بين الأُطر التنظيمية في 135 بلداً والممارسات الجيدة المعترف بها دولياً. وبالإضافة إلى ذلك، اتسع برنامج البنك لاعتماد الشراكات بين القطاعين العام والخاص - الذي يهدف إلى تحسين الأداء، وبناء القدرات، وضمان تطبيق الممارسات الجيدة العالمية فيما بين الممارسين في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص - هذا العام ليصدر باللغات الصينية والفرنسية والإسبانية.

يمثل غياب الحوكمة الرشيدة أحد العوامل الرئيسية التي تعوق تنفيذ مرافق البنية التحتية وتوفيرها. وفي هذا العام، قاد البنك الدولي - في إطار التحالف مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى وشركاء التنمية - برنامجا لاجتماعات المائدة المستديرة الإقليمية حول حوكمة البنية التحتية لجمع المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم لينظروا معاً في هذه القضية الجوهرية. وعُقدت هذه الاجتماعات في كيب تاون وأبيدجان في السنة المالية 2018 وستنتقل إلى آسيا وأمريكا اللاتينية في العام القادم.

وفي إطار مساندة تنمية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يفخر البرنامج العالمي للبنية التحتية، وهو برنامج للتعاون يسهِّل استثمار القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية المعقدة في بلدان الأسواق الصاعدة، بأن لديه الآن محفظة قوية تضم 38 مشروعا يُتوقع أن تعبئ استثمارات بقيمة إجمالية تتجاوز 30 مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك التمويل الذي تضمَّن هذا العام مساندة إعداد مناقصات مشروعات الجولة الثانية لمبادرة رينوفار في الأرجنتين. ويكمِّل الضمان الذي يقدمه البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 250 مليون دولار الضمان الآخر الذي قدَّمه في عام 2017 بقيمة 480 مليون دولار، وسيساعد الاثنان معاً الأرجنتين على إطلاق العنان لإمكاناتها من الطاقة المتجددة من خلال إنشاء سوق وتعبئة استثمارات بقيمة 5.5 مليار دولار، معظمها من القطاع الخاص.

مساندة الإدارة السليمة لسياسات المالية العامة والاقتصاد الكلي على مستوى البلدان، وإصلاحات الاقتصاد الجزئي لتحسين سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في أي بلد.

وقد أدت منحة مقدَّمة من المؤسسة الدولية للتنمية إلى غامبيا بقيمة 12 مليون دولار، على سبيل المثال، إلى إدخال تحسينات يمكن قياسها في بيئة الأعمال لأصحاب المشروعات ورواد الأعمال. وركَّز المشروع على التحديات التي تواجهها منشآت الأعمال الصغيرة في اثنين من أكبر القطاعات بالبلاد: الأنشطة الزراعية صغيرة النطاق والسياحة. وساعد المشروع في إنشاء نظام لتسجيل منشآت الأعمال عبر الإنترنت، مما أدى إلى اختصار متوسط المدة التي تستغرقها عملية التسجيل من 27 يوما إلى 3 أيام. وبنهاية المشروع، تم تسجيل أكثر من 10 آلاف منشأة جديدة.

ويتعاون البنك الدولي أيضا مع مؤسسة التمويل الدولية لإتاحة الحصول على تمويل طويل الأجل في الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات. وفي بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على سبيل المثال، يمثل توفير الإسكان بتكلفة معقولة مصدر قلق متزايد. وشرع البنك ومؤسسة التمويل الدولية في تنفيذ إجراء تدخلي مشترك لتوسيع سوق الرهن العقاري الخاصة في بلدان الاتحاد، وذلك بالعمل من خلال شركة إعادة تمويل الرهن العقاري في منطقة غرب أفريقيا. وتقدم مؤسسة التمويل الدولية استثماراً بقيمة 1.2 مليار فرنك أفريقي (مليوني دولار) في أسهم رأسمال الشركة المذكورة، فيما يُوجَّه تمويل المؤسسة الدولية للتنمية في هذه الشركة من خلال بنك التنمية لغرب أفريقيا. وتشتمل حزمة المؤسسة الدولية للتنمية على تقديم مساعدة فنية لتهيئة البيئة المواتية لبناء مساكن أرخص.

خلق وظائف أكثر وأفضل وشاملة لكافة الفئات

تمثل الوظائف عنصراً رئيسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك طلب متزايد على ما تقدمه مجموعة البنك الدولي من مساندة مالية وخاصة بالسياسات، لاسيما في سياق العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ولا تتعلق المشكلات بالبطالة وحدها؛ ففي معظم البلدان المتعاملة مع البنك، يكون متوسط معدلات البطالة منخفضا، بل يتعلق الأمر بالخمول والبطالة المقنعة اللذين يبقيان على أعداد كبيرة من الأسر المعيشية في براثن الفقر، لأن الكثير من هذه الوظائف يكون في القطاع غير الرسمي أو في أنشطة منخفضة الإنتاجية. وتتعلق التحديات الثلاثة الرئيسية المتعلقة بالوظائف التي تواجهها معظم البلدان النامية بدرجات متفاوتة بكل من: خلق المزيد من الوظائف في القطاع الرسمي للاقتصاد؛ وزيادة جودة الوظائف بالقطاع غير الرسمي (على سبيل المثال، الإنتاجية، الأجور، توفير الضمان الاجتماعي، إلخ)؛ وربط الفئات الأولى بالرعاية بالوظائف أو بوظائف أفضل جودة.

ويساند البنك الدولي البلدان النامية في تصميم وتنفيذ إستراتيجيات متكاملة ومتعددة القطاعات لخلق الوظائف. ويتحقق ذلك من خلال إستراتيجية ثلاثية المحاور. أولاً، تساعد الدراسات التشخيصية بشأن الوظائف على تحديد البلدان المتعاملة مع البنك للتحديات الرئيسية المتعلقة بالوظائف على المستوى الكلي ومستوى الشركات والأسر المعيشية. ويجري إدماج هذه الدراسات في الدراسات التشخيصية الإستراتيجية القُطرية للبنك الدولي التي يُسترشد بها في إعداد أُطر الشراكات القُطرية للبنك. وثانياً، يساعد البنك على تعبئة المعارف العالمية لتحديد حلول للتحديات المشتركة المتعلقة بالوظائف. وأخيراً، يساند البنك البلدان التي تنفِّذ إستراتيجيات لخلق الوظائف، وذلك من خلال عمليات الإقراض والاستثمار وإصلاحات السياسات. وحتى أبريل/نيسان 2018، كانت محفظة مشروعات البنك تضم 578 مشروعا جاري تنفيذها تتعلق بخلق فرص العمل، بما يمثل استثمارات بقيمة تبلغ نحو 76 مليار دولار. وفي العام الماضي، وصل عدد المستفيدين الجدد من هذه المشروعات إلى قرابة مليوني شخص. وبالإضافة إلى ذلك، يصمم البنك أدوات للرصد والتقييم من أجل توحيد كيفية قياس النواتج المتعلقة بالوظائف في المشروعات.

في نيجيريا، يهدف مشروع التوظيف والإنفاق الحكومي من أجل تحقيق النتائج، الذي تموله المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ 200 مليون دولار، إلى تعزيز فرص التوظيف والحصول على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية مع القيام بتحسين أنظمة إدارة الإنفاق العام في الولايات المشاركة. وقام هذا المشروع بتوظيف أكثر من 16 ألفا من الشباب، 49% منهم من الشابات، في أربع ولايات من خلال تنفيذ عقود 277 مشروعا فرعيا في مجالي صيانة الطرق وإعادة تأهيلها وجمع النفايات والتخلص منها.

بلوغ هدف تعميم الخدمات المالية

لقد حقق العالم قدرا كبيرا من التقدُّم في مجال الشمول المالي، لكنه لا يزال يمثل تحديا حاسما أمام التنمية. وفي الفترة بين عامي 2011 و2017، أدت الجهود الجماعية المبذولة في هذا المجال، بما في ذلك مبادرة تعميم الخدمات المالية، إلى زيادة عدد أصحاب الحسابات بواقع 1.2 مليار شخص. وعلى مستوى العالم، يمتلك 69% من البالغين الآن حسابات مصرفية، مقابل 51% في عام 2011، وذلك وفقاً لأحدث بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادرة في أبريل/نيسان 2018. وانخفض عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية إلى 1.7 مليار بعد حساب النمو السكاني. ورغم تحقيق هذه المكاسب العالمية في مجال الشمول المالي، فإن الفجوة بين الجنسين في إمكانية الحصول على التمويل لا تزال قائمة بواقع 9 نقاط مئوية. وينتمي البالغون الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية حالياً إلى شريحة الفقراء والشباب أكثر من غيرهم، وعادةً يكون مستوى تعليمهم منخفضاً.

لم يتبقَ سوى أقل من ثلاث سنوات لتحقيق هدف تعميم الخدمات المالية بحلول عام 2020، وهو رؤية أعلنها البنك الدولي في عام 2013 ليتمكن جميع البالغين من امتلاك حساب للمعاملات. ويسير البنك على المسار الصحيح للوفاء بالتزامه المتعلق بتعميم الخدمات المالية بالوصول إلى زيادة عدد أصحاب الحسابات بواقع مليار شخص بحلول عام 2020، حيث يُتوقَّع حالياً أن تؤدي المساعدات الفنية لمجموعة البنك الدولي وعملياتها التمويلية إلى إضافة 738 مليوناً من أصحاب الحسابات الجديدة. وحتى الآن، انضم إلى هذا الجهد 33 من المؤسسات المالية الشريكة بالقطاع الخاص للمساعدة في تحقيق هدف تعميم الخدمات المالية بحلول عام 2020.

الاستعداد لاقتصادات المستقبل

تتيح التكنولوجيات المبتكرة فرصا للبلدان النامية، لكن ذلك شريطة أن تكون هذه البلدان قادرة على الاستفادة منها. ولا تتوفر لدى العديد من البلدان الأُطر القانونية والتنظيمية والمهارات والشركات اللازمة لتسخير إمكانات التكنولوجيا. ويعمل البنك الدولي مع الحكومات على تحديد المعوقات أمام تحقيق التنمية التي تقودها التكنولوجيا. ويُعد استعراض الإنفاق العام للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، على سبيل المثال، أداة تشخيصية جديدة لمساعدة الحكومات على صياغة إستراتيجيات ملائمة، واعتماد ممارسات سليمة، وتحسين تنسيق سياسات الابتكار. وجرى تجريب هذه الأداة هذا العام في كل من شيلي وكولومبيا وأوكرانيا.

ويشرح تقرير البنك الدولي بعنوان *"هل هناك متاعب تلوح في الأفق؟ مستقبل التنمية التي تقودها الصناعات التحويلية"* كيف تغيِّر التكنولوجيا المعايير اللازمة لكي يصبح موقع الصناعات التحويلية جذاباً. فالشركات التي تأثرت في وقت ما باحتمال انخفاض تكاليف الأيدي العاملة بدأت تفضِّل المواقع التي يمكن أن تستخدم التكنولوجيا بشكل أفضل. ويتم حث البلدان على التركيز على ثلاثة أبعاد: القدرة التنافسية، وبناء القدرات، والترابط. ويشمل ذلك التحوُّل من التركيز على الأجور المنخفضة إلى الاعتبارات الأوسع لبيئة الأعمال، وسيادة القانون، واستخدام التكنولوجيا لإنجاز المعاملات المالية من أجل تطوير منظومة الشركات؛ وتزويد العمال بمهارات جديدة، وبناء شركات أقوى، وتطوير البنية التحتية اللازمة لاعتماد التكنولوجيات الجديدة؛ وتحسين الجوانب اللوجستية وخفض القيود على تجارة السلع المصنَّعة والخدمات.

وسيتعيَّن على البلدان ضمان استعداد اقتصاداتها للاستفادة من تكنولوجيا المستقبل. إلا أنه سيتعيَّن عليها أيضا ضمان ضخ أفضل الاستثمارات في مواردها البشرية، لكي تكون مستعدة هي الأخرى للمشاركة.

بناء رأس المال البشري - مشروع من أجل العالم

على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية، شهدت البشرية تحقيق مكاسب هائلة من خلال الاستثمار في البشر: إذ يعيش عدد أكبر بعد عيد ميلادهم الخامس ويلتحقون بالمدارس، وتوفر شبكات الأمان الحماية للمزيد من الفقراء، كما ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد عالمياً. وثمة مكاسب مهمة لأن بناء رأس المال البشري عنصر ضروري لتعزيز القدرة على المنافسة وتحقيق النمو. ورغم ذلك، فإن العالم مازال يواجه فجوة خطيرة في رأس المال البشري. وهناك مئات الملايين من الأطفال والشباب لا يتلقون تعليما يكفي لإعدادهم لشغل الوظائف في المستقبل، وتفشل أنظمة الرعاية الصحية الضعيفة في توفير تغطية صحية شاملة، وهناك أربعة من بين كل خمسة فقراء في البلدان منخفضة الدخل مازالوا

الاستثمار في البشر:

"كنا نعلم دائماً أن الاستثمار في البشر هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به. والآن، فإننا نتعلَّم أنه، من الناحية الاقتصادية، قد يكون فعلاً أذكى شيء للقيام به.... فالاستثمار في البشر هو استثمار في النمو الاقتصادي". —جيم يونغ كيم

يفتقرون إلى تغطية شبكات الأمان الاجتماعي. علاوة على ذلك، تغيِّر التكنولوجيا طبيعة العمل ذاته، مما يزيد من إلحاح ضخ استثمارات جيدة في البشر وتنمية مهاراتهم.

ولتوجيه استثمارات أكثر وأفضل في البشر، سيضع مشروع رأس المال البشري الجديد التابع للبنك الدولي رأس المال البشري في صميم الأجندة العالمية والمشاركة بين البنك والبلدان المتعاملة معه، وسيوظِّف لذلك كامل خدماته. ويقوم هذا المشروع بوضع مؤشر لرأس المال البشري، في أواخر عام 2018، يهدف إلى تحفيز زيادة الوعي برأس المال البشري، وإعطائه الأولوية، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه على مستوى البلدان. وسيعكس هذا المؤشر الدولي المبتكر استثمارات البلدان في الجيل التالي، حيث سيقيس أولاً معدل *البقاء على قيد الحياة* (هل الأطفال المولودون اليوم سيبقون على قيد الحياة حتى سن الالتحاق بالمدرسة)؛ و معدل الالتحاق *بالتعليم* (كم سيكمل الأطفال من المراحل التعليمية وما هو قدر التعليم الذي سيتلقونه؟)؛ و *الرعاية الصحية* (هل سينهون دراستهم وهم بصحة جيدة ومستعدون لمواصلة التعلُّم و/أو العمل؟).

تأمين إرساء الأسس اللازمة لبناء رأس المال البشري

يُعد الاستثمار في السنوات الأولى من العمر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل ما للتغذية والتحفيز المبكر من تأثير على نمو المخ وإنتاجية البالغين بعد ذلك. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كان سيزيد الآن في الظروف العادية في أي بلد بواقع 7% لو كان قد تم القضاء على تقزُّم الأطفال حين كان عمال اليوم في سن الطفولة. وقد أعطى البنك أولوية للاستثمار في السنوات الأولى باعتبارها بالغة الأهمية لتأمين إرساء الأساس اللازم لبناء رأس المال البشري، حيث يعمل على نحوٍ وثيق مع الشركاء بهدف زيادة الاستثمارات في أكثر من 30 من البلدان ذات الأولوية.

على سبيل المثال، في رواندا حيث أعلنت الحكومة التزامها بالحد من الإصابة بالتقزُّم بشكل كبير، استخدم البنك منحا بقيمة 176 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية والقطاع الخاص لمساندة الاستثمارات في قطاعات متعددة، مع التركيز بشكل خاص على الألف يوم الأولى من الحياة. ويجمع برنامج رواندا المبتكر بين الإجراءات التدخلية المتعلقة بالتغذية في جانب العرض، والتحويلات النقدية المشروطة في جانب الطلب، والتركيز على تنمية الطفولة المبكرة، ومشروع للزراعة مزمع تنفيذه. وقام البنك الدولي بتعبئة موارد كبيرة من القطاع الخاص من خلال شراكة قوة التغذية، حيث خُصِص منها بالفعل 100 مليون دولار لمشروعات مختلفة للمؤسسة الدولية للتنمية في إثيوبيا وتنزانيا وكوت ديفوار ومدغشقر ورواندا.

الوفاء بوعد التعليم

تتبنى عمليات البنك الدولي وعمله الفني في قطاع التعليم نهجا متكاملا لإنشاء ومساندة وتعزيز الأنظمة التعليمية التي توفر خدمات التعليم للأطفال والشباب ومن يحتاجون إلى المهارات في المراحل اللاحقة من حياتهم. ويعمل البنك أيضا على تعزيز جمع ونشر الشواهد بشأن الإجراءات الناجحة بناء على تقييمات دقيقة للآثار الناتجة. ويساعد تحويل التركيز بقطاع التعليم من المدخلات إلى النواتج على تدعيم أنظمة التعليم وتحسين النتائج.

وجاء توقيت صدور مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2018: التعلُّم للوفاء بوعد التعليم" مناسبا في ظل التغيُّر الاقتصادي والاجتماعي السريع. ويشير التقرير إلى وجود أزمة تعلُّم ضخمة تؤثر على جميع البلدان النامية تقريباً، إذ يشدد على أن الذهاب إلى المدرسة بدون تعلُّم يمثل فرصة مهدرة وظلما كبيرا. وتُعد سنوات الدراسة المعدَّلة بحسب مقدار التعلُّم، وهي وسيلة لتوضيح إنتاجية نظام التعليم، مقياسا مهما جديدا ظهر بعد صدور هذا التقرير. وتُظهر البيانات الجديدة الآن أن الأطفال في البلدان منخفضة الأداء يحصلون في المتوسط على سنوات دراسية تقل بنحو خمس سنوات عما يحصل عليه نظراؤهم في البلدان الأعلى أداءً.

وقد تحقق الالتزام، الذي قطعه الرئيس كيم عام 2015 في المنتدى العالمي للتعليم بمضاعفة تمويل البنك الدولي المستند إلى النتائج في قطاع التعليم من 2.5 مليار دولار إلى 5 مليارات دولار بحلول عام 2020، في نصف المدة المقررة حيث تم الارتباط حتى 30 يونيو/حزيران 2018 بتقديم أكثر من 7.1 مليار دولار)، مما يشير إلى تزايد طلب البلدان المتعاملة مع البنك على تقوية أنظمة التعليم وتحقيق نتائج مهمة في هذا القطاع. ويعمل البنك مع البلدان على ضمان توجيه الأموال بالشكل الملائم وإنفاقها بذكاء بين مختلف المناطق والمدارس.

ويمثل ضمان قدرة الفتيات الضعيفات على الالتحاق بالمرحلة الثانوية استثمارا أساسيا آخر في رأس المال البشري. وقد أوفى البنك الدولي بالفعل بالتزام رئيسي خاص بقطاع التعليم، وهو استثمار 2.5 مليار دولار على مدى خمس سنوات في مشروعات التعليم التي تستفيد منها الفتيات المراهقات بصورة مباشرة. وتم استثمار أكثر من 4 مليارات دولار منذ عام 2016، أي قبل الموعد المحدد بثلاث سنوات. وتساعد هذه الاستثمارات، التي يتركَّز معظمها في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، على تمكين الفتيات المراهقات من الحصول على تعليم جيد في المرحلة الثانوية، وضمان استمرارهن في الدراسة من خلال استخدام المنح الدراسية والتحويلات النقدية المشروطة وتوفير المرافق الدراسية الأساسية. وفي لبنان على سبيل المثال، يعمل البنك مع الحكومة على تعزيز المساواة في الحصول على التعليم، مع التركيز على الفتيات واللاجئين. وأما في تنزانيا، فيعمل البنك على زيادة التحاق الفتيات بالتعليم من خلال تيسير تكاليف الدراسة، وتقليص وقت ومسافة الوصول إلى المدارس، وتدريب المعلِّمين على طرق للحد من العنف ضد الفتيات.

السعي لتوفير تغطية صحية شاملة وتمويل مبتكر لخدمات الرعاية الصحية

بالتعاون مع الشركاء، ركَّز البنك الدولي استثماراته وبحوثه بقطاع الصحة في مجالات لها أهمية خاصة في مساعدة البلدان على تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. وتشمل بعض هذه المجالات إنهاء الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال التي يمكن الوقاية منها، والحد من إصابة الأطفال بالتقزُّم، وتدعيم أنظمة الرعاية الصحية وتمويل خدماتها، وضمان الاستجابة والتأهب لمواجهة الأوبئة، وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والوقاية من الأمراض المعدية ومعالجتها.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2017، سلطت بيانات جديدة نشرها البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية في *" تقرير الرصد العالمي لعام 2017: تتبع التغطية الصحية الشاملة"* الضوء على فجوات مُقلِقة في صحة ورفاهة سكان العالم ذات آثار خطيرة على رأس المال البشري والآفاق الاقتصادية للبلدان. وحالياً، لا يحصل نصف سكان العالم على خدمات الرعاية الصحية الأساسية. علاوة على ذلك، ينفق 800 مليون شخص 10% على الأقل من موازنات أسرهم على النفقات الصحية. وبالنسبة لحوالي 100 مليون شخص، تكون هذه النفقات باهظة بحيث تدفعهم إلى السقوط في براثن الفقر المدقع. صدر هذا التقرير خلال منتدى التغطية الصحية الشاملة في طوكيو الذي شارك البنك في تنظيمه لدفع الالتزام السياسي المتزايد وتسريع وتيرة التقدُّم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. وكان من بين المتحدثين رفيعي المستوى في هذا المنتدى رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم، ورئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، والمدير التنفيذي لليونيسف أنتوني ليك، بالإضافة إلى عدد من رؤساء الدول والوزراء من أكثر من 30 بلدا.

يشكل ضمان حصول كل امرأة وطفل ومراهق على خدمات الرعاية الصحية والتغذية عنصرا محوريا في بناء رأس المال البشري. ويعمل صندوق التمويل العالمي، وهو صندوق مبتكر للتمويل الموجَّه من البلدان تستضيفه مجموعة البنك الدولي، على تحقيق هذا الهدف. ويدر هذا الصندوق، المرتبط بالمؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، عائدا كبيرا على الاستثمار للبلدان. وحتى يونيو/حزيران 2018، وافق البنك الدولي على 20 مشروعا مموَّلا منه بمبلغ إجمالي قدره 3.3 مليار دولار وتساندها منح بقيمة 452 مليون دولار من الصندوق الاستئماني التابع لصندوق التمويل العالمي. فعلى سبيل المثال، في الكاميرون التي بها إحدى أعلى نسب الوفيات النفاسية في العالم والتي لا يزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة مرتفعاً للغاية في شمالها، تستخدم الحكومة هذا الصندوق للمساعدة في خدمة الأشخاص والمناطق المهملة من خلال زيادة تطعيم الأطفال، وتطعيم الأمهات ضد التيتانوس، وتنظيم الأسرة، وتوفير خدمات الرعاية الصحية والتغذية الأساسية جيدة النوعية.

تشجيع تحقيق التغطية الشاملة للحماية الاجتماعية لتقليص الفجوات في رأس المال البشري

تعزز أنظمة الحماية الاجتماعية تنمية رأس المال البشري منذ السنوات الأولى حتى مرحلة البلوغ من خلال الاستثمار في صحة وتعليم الأطفال، وربط الناس بالوظائف، وحماية المسنين والشرائح السكانية الأخرى الأولى بالرعاية. وتساعد هذه الأنظمة في الحد من الفقر من خلال مساندة استثمارات الأسر في رأس المال البشري إلى جانب زيادة استهلاكها. ويُظهر التقرير المعنون *حالة شبكات الأمان الاجتماعي*، الذي نشره البنك في أبريل/نيسان 2018، أن أكثر من ثلث الأشخاص شديدي الفقر الذين يتلقون إعانات من شبكات الأمان الاجتماعي في 79 بلداً قد أفلتوا من براثن الفقر المدقع. ويساعد هذا التقرير على قياس وضع البلدان والمناطق من حيث الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي، ومؤشرات الأداء الرئيسية، والتأثير على الحد من الفقر والتفاوت.

ويُظهر التقرير أيضا أن أنظمة الحماية الاجتماعية لا تغطي سوى 45% من سكان العالم، فيما لا يحصل سوى واحد من بين كل خمسة فقراء على الحماية الاجتماعية في أشد البلدان فقراً. ويلتزم البنك

الاستثمار في تعزيز المساواة بين الجنسين لضمان إتاحة الفرص للجميع

تركِّز إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين على أربعة مجالات رئيسية لمساندة البلدان في تحقيق تعزيز هذه المساواة: تحسين القدرات البشرية وهو أمر ضروري لبناء رأس المال البشري؛ وإزالة الحواجز المفروضة على ملكية المرأة للأصول وتحكمها فيها؛ وإزالة القيود أمام زيادة فرص العمل وتحسين نوعيتها؛ وتعزيز قدرة المرأة على التعبير عن رأيها وتمثيلها.

إن مساعدة البلدان على إزالة الحواجز أمام امتلاك المرأة للأصول المنتجة والتحكم فيها، مثل الأراضي والمساكن، وكذلك تحسين إمكانية الحصول على خدمات التمويل والتكنولوجيا والتأمين اللازمة لإنتاجية هذه الأصول، أمر ضروري لإتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة. ولمساندة هذه الجهود، أطلقت مجموعة البنك المبادرة الرائدة لتمويل رائدات الأعمال التي تهدف إلى تعبئة أكثر من مليار دولار للتغلب على المعوقات المتعلقة بالتمويل والأسواق والمعلومات التي تواجه منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في البلدان النامية. وتُعد هذه المبادرة مثالاً على كيفية قيام مجموعة البنك بتعبئة التمويل من القطاع الخاص وضمان معالجة القطاع العام للعقبات المتعلقة بالسياسات واللوائح التنظيمية. وقد أدت هذه المبادرة بالفعل إلى تحفيز اهتمام البنوك والمؤسسات المالية في أفريقيا والهند وألمانيا، التي تدرك جميعها أن الاستثمار في تمكين المرأة يكون في صالحها في النهاية.

ويقدم البنك أيضا مساندة للمشروعات في البلدان لإزالة مثل هذه الحواجز. ففي إثيوبيا على سبيل المثال، يقوم برنامج تطوير ريادة الأعمال النسائية بتجريب استخدام تكنولوجيات حديثة، من بينها اختبارات القياس النفسي والخوارزميات المبنية على البيانات، للمساعدة في إتاحة التمويل الرسمي لسيدات الأعمال. وتقيس هذه الاختبارات سمات مثل المعرفة والمهارات والتعليم والقدرات والتوجُّهات والسمات الشخصية للتنبؤ بمدى احتمال قيام الشخص بسداد القرض. ويمكن لرائدات الأعمال اللائي لا يمتلكن ضمانات الخضوع لاختبار تفاعلي على جهاز كمبيوتر لوحي للتنبؤ بمدى احتمال قيامهن بالسداد. وفي حال تحقيق درجات عالية، فإنه يمكنهن الاقتراض بدون تقديم الضمانات التقليدية.

يركِّز البنك أيضا على زيادة قدرة المرأة على التعبير عن رأيها وتمثيلها في المجتمع والقطاعات الاقتصادية الرئيسية. ويؤدي مشروع التنمية التحولية في بيهار الذي تموله المؤسسة الدولية للتنمية، والذي يمثل المرحلة الثانية من مساندة سبل كسب الرزق في المناطق الريفية بإحدى أفقر الولايات الهندية، إلى تشجيع تنمية مجموعات المساعدة الذاتية النسائية التي تُعد بمثابة منبر هام لتعظيم صوت المرأة. وتمثل هذه المجموعات منصات مهمة للتواصل والتعلُّم فيما بين النساء، وقد استُخدمت لتحفيز إجراء تغييرات سلوكية في الممارسات المجتمعية الخاصة بالصحة والنظافة ولربط النساء بالبرامج الوطنية للتغذية والصرف الصحي. كما ساعدت هذه المجموعات النساء في 7.5 مليون أسرة معيشية على الحصول على الخدمات المالية وتحقيق دخل في القطاعات الزراعية وغير الزراعية، مع توقُّع مشاركة 4.5 مليون أسرة معيشية أخرى بحلول عام 2022.

وبالإضافة إلى هذه الجهود، استهدف البنك إزالة القيود أمام زيادة فرص العمل للنساء وتحسين نوعيتها مع التركيز بشكل خاص على الحد من التمييز المهني على أساس نوع الجنس، وتعزيز التدريب على المهارات، وتحسين سلامة خدمات النقل وإمكانية الوصول إليها، وتقديم خدمات رعاية الأطفال والمسنين. ويجري أيضا بذل الجهود في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات ويشمل ذلك إشراك الرجال والفتيان للتصدي للتحديات المتعلقة بزواج الأطفال، والعنف ضد المرأة، والأعراف الاجتماعية السلبية.

ويضرب البنك الدولي المثل والقدوة في التزامه بتعزيز المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، يقوم بتنفيذ خطة عمل بشأن التوصيات الواردة في يوليو/تموز 2017 من فريق العمل المعني بمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين من أجل تدعيم الإجراءات التدخلية الرامية إلى الحد من العنف ضد المرأة في عمليات البنية التحتية للبنك الدولي.

الدولي بمساندة إجراءات الحماية الاجتماعية ومساعدة البلدان على تطوير أنظمتها الوطنية الخاصة بذلك لتغطية نسبة كبيرة من الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية بحلول عام 2030. وفي اجتماع المائدة المستديرة الوزاري السابع حول شبكات الأمان الاجتماعي الذي انعقد في أبريل/نيسان 2018، اجتمع وزراء المالية والاقتصاد ومسؤولون آخرون لإعادة التأكيد على أهمية هذه الشبكات في بناء قدرة الأسر المعيشية الفقيرة والأولى بالرعاية على مواجهة الصدمات، وبالتالي حماية رأس المال البشري.

وبنهاية السنة المالية 2018، كان لدى البنك الدولي 87 مشروعا نشطا للحماية الاجتماعية والعمل يجري تنفيذها حاليا بما يمثل استثمارات بقيمة 15 مليار دولار. وفي رواندا على سبيل المثال، ساند البنك أكثر من 500 ألف مستفيد جديد من الفقراء فقرا مدقعا باستخدام التحويلات النقدية التي شجَّعت تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية وتحسين الاستثمارات في مجالات تنمية الطفولة المبكرة والتغذية والتعليم، وكذلك الأنشطة الإنتاجية للأسر. وفي بنغلاديش، يساند البنك برامج التحويلات النقدية للفئات السكانية الأولى بالرعاية ومن بينهم المسنون والأرامل والأشخاص ذوو الإعاقة، ويساعد على توسيع نطاق تغطية برامج الحماية الاجتماعية لتشمل 6 ملايين فقير بحلول عام 2023.

ومن شأن تنمية اقتصادات قوية وشاملة للجميع وضمان قدرة جميع الأشخاص على المشاركة إلى أقصى حدود إمكاناتهم المساعدة على تمكين البلدان من تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً. لكن لا تزال هناك أخطار جسيمة تهدد التنمية يمكن أن تؤدي، إن لم يتم التصدي لها، إلى ضياع ما تحقق من مكاسب في مجالي التقدُّم الاقتصادي والحد من الفقر على مدى عقود.

بناء القدرة على مواجهة التحديات:

"إن الشيء الأكثر أهمية، والأهم من أي شيء آخر، بالنسبة لنا داخل البنك [الدولي] في هذا العالم الحافل بأوضاع الهشاشة هو نجاح العمل الجماعي. العمل معاً كمجتمع واحد". —*كريستالينا جورجييفا*

إدارة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية

تتعرض الموارد الطبيعية في العالم للتهديد والخطر، بدءاً من تناقص المخزونات السمكية وتآكل السواحل وصولاً إلى الهواء غير الصحي والمناظر الطبيعية المتدهورة. ويعمل البنك الدولي مع البلدان المتعاملة معه على تحسين إدارة الموارد الطبيعية البرية والبحرية وتلك الخاصة بالمياه العذبة. وقد تسبب التلوث في وقوع ما يُقدَّر بنحو 9 ملايين حالة وفاة مبكرة في عام 2015 وحده. ويعمل البنك مع البلدان المتعاملة معه على معالجة التلوث ويزيد من مساندته لإعداد بيانات عن جودة البيئة ورصدها، لاسيما جودة الهواء. ففي أولان باتور، عاصمة منغوليا وهي مدينة شديدة التلوث، ساند إجراء تدخلي للبنك بتكلفة قدرها 15 مليون دولار تركيب مواقد وغلايات تتسم بكفاءة استخدام الطاقة، وهو ما ساعد في تحسين جودة الهواء مع خفض تركيز الجسيمات الدقيقة بنسبة تتراوح من 60 إلى 70%. وإحدى أولويات البنك الأخرى هي إنشاء اقتصادات مستدامة للبلدان المطلة على المحيطات. ففي منطقة غرب أفريقيا حيث تساهم المناطق الساحلية بنحو 42% من إجمالي الناتج المحلي، يساعد مشروع إقليمي جديد في بناء القدرة على الصمود والتكيُّف لدى المجتمعات المحلية المعرَّضة بشكل خاص لآثار سوء تنمية المناطق الساحلية وتآكل السواحل وتكرار وقوع الفيضانات. وسيوفر مشروع بتكلفة قدرها 210 ملايين دولار للاستثمار في تعزيز قدرة المناطق الساحلية بغرب أفريقيا على الصمود والتكيُّف، الحماية من تآكل السواحل عبر مجموعة من الأنشطة من بينها تثبيت الكثبان الرملية، واستعادة الأراضي الرطبة وأشجار المانغروف، وتجديد الشواطئ، وبناء المصدات والحواجز البحرية. ويسترشد المشروعان اللذان يُنفَّذان في منغوليا وغرب أفريقيا بسياسات البنك الوقائية التي تعالج المخاطر البيئية والاجتماعية.

ويعمل البنك الدولي أيضا مع البلدان على النظر إلى الثروة بصورة تتجاوز إجمالي الناتج المحلي وإعطاء قيمة لمواردها الطبيعية. وفي مطبوعة جديدة، وهي التقرير المعنون *الثروة المتغيرة للأمم 2018*،

تم تتبع الثروات الطبيعية لنحو 141 بلداً على مدى 20 عاما والاعتراف بمساهمة أصول، مثل الغابات والأراضي الرطبة والأراضي الزراعية، في الاقتصاد. فتطبيق حساب رأس المال الطبيعي يجعل البلدان في وضع أفضل لتحديد خيارات السياسات والاستثمار التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي ومساندة التنمية المستدامة.

العمل في مواجهة مناخ متغيّر

أبرز عام 2017، الذي يُصنَّف على أنه ثاني أشد الأعوام المسجَّلة حرارةً، الآثار الخطيرة التي يحدثها تغيُّر المناخ بالفعل. فقد أدت الفيضانات في جنوب آسيا، والجفاف الشديد في أفريقيا، والأعاصير المدمرة في منطقة البحر الكاريبي إلى إحداث خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات والاقتصادات. وكما أصبح حدوث الظواهر المناخية بالغة الشدة، كتلك المذكورة أعلاه، أكثر تواتراً وأشد حدة، تؤدي الآثار المناخية بطيئة الظهور، مثل ارتفاع منسوب سطح البحر وندرة المياه وضعف المحاصيل، أيضاً إلى إجبار أعداد متزايدة من الناس على ترك ديارهم. ووفقا لتقرير البنك الدولي الصادر بعنوان *" التصور العام: الاستعداد لاحتواء الهجرات الداخلية الناجمة عن تغيُّر المناخ"*، فإنه بحلول عام 2050 قد يضطر أكثر من 143 مليون شخص في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا إلى الهجرة داخل بلدانهم بحثاً عن أماكن أقل عرضة للمخاطر للعيش بها.

ويواصل البنك الدولي مساندة البلدان للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتغيُّر المناخ بموجب اتفاق باريس، ويعمل بنشاط مع البلدان لمساعدتها على تنفيذ مساهماتها الوطنية لمكافحة تغيُّر المناخ من خلال ترجمة تعهداتها إلى سياسات محددة، ويتيح تبادل المعارف ويقدِّم المساعدة الفنية والتمويل. ويتحرك البنك بسرعة نحو تحقيق أهدافه في إطار خطة عمله المعنية بتغيُّر المناخ، مثل التزامه بزيادة تمويل الأنشطة المناخية إلى 28% من محفظة مجموعة البنك بحلول عام 2020. وفي السنة المالية 2018، ارتبطت المجموعة بتقديم 20.5 مليار دولار لتمويل أكثر من 450 مشروعا ذا صلة بالمناخ، وهو ما يمثل 32.1% من إجمالي حجم الإقراض. ومنذ تدشين خطة العمل المعنية بتغيُّر المناخ، أدت زيادة التمويل الموجه للعمل المناخي إلى تحقيق نتائج قوية، وساهمت في توليد أو دمج 18 جيجاوات من مصادر جديدة للطاقة المتجددة في البلدان النامية، وساندت 22 خطة استثمار زراعية مراعية للمناخ في 20 بلداً، كما مكنت 38 مليون شخص في 18 بلداً من الحصول على بيانات موثوقة عن الطقس وأنظمة للإنذار المبكر لكي يستعدوا لمواجهة الكوارث الطبيعية ويكونوا بمأمن منها، بالإضافة إلى استثمارات أخرى.

بناء القدرة على المواجهة بشكل استباقي في المدن والمجتمعات

يمكن إدماج بناء القدرة على مواجهة الصدمات والمخاطر العالمية في هياكل المدن والمجتمعات مع إجراء تخطيط دقيق والتفكير بشكل استباقي. وعالمياً، يعيش 54% من السكان في المناطق الحضرية حالياً، وبحلول عام 2045 يُتوقَّع أن يزيد عدد من يعيشون في المدن بواقع 1.5 ضعف ليصل إلى 6 مليارات نسمة. ويهدف البنك، من خلال عمله في مجال التنمية الحضرية، إلى بناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة من خلال عملية للتوسع العمراني تتسم بالشمولية، والقدرة على المواجهة وانخفاض الانبعاثات الكربونية، والإنتاجية، والملاءمة للعيش. فعلى سبيل المثال، يهدف برنامج البنك للمدن القادرة على المواجهة إلى مساعدة حكومات المدن في تعزيز القدرة على مواجهة مخاطر تغيُّر المناخ والكوارث. ويعمل البرنامج على تقديم الخبرات الفنية أو إتاحة الحصول على التمويل الذي تفتقر إليه المدن في بعض الأحيان للقيام بالاستثمارات الضرورية وباهظة التكلفة لتدعيم قدرتها على المواجهة. وسيحقق البرنامج ذلك من خلال الاستفادة من خبرات البنك ومساعدة المدن على زيادة إمكانية حصولها على رأس المال. وقد اشترك البرنامج، منذ إطلاقه في يونيو/حزيران 2017، مع 45 مدينة حول العالم في وضع برامج للاستثمار في إنشاء بنية تحتية قادرة على مواجهة المخاطر.

على مدى السنوات العشر الماضية، برز الدور الرائد الذي اضطلع به البنك على الصعيد العالمي في إدارة مخاطر الكوارث من خلال مساندة البلدان المتعاملة معه في تقييم مدى التعرُّض للأخطار

إقامة الشراكات لتأكيد الالتزامات المتعلقة بتغيُّر المناخ

يقيم البنك الدولي شراكات مع الحكومات والأمم المتحدة والقطاع الخاص لتسريع وتيرة إحراز تقدُّم في مجال مكافحة تغيُّر المناخ. وقد كانت قمة كوكب واحد، التي نُظِّمت بالتعاون بين الحكومة الفرنسية والأمم المتحدة والبنك الدولي في ديسمبر/كانون الأول 2017 بمناسبة الذكرى السنوية الثانية للتوقيع على اتفاق باريس، مثالاً بارزاً على ذلك.

ودعا هذا التجمُّع، الذي ضمَّ رؤساء أكثر من 50 بلدا ومنظمات الأمم المتحدة ورؤساء تنفيذيين بالقطاع الخاص ورؤساء مدن وروادا للعمل الخيري وباحثين، المشاركين إلى المضي قدما في تنفيذ التزاماتهم المتعلقة بتغيُّر المناخ، كما وفَّر منبرا لتعبئة التمويل الذي تمس الحاجة إليه للعمل على مكافحة تغيُّر المناخ. وفي معرض حديثه إلى جانب كل من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، أعلن رئيس مجموعة البنك الدولي كيم عدة التزامات جديدة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بشأن تغيُّر المناخ. ومن بين هذه الالتزامات، ستقوم مجموعة البنك بالإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن المشروعات الاستثمارية التي تمولها في القطاعات الرئيسية المنتجة للانبعاثات، مثل الطاقة، اعتباراً من عام 2018. بالإضافة إلى ذلك، لن تموّل المجموعة بعد عام 2019 أنشطة البحث والتنقيب عن النفط والغاز إلا في ظروف استثنائية.

وكان أحد الموضوعات الرئيسية للقمة هو قوة القطاع الخاص في مكافحة تغيُّر المناخ من خلال توفير الابتكارات والتمويل والأدوات اللازمة للتحوُّل إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية. وقد انضم مستثمرون من كبار شركات إدارة الأصول، وصناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين، وصناديق الثروات السيادية إلى مبادرة العمل المناخي (Climate Action 100+) لتشجيع الشركات على خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ ومراقبتها، فيما قدمت 225 مؤسسة مالية أخرى تعهدات إضافية بشأن مكافحة تغيُّر المناخ.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك الدولي وشركاؤه بإطلاق أو تجديد سلسلة من المبادرات المناخية التي تهدف إلى تحسين القدرة على مواجهة الكوارث وتعزيز إجراءات التصدي لتغيُّر المناخ عالمياً، ومن بينها إنشاء شراكة جديدة لتمويل بناء قدرة المناطق الحضرية على الصمود والتكيُّف بين برنامج البنك الدولي للمدن القادرة على المواجهة والميثاق العالمي لرؤساء البلديات المعني بالمناخ والطاقة، وكذلك برنامج الرصد المائي والجوي في أفريقيا، وهو التزام بتعبئة 100 مليون دولار سنوياً على الأقل حتى عام 2024 في شكل استثمارات سنوية جديدة ومباشرة لتحديث خدمات الرصد المائي والجوي في 15 بلداً وأربعة مراكز إقليمية معنية بالمناخ في أفريقيا.

والتصدي لمخاطر الكوارث. ويقدم البنك المساندة الفنية والمالية لعمليات تقييم المخاطر، والحد منها، والاستعداد لمواجهتها، والحماية المالية، والتعافي القادر على الصمود وإعادة الإعمار، ويجري حالياً فحص جميع المشروعات التي يساندها البنك لتحديد مخاطر تغيُّر المناخ والكوارث لضمان بناء قدرة الناس على مجابهتها على أرض الواقع. وعلى مدى السنوات الست الماضية، زادت استثمارات البنك السنوية في مجال إدارة مخاطر الكوارث من 3.7 مليار دولار في السنة المالية 2012 إلى 5.3 مليار دولار في السنة المالية 2018 أو 11% من إجمالي ارتباطات البنك. ويشجِّع البنك، عند تقديمه المساندة لإدارة مخاطر الكوارث، اعتماد نهج شامل متعدد القطاعات للقيام بذلك.

وتُعد برامج البنك الدولي للتنمية الاجتماعية وسيلة أخرى للمساعدة في بناء القدرة على مواجهة المخاطر في المجتمع. وتغطي مساندة البنك جميع قطاعات ومجالات عمله، حيث تعمل على تشجيع الاحتواء الاجتماعي للفئات الفقيرة والأولى بالرعاية من خلال تمكين الناس من أسباب القوة، وبناء مجتمعات متماسكة وقادرة على المواجهة، وإتاحة الوصول إلى المؤسسات وإخضاعها للمساءلة من جانب المواطنين. ويتم دعم هذه البرامج بإجراء تحليلات للتأكد من أن عمليات البنك الإقراضية تعود بالنفع على الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية في البلدان الذي يخدمها. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل البنك تعميم مفهوم مشاركة المواطنين في محفظة عملياته، ولديه محفظة عمليات جارية تضم مشروعات في مجال تمكين المجتمعات المحلية والتنمية المجتمعية، وهو نهج يعطي المجموعات المجتمعية السيطرة على قرارات التخطيط والموارد الاستثمارية لمشروعات التنمية المحلية.

بناء قدرة الأسر المعيشية على مواجهة الصدمات والتصدي لها

يزيد البنك الدولي من مساعدته للبلدان على تطوير أنظمة للاستجابة للأزمات من خلال إعداد نماذج للمخاطر ورسم خرائط لها، وتدعيم أنظمة الإنذار المبكر، وضمان وضع نظام للحماية الاجتماعية قبل وقوع الصدمة، والاستثمار في وضع أنظمة تكيُّفية للحماية الاجتماعية تضمن استعداد الأسر المعيشية لمواجهة الأزمات وجاهزية أنظمة الحماية الاجتماعية للاستجابة. وتتيح أنظمة الاستجابة للأزمات هذه للحكومات إمكانية تحديد الأشخاص المعرَّضين للسقوط في براثن الفقر عند مواجهة إحدى الصدمات، وما هي الأشياء التي قد يحتاجون إليها للتعافي من آثارها، وكيفية تمويل وتقديم المساندة لهم في أوقات الأزمات. وفي هذا العام، ساند البنك تبادل الخبرات في مجال تطوير مثل هذه الأنظمة من خلال منتدى التعلُّم فيما بين بلدان الجنوب حول "بناء القدرة على مواجهة الأزمات من خلال الحماية الاجتماعية التكيُّفية". وقد حضر أكثر من 250 مشاركا، من بينهم مسؤولون حكوميون من 68 بلداً من البلدان المتعاملة مع البنك، هذا المنتدى الذي عُقِد في فبراير/شباط 2018.

ويساند البنك الدولي البلدان في تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية في البيئات الصعبة. فعلى سبيل المثال، ساند البنك برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في المناطق الريفية بإثيوبيا الذي يشتمل على روابط مبتكرة للاستجابة للكوارث والأزمات الإنسانية من خلال أنظمة للحماية الاجتماعية تديرها الحكومة. ويساند البنك أيضا أنظمة الحماية الاجتماعية التكيُّفية في مختلف أنحاء منطقة الساحل، بما في ذلك القدرة على توسيع الاستجابة للصدمات والتحولات المراعية للاعتبارات المناخية في بوركينا فاصو. وفي إطار الشراكة مع الأمم المتحدة، يساعد البنك اليمن على استخدام أنظمته الحالية للحماية الاجتماعية لمساعدة الأسر المعيشية على التكيُّف مع آثار الصراع الدائر هناك. وهناك مشروع مبتكر مشترك بين المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية في كوت ديفوار والذي يُعد مثالا جيدا على الجهود التي تبذلها مجموعة البنك الدولي في مجال الحماية الاجتماعية. ويساعد البنك في توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية عن طريق الاستفادة من الابتكارات في مجال التكنولوجيا. وتحصل الأسر المعيشية الأولى بالرعاية على تحويلات نقدية في صورة منح من الحكومة، وذلك باستخدام تقنية إرسال الأموال عبر الهاتف المحمول. وقد استفاد نحو 210 آلاف فرد ينتمون لأسر معيشية فقيرة من الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات النقدية الرقمية.

زيادة المساندة للمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات

تتزايد علاقة الارتباط بين الفقر والهشاشة، حيث تشير التوقعات إلى أنه بحلول عام 2030 سيعيش ما يتراوح بين 43 و60% من الفقراء المدقعين بالعالم في مناطق تعاني من الهشاشة والصراعات والعنف، إلى جانب تزايد مخاطر جسيمة، مثل التطرف العنيف وتغيُّر المناخ والأوبئة وانعدام الأمن الغذائي.

وتعكف مجموعة البنك الدولي حاليا على توسيع جهودها لتعظيم تأثير عملها في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وبوصفها إحدى الأولويات الإنمائية الرئيسية، تضاعف المجموعة الموارد المخصصة للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف إلى أكثر من 14 مليار دولار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وتشمل آليات التمويل الجديدة تقديم ملياري دولار لمساندة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، و2.5 مليار دولار لتحفيز المشروعات الخاصة، ونظاما لتخفيف المخاطر لمساندة المبادرات الاستباقية الرامية إلى مساعدة البلدان على تخفيف مخاطر الهشاشة. وتركَّزت الجهود في هذه السنة المالية على سرعة تفعيل هذه النوافذ الجديدة. بالنسبة للنافذة الفرعية للاجئين في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، تم تحديد أهلية تسعة بلدان تستضيف مجتمعة أكثر من 62% من اللاجئين الموجودين في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة والاقتراض المختلط من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة أيضا. وأصبحت الكاميرون أول بلد يستفيد من هذه النافذة، حيث تمت الموافقة على تقديم منح بقيمة 130 مليون دولار في مايو/أيار 2018 للمساعدة في توفير خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، وشبكات الأمان الاجتماعي، والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم. ويساعد البنك أيضا في تلبية احتياجات اللاجئين الروهينجا في بنغلاديش من خلال 50 مليون دولار إضافية تُقدَّم جزئيا من خلال هذه النافذة إلى مشروع حالي لمساندة قطاع الصحة مع تقديم مساهمات من الحكومة الكندية. وهذه هي المرحلة الأولى ضمن حزمة للمساندة قد يصل إجمالي قيمتها إلى 480 مليون دولار تهدف إلى تحسين خدمات التعليم، وتشجيع تطوير المهارات، وتوفير الخدمات الأساسية، بما فيها المياه والصرف الصحي، للاجئين بطريقة مرحلية.

ولطالما سار معدل انتشار أوضاع الهشاشة عالمياً في خط مستقيم ثابت. ويهدف البنك الدولي إلى الحد من أوضاع الهشاشة على نحو سريع وفاعل. ولتحقيق ذلك، يعمل البنك، بالشراكة مع الأمم المتحدة، على إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي نحو منع وقوع هذه الأوضاع. وفي مارس/آذار 2018، نشرت المؤسستان تقريراً مشتركاً بعنوان *"مسارات للسلام: نُهج شاملة لمنع نشوب الصراع العنيف"* قدَّر أن الصراعات العنيفة تتسبب في تكبُّد خسائر تصل إلى 13.6 تريليون دولار سنوياً على مستوى العالم. ووفقاً لهذه الدراسة، فإن منع وقوع مثل هذه الصراعات يمكن أن يوفر ما يصل إلى 70 مليار دولار سنوياً.

الاستجابة السريعة لحالات تفشي الأمراض

يمكن أن يتسبب تفشي أحد الأوبئة الشديدة في وفاة الملايين وحدوث خسائر كبيرة في إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتساند استثمارات البنك الدولي زيادة قدرات أنظمة الرعاية الصحية بالبلدان على التأهب لمواجهة الأوبئة من أجل وقف تفشي الأمراض قبل تحولها إلى أوبئة. وفي إطار برنامج العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، سيتم القيام بهذه الاستثمارات في 25 بلداً على الأقل إلى جانب استثمارات للتأهب لمواجهة الأوبئة في العديد من البلدان المتعاملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت مساندة البنك لمجموعة العمل الدولية المعنية بتمويل أنشطة التأهب، وكذلك دوره القيادي في إشراك واضعي السياسات - لاسيما وزراء المالية بالبلدان - في العديد من عمليات المحاكاة لتفشي الأوبئة، على إبراز أهمية الاستثمار في أنشطة التأهب لمواجهة الأوبئة.

وفي حالة تفشي جوائح أو أوبئة شديدة، فإن صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة سيمكِّن البنك من المشاركة بتقديم استجابة سريعة ومبكرة. وهذا الصندوق، الذي تسانده منظمة الصحة العالمية والقطاع الخاص وجهات مانحة مثل اليابان وألمانيا وأستراليا، هو الأول من نوعه للتأمين ضد الأوبئة، حيث يجمع بشكل مبتكر بين التمويل من القطاعين العام والخاص، وكذلك من أسواق رأس المال. وبدأ عمل هذا الصندوق، الذي يتألف من مكوِّن نقدي وتأميني معاً، في يوليو/تموز 2017 لفترة أولية تمتد لثلاث سنوات، وهو يغطي الآن جميع البلدان السبعة والسبعين المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بتوفير تأمين ضد الأوبئة بدون أي تكلفة. وفي مايو/أيار 2018، قدَّم الصندوق أول ارتباط من نافذته للتمويل النقدي في شكل منحة بقيمة 12 مليون دولار لسد الفجوة التمويلية في عمليات التصدي لوباء الإيبولا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ساعدت سرعة صرف هذه الموارد الحكومة على تركيز جهودها على الاستجابة الفورية للأزمة، بدلاً من تعبئة الأموال.

العمل في كافة القطاعات:

"يجب أن نكون المؤسسة التي تتسم بالتكامل في جميع مجالات عملنا المختلفة والتي تضيف قيمة هائلة للبلدان الأعضاء فيها".

—جيم يونغ كيم

في جميع المجالات المبيَّنة أعلاه، يسعى البنك الدولي جاهداً إلى تقديم أفضل الحلول الإنمائية للبلدان المتعاملة معه. لكن نقطة القوة التي ينفرد بها البنك الدولي تتمثل في قدرته على الجمع بين الخبرات في العديد من القطاعات لمساعدة البلدان على تصميم وتمويل وتنفيذ مشروعات مستدامة تقدم المزيد من المنافع وتُحدث أثراً أكبر. وبتقديم مثل هذه الحلول المترابطة ومتعددة القطاعات، يساعد البنك في تحقيق نواتج مستدامة إلى جانب الاستجابة للأولويات المحلية والقُطرية والإقليمية.

وفي بنغلاديش على سبيل المثال، يقوم البنك بمساندة مشروعات تعمل على تحسين ربط شبكة النقل في البلاد، لكن لها أيضا آثاراً أوسع نطاقا بسبب تكامل النُهج متعددة القطاعات. وسيؤدي الارتباط الجاري بتقديم 360 مليون دولار للمشروع الإقليمي للنقل عبر الممرات المائية إلى تحسين الصلاحية للملاحة لمسافة 900 كم من الممرات المائية الداخلية على طول ممر شيتاغونغ - داكا - آشوغانج وطرق الربط، وهو ما يتضمن حلولاً مستقاة من خبرات البنك ليس فقط في قطاع النقل، بل أيضا في قطاعات التجارة والبيئة والبنية التحتية؛ للمساعدة في تقليص زمن وتكاليف نقل الشحنات والمسافرين، وتعزيز التجارة الوطنية والإقليمية بشكل مستدام. ويساند المشروع أيضا تحسين أوضاع الاحتواء الاجتماعي من خلال تطوير الموانئ النهرية الرئيسية لتشتمل على مرافق آمنة وصحية ومناسبة للنساء مثل الحمامات وغرف الانتظار. وبالمثل، سيقوم مشروع بتكلفة قدرها 150 مليون دولار للربط الإقليمي بتحديث البنية التحتية والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتجارة من أجل زيادة الربط والتبادل التجاري بين بنغلاديش وكل من الهند وبوتان ونيبال. ومع إدخال تحسينات على الموانئ البرية الرئيسية، ستؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة حجم التبادل التجاري وتقليل زمن التخليص الجمركي في المنافذ الحدودية. وبالإضافة إلى حلول التجارة والنقل والبنية التحتية التي تؤلف هذا المشروع، ستتضمن هذه الاستثمارات أيضا منظوراً يراعي قضايا المساواة بين الجنسين. وسيقوم المشروع بتجريب أنشطة تساعد في إزالة العقبات التي تواجه النساء في مجال التجارة والأعمال، بالإضافة إلى برامج لتنمية المهارات لضم المزيد من النساء العاملات في مجال التجارة إلى شبكات التجارة الرسمية وسلاسل القيمة العالمية. وستساعد الأفكار المستقاة من هذا المشروع في تطوير بنية تحتية وخدمات لوجستية وخدمات نقل خاصة بالنساء في المستقبل.

وكما تبيِّن هذه المشروعات، فإنه من خلال الاستفادة من قاعدة المعارف الجماعية للبنك وكذلك الدروس المستقاة من عملياته وتجارب البلدان الأعضاء، يقدِّم البنك حلولا متعددة المستويات للمشروعات التي يساندها. فإدماج منظور بيئي في مشروع للبنية التحتية أو منظور مراعٍ لاعتبارات المساواة بين الجنسين في مشروع للتجارة يتيح للبنك تسهيل تحقيق آثار إنمائية مستدامة وأكبر من كل منها منفردة. ومع مواصلة البنك لعمله على المسار المؤدي إلى تحقيق أهدافه، فإنه سيستمر في طرح وجهات نظر وأفكار مبتكرة متنوعة في إطار المساندة التي يقدمها للبلدان المتعاملة معه من أجل مساعدتها على تلبية احتياجاتها الإنمائية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/topics**.

التمويل المبتكر للحلول الإنمائية

من خلال أسواق رأس المال العالمية، ما برح البنك الدولي للإنشاء والتعمير يقوم بتعبئة التمويل للبلدان المتعاملة معه على مدى أكثر من 70 عاما، مستخدماً رأس المال المدفوع من البلدان المساهمة فيه والبالغ 16 مليار دولار لضخ تمويل بقيمة تتجاوز 600 مليار دولار في مشروعات وبرامج تساعد البلدان المتعاملة معه على معالجة الأولويات الإنمائية في مختلف أنحاء العالم. ويستفيد البنك الدولي من التصنيف الائتماني الممتاز للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من الفئة AAA ومكانته القوية في الأسواق لتعبئة ما يتراوح بين 45 و55 مليار دولار سنوياً بطريقة فاعلة من حيث التكلفة لمساندة رسالة البنك المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير أدوات مالية مبتكرة تدعم أولويات التنمية العالمية، ومساعدة البلدان المتعاملة معه على إدارة المخاطر وبناء القدرة على مواجهة التحديات.

تعبئة رؤوس الأموال الخاصة لصالح البلدان الأشد فقرا

في أبريل/نيسان 2018، طرحت المؤسسة الدولية للتنمية أول إصدار لها في أسواق رأس المال العالمية، وذلك للمرة الأولى في تاريخها الذي يمتد لقرابة 60 عاما، مستفيدةً من مركزها المالي القوي وتصنيفها الائتماني الممتاز من الفئة AAA. وكان الإقبال على السند الأول للمؤسسة - بقيمة 1.5 مليار دولار مقوَّما بالدولار الأمريكي وبأجل استحقاق خمس سنوات- قوياً في السوق، حيث وصل إجمالي قيمة أوامر الشراء إلى 4.6 مليار دولار من مختلف أنحاء العالم. ويمثل هذا السند نموذجا جديدا رائدا لتمويل عمليات التنمية حيث يجمع بين التمويل من المانحين وتعبئة التمويل في أسواق رأس المال، مما يزيد من قدرة المؤسسة الإقراضية في العملية الثامنة عشرة لتجديد مواردها بواقع 50%. وفي المرحلة المقبلة، ستواصل المؤسسة تطوير برنامجها الاقتراضي لتعبئة الأموال التي تكمِّل مساهمات المانحين بما يمكِّنها من زيادة استثماراتها المغيِّرة لشكل الحياة في أشد البلدان فقراً.

تحفيز التحوُّل نحو أسواق رأس المال المستدامة

يُعد البنك الدولي رائداً في تعبئة الاستثمارات الخاصة لأغراض التنمية من خلال أسواق رأس المال. ومنذ إصدار أول سند للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1947، ظل البنك أحد المشجِّعين الرئيسيين لأدوات أسواق رأس المال الفريدة التي تتيح الفرصة للقطاع الخاص ليشارك في تحقيق أولويات التنمية العالمية. وهو أيضا إحدى أكبر الجهات المُصدِرة للسندات الخضراء، على سبيل المثال، التي تستفيد من أسواق رأس المال لمساندة المشروعات ذات الصلة بالمناخ. ومنذ إصدار أول سند يُوصف بأنه أخضر في عام 2008، أصدر البنك سندات بقيمة تعادل 11 مليار دولار من خلال أكثر من 140 معاملة بتسع عشرة عملة. وفي أبريل/نيسان 2018، أصدر البنك أول سند أخضر له مقوَّم بدولار هونغ كونغ (مليار دولار هونغ كونغ).

ويساند البنك الدولي أيضا جهود البلدان الرامية إلى بناء أسواق للسندات الخضراء. ومن خلال عمله، يساعد البنك البلدان المتعاملة معه على إظهار ريادتها في مجال الاستدامة والعمل المناخي، مع إتاحة

الفرصة للمستثمرين لمساندة الحلول الإنمائية التي تتصدى لتغيُّر المناخ. ويساعد عمل البنك في هذا المجال على دفع عجلة النمو والابتكار. وفي السنة المالية 2018، حدد البنك فرصة الاستفادة من أكبر سوق بالعالم للديون المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (ماليزيا) للجمع بين *الصكوك* (السندات الإسلامية) والسندات الخضراء في أداة مالية جديدة لتمويل الأنشطة المناخية، وهي: الصكوك الخضراء. وبمساعدة فنية من البنك، أصدرت تاداو إنيرجي، وهي شركة للطاقة الشمسية في ماليزيا، أول صك أخضر في العالم في يوليو/تموز 2017، واستطاعت تعبئة 250 مليون رينجت ماليزي لتمويل إنشاء محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 50 ميغاوات. وفي أعقاب هذا النجاح، أصدرت شركات ماليزية أربعة صكوك خضراء وسندا أخضر واحدا، كما أصدرت إندونيسيا أول صكوك سيادية خضراء في العالم.

وبالعمل مع مؤسسة التمويل الدولية، ساعد البنك الدولي فيجي في أن تصبح أول سوق صاعدة تصدر سنداً سيادياً أخضر (100 مليون دولار فيجي) في العالم. وقدَّم البنك أيضا مساعدة فنية إلى نيجيريا لإصدار أول سند سيادي أخضر في أفريقيا (10.69 مليار نيرة نيجيرية). وبالإضافة إلى ذلك، ساند البنك تطوير معايير السندات الخضراء لرابطة أمم جنوب شرق آسيا واللوائح التنظيمية للسندات الخضراء لدى هيئة الخدمات المالية بإندونيسيا.

وبالاستفادة من تطور سوق السندات الخضراء وتزايد طلب المستثمرين على الفرص المتاحة لإحداث أثر إيجابي، قام البنك الدولي بتوسيع نطاق إصداراته من الأدوات الاستثمارية المستدامة. وفي يناير/كانون الثاني 2018، أصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنداً لزيادة الوعي بمدى أهمية تمكين النساء والفتيات من أسباب القوة بوصفه إحدى أنجع الطرق لتسريع وتيرة تحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، وبناء مجتمعات مستدامة في مختلف أنحاء العالم. وعبأ هذا السند مليار دولار كندي من المؤسسات الاستثمارية في سوق الدولار الكندي. وفي فبراير/شباط، أصدر البنك الدولي طرحا خاصا بقيمة 350 مليون دولار مع مجموعة فولكسام لزيادة الوعي بأربعة من أهداف التنمية المستدامة - الصحة الجيدة والرفاهة، والمساواة بين الجنسين، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان، والعمل المناخي - ترتكز عليها إستراتيجية الاستدامة لهذه المجموعة. ويشجِّع البنك أيضا التحوُّل نحو أسواق رأس المال المستدامة من خلال شراكته مع الصندوق الحكومي لاستثمار معاشات التقاعد في اليابان. وتهدف هذه الشراكة إلى تحديد تحديات زيادة التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتصلة بالحوكمة - مثل عدم كفاية البيانات وتفاوت المعايير - والتصدي لها سعياً لتحقيق هدف أعم، وهو توجيه المزيد من رؤوس الأموال نحو الاستثمارات المستدامة.

بناء القدرة على المواجهة من خلال حلول التأمين ضد الكوارث وتحويل المخاطر

يُعد البنك الدولي أكبر مقدِّم لخدمات التأمين ضد المخاطر للبلدان. فمن خلال أداء دور الوساطة بين البلدان المتعاملة معه وأسواق رأس المال وكذلك من خلال سنداته المباشرة والمعاملات في الأدوات المشتقة غير المسجَّلة في الأسواق المالية، يساعد البنك البلدان على بناء القدرة على مواجهة المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وحالات تفشي الأمراض الوبائية، وغيرها من المخاطر المزعزعة للاستقرار. وتوفر تغطية تحويل المخاطر الحماية للحكومات بدون زيادة الدين العام، وتُعد مكمِّلاً مهماً لمصادر التمويل الأخرى التي من بينها صناديق الطوارئ واحتياطيات الموازنة والتسهيلات الائتمانية والمعونات الدولية. وحتى الآن، قدم البنك للبلدان المتعاملة معه 3.9 مليار دولار من التغطية ضد مخاطر الكوارث والطقس والمخاطر الصحية.

وفي السنة المالية 2018، أصدر البنك سندا للتأمين ضد الكوارث بقيمة 360 مليون دولار من أجل تغطية مخاطر الزلازل والأعاصير في المكسيك، وقدَّم إلى 25 مقاطعة في الفلبين تغطية تأمينية ضد الكوارث بقيمة 206 ملايين دولار بالعملة المحلية للتأمين ضد الخسائر الناجمة عن الأعاصير والزلازل الكبرى. وتم دفع تعويضين في إطار هذه البرامج خلال هذه السنة المالية. فقد حصلت المكسيك على تعويض بقيمة 150 مليون دولار في أعقاب الزلزال العنيف الذي ضربها في سبتمبر/أيلول 2017 والذي بلغت قوته 8.2 درجة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2017، أدى وقوع إعصار فينتا إلى دفع تعويض جزئي بقيمة 83.5 مليون بيزو فلبيني (1.6 مليون دولار) إلى مقاطعة دافاو ديل سور في الفلبين. وفي يونيو/حزيران 2018، أصدر البنك سندا للتأمين ضد الكوارث بقيمة 1.3 مليار دولار لحماية كل من

شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو من الخسائر المحتمل وقوعها بسبب الزلازل. ويمثل ذلك أكبر معاملة للتأمين ضد المخاطر السيادية على الإطلاق، كما يجعل البنك الدولي أكبر مقدِّم لخدمات التأمين ضد المخاطر السيادية.

مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على إدارة الدين العام

عندما تحتاج الحكومات والمؤسسات العامة الأخرى إلى تمويل للاستثمارات الإنمائية، فإن الاقتراض يكون أحد الخيارات المتاحة. ويلزم اتباع ممارسات سليمة في إدارة الدين العام لضمان عدم تقويضه للأهداف الإنمائية. وتمثل إدارة الدين العام الفعالة والإستراتيجية والمتسمة بالكفاءة حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار المالي واستدامة سياسة المالية العامة.

وفي السنة المالية 2018، عمل البنك الدولي مع 38 مكتبا فيدراليا ومحليا لإدارة الديون في 33 بلدا بجميع مناطق العالم لمساعدة الحكومات على بناء القدرات المؤسسية في كافة المجالات اللازمة لإدارة الدين الحكومي بشكل فعال. وخلال السنة المالية 2018، غطت خدمات البنك الاستشارية الخاصة بإدارة الديون أكثر من 500 من المشتغلين بهذا المجال في بلدان مختلفة، وذلك من خلال الحلقات الدراسية عبر الإنترنت وحلقات العمل والمنتديات، والاتصال عبر الإنترنت ومجموعات النظراء الافتراضية، والاجتماعات المباشرة لبناء وإدارة علاقات طويلة الأمد مع القائمين على إدارة الديون في البلدان الشريكة. ويقدِّم البنك أيضا مستودعا للمعرفة في شكل تقارير ومطبوعات بحثية تحفِّز النقاش وإجراء المزيد من البحوث.

وسيواصل البنك في المرحلة المقبلة استخدام الأدوات المبتكرة في أسواق رأس المال لتمويل تحقيق التنمية المستدامة، وخدمة البلدان المتعاملة معه من خلال الخدمات الاستشارية ومشروعات إدارة المخاطر، وتعظيم الموارد المتاحة لمساعدة البلدان على الاستثمار في احتياجاتها الإنمائية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **treasury.worldbank.org**.

تشجيع التنمية من خلال البحوث والتحليلات والبيانات

تمثل المعرفة عنصراً بالغ الأهمية في تحقيق التنمية. ويركِّز البنك الدولي على الحلول الإنمائية المستندة إلى الشواهد ويقدِّم رؤى شاملة للتغلب على تحديات التنمية من خلال التقارير والمطبوعات، والخدمات التحليلية المتعمقة، والبيانات الإنمائية المتاحة مجاناً.

إجراء بحوث حول الموضوعات الأكثر إلحاحاً في الوقت الحالي

يشجِّع البنك الدولي التنمية من خلال منتجاته المعرفية التي تشمل التقارير الرئيسية، والأوراق البحثية، وقواعد البيانات، والمؤشرات العالمية. ومن شأن توسيع نطاق إمكانية الاطلاع على البحوث والبيانات أن يُمكِّن واضعي السياسات وجماعات استقطاب التأييد والدعوة من اتخاذ قرارات واعية ومستنيرة وقياس التحسينات بدقة أكبر. وفي السنة المالية 2018، نشر البنك العديد من التقارير المهمة، ومن بينها:

- ***تقرير عن التنمية في العالم 2018: التعلُّم للوفاء بوعد التعليم.*** كل عام، تتناول مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم موضوعا له أهمية بالغة في تحقيق التنمية العالمية. وكان إصدار عام 2018 - وهو الأربعون في هذه السلسلة - أول إصدار على الإطلاق يتم تخصيصه بالكامل لقضية التعليم. ووفقاً لهذا التقرير، فإنه رغم المكاسب العالمية الهائلة في إتاحة الحصول على التعليم، تُظهر التقييمات الأخيرة لمستوى التعلُّم أن العديد من الأطفال حول العالم ينهون دراستهم بدون تعلُّم حتى المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، ناهيك عن المهارات رفيعة المستوى اللازمة للقرن الحادي والعشرين. وفي العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، تتخلَّف المهارات كثيراً عما تطمح إليه تلك البلدان. ويستخدم التقرير بيانات جديدة لتشخيص أسباب أزمة التعلُّم هذه وكيفية معالجتها. ويقترح التقرير البدء بمقاييس التعلُّم والبرامج المستندة إلى الشواهد لتفعيل دور المدارس في تعليم الدارسين، كما يحث البلدان على التغلُّب على ما يعوق التعلُّم من عقبات فنية وسياسية مستعصية على مستوى النظام.

- ***ممارسة أنشطة الأعمال 2018: الإصلاح من أجل خلق الوظائف.*** يقارن هذا التقرير بين اللوائح المنظِّمة لأنشطة الأعمال في 190 بلداً لتوفير بيانات للحكومات تساعدها على تصميم سياسات تنظيمية سليمة لأنشطة الأعمال وتشجيع بحث الأبعاد المهمة للبيئات التنظيمية للشركات. ويصنِّف هذا التقرير الاقتصادات بناءً على "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" بشكل عام ويحلل الإصلاحات الخاصة بتنظيم هذه الأنشطة - تحديد أي الاقتصادات تقوم بتدعيم بيئة الأعمال بها. وقد أدت التصنيفات السنوية إلى تحفيز

البلدان على إجراء إصلاحات مفيدة تساعد في وضع قواعد للقطاع الخاص المحلي تتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية. وعلى مدى 15 عاما من إصدار هذا التقرير، قامت الحكومات في مختلف بلدان العالم بتنفيذ أكثر من 3100 إصلاح لبيئة الأعمال من أجل تسهيل إنشاء مؤسسات الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة وتشغيلها وتوسُّعها.

- ***النساء وأنشطة الأعمال والقانون 2018.*** يقيس هذا التقرير مدى التفاوت وعدم المساواة بين الجنسين في القانون. وتحدد مجموعة بياناته الحواجز الماثلة أمام مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتشجِّع على إصلاح القوانين التمييزية. ويستخدم التقرير - وهو الآن في إصداره الخامس - درجات تصنيفية لإثراء أجندة الإصلاحات بشكل أفضل، ويتتبع التقدُّم المحرز على مدى العامين الماضيين، ويحدد الفرص المتاحة لضمان تحقيق التمكين الاقتصادي للجميع. وينوّه التقرير إلى أن الحكومات في 65 بلداً اتخذت خطوات لتحسين إدماج المرأة في الاقتصاد، حيث تم سن 87 إصلاحاً قانونياً خلال العامين الماضيين. ومع ذلك، لا تزال المرأة تواجه حواجز واسعة النطاق متجذرة في القوانين تبقيها خارج نطاق التوظيف وتحول دون امتلاكها لمنشآت الأعمال من خلال تقييد حصولها على الائتمان أو التحكم في الممتلكات الزوجية.

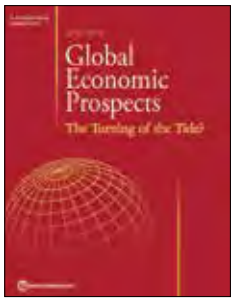

- ***تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية.*** يحلل هذا التقرير الرئيسي نصف السنوي، الذي يُنشر في يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران، التطورات والآفاق الاقتصادية عالمياً وإقليمياً ووطنياً. ويحتوي كل إصدار على تقارير تركِّز بشكل خاص على التطورات الاقتصادية ذات الصلة بوضع السياسات والتخطيط. ونوَّه تقرير *"الآفاق الاقتصادية العالمية، يونيو/حزيران 2018: هل سيتغيَّر اتجاه النمو العالمي؟"* إلى أنه رغم التراجع الذي حدث مؤخراً، فمن المتوقع أن يظل نمو الاقتصاد العالمي قوياً خلال هذا العام. لكن يُتوقَّع تباطؤ معدل النمو خلال عامي 2019 و2020 مع انحسار الركود العالمي، وتراجع معدلات التجارة والاستثمار، وتشديد شروط التمويل. ويوصي التقرير باعتماد سياسات لإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية وتسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تعزيز القدرة على المنافسة، والتأقلم مع التغيُّر التكنولوجي، وتشجيع الانفتاح التجاري. وشملت المخاطر التي تهدد الآفاق الاقتصادية العالمية إمكانية حدوث اضطرابات في الأسواق المالية، وزيادة التدابير الحمائية في التجارة، واشتداد حدة التوترات الجيوسياسية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/research**.

توظيف الخدمات الاستشارية والتحليلية: المشورة الفنية بشأن تحديات محددة

تشكِّل الخدمات الاستشارية والتحليلية للبنك الدولي، أي أنشطته غير الإقراضية، جزءا حيويا من كيفية مساهمته في تحقيق التنمية. وتستخدم البلدان الأعضاء مشورة البنك الفنية وتحليلاته لوضع أو تنفيذ سياسات وبرامج وإصلاحات أفضل تساعدها على مواصلة التنمية على المدى الطويل.

في السنة المالية 2018، قدَّم البنك الدولي 1476 أداة للخدمات الاستشارية والتحليلية في أكثر من 141 بلدا. وتراوحت هذه الأدوات من تقارير عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية إلى حلقات عمل لتبادل المعارف ومذكرات للسياسات وخطط عمل للتنفيذ. وتشكل التحليلات غالباً الأساس لأُطر الشراكة، والبرامج الحكومية، والمشروعات التي تساندها قروض وضمانات البنك. وفي منطقة شرق آسيا

والمحيط الهادئ على سبيل المثال، يقدم البنك مساندة فنية إلى العديد من البلدان لزيادة القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ ومجابهته للحد من المخاطر المناخية التي تؤثر على الناس وسبل كسب أرزاقهم.

الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف، هي شكل آخر من الخدمات الاستشارية والتحليلية، وهي خدمات استشارية مكيَّفة حسب الحاجة تطلبها البلدان المتعاملة مع البنك وتدفع مقابلها. وينفذ البنك الدولي حاليا حوالي 175 عملية للخدمات الاستشارية مستردة التكلفة في 45 بلدا بمناطق عمله الست، حيث جرى تنفيذ 119 عملية منها في 33 بلدا خلال السنة المالية 2018. ومن خلال هذه الخدمات، يخدم البنك جميع الدول الأعضاء فيه بما في ذلك البلدان غير المقترضة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/asa.**

إتاحة البيانات من أجل التنمية: منفعة عالمية

يدرك البنك الدولي أن الشفافية والمساءلة عنصران بالغا الأهمية في نجاح عملية التنمية وفي تحقيق رسالته المتعلقة بالتخفيف من وطأة الفقر. ويستند التزام البنك بالانفتاح أيضاً إلى رغبته في تشجيع شعور الجمهور بالمسؤولية، والشراكة، والمشاركة في التنمية من جانب طائفة واسعة من الأطراف المعنية صاحبة المصلحة. وباعتباره مؤسسة معرفية، يفخر البنك بإتاحة ما بحوزته من معارف بحرية ودون مقابل. وتمثل الإحصاءات والبيانات جزءاً أساسياً من هذه المعارف، ويُتاح الآن لجميع المستخدمين الاطلاع عليها بسهولة ويسر من خلال موقع البيانات المفتوحة للبنك الدولي. ومؤشرات التنمية العالمية هي مجموعة البنك الرئيسية لمؤشرات التنمية التي يتم تجميعها من مصادر دولية معترف بها رسمياً. وتقدم هذه المجموعة أحدث وأدق البيانات المتاحة عن التنمية العالمية وتتضمن تقديرات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

اضطلع البنك الدولي أيضا بمهمة العمل مع البلدان المتعاملة معه لضمان حصول جميعها على البيانات اللازمة للاستدلال بها في اتخاذ القرارات. ويشترك البنك مع هذه البلدان في جهودها الرامية إلى جمع بيانات جيدة وتعزيز إتاحتها واستخدامها. وفي عام 2015، حدد البنك 77 بلداً لم تكن لديها بيانات على مستوى الأسر المعيشية على الإطلاق، أو لم تُجرِ سوى مسح استقصائي واحد للأسر المعيشية خلال السنوات العشر الماضية، أو يفصل بين كل مسحين استقصائيين فيها أكثر من خمس سنوات؛ وكان معظمها من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ويعوق ذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تستند إلى البيانات بشأن البرامج والسياسات وعلى رصد اتجاهات الفقر والرخاء المشترك. ويعمل البنك الآن في جميع البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة، سواء من خلال الإقراض أو المساعدة الفنية، لضمان الوفاء بالتعهدات المقطوعة في عام 2015 بإتمام دورة واحدة من المسوح الاستقصائية في كل هذه البلدان بحلول عام 2020.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **data.worldbank.org**.

حشد الشراكات في وضع إنمائي جديد

لا يزال نطاق المشاركين داخل مجتمع التنمية العالمي يتسع في ظل اضطلاع الأطراف الفاعلة التقليدية وغير التقليدية بأدوار جديدة ومتغيِّرة. ويشجِّع هذا الوضع المتطور على إعداد خارطة طريق جديدة لتكوين الشراكات وتقوية التعاون فيما بين أصحاب المصلحة.

تدعيم الشراكات لتعميق التعاون

في السنة المالية 2018، أعاد البنك الدولي التأكيد على التزامه بالعمل مع الشركاء بمختلف أنواعهم للتصدي للتحديات الإنمائية العالمية المشتركة.

المنظمات الخيرية والقطاع الخاص. لمساندة ومسايرة تأكيد البنك الإستراتيجي على زيادة تمويل التنمية إلى أقصى حد ممكن، قام البنك بزيادة تركيزه على بناء الشراكات مع مجموعة متزايدة من الأطراف الفاعلة تشمل المؤسسات، ورواد العمل الخيري الجدد، والمستثمرين ذوي التأثير، ورواد الأعمال الاجتماعية، وغيرهم من قادة القطاع الخاص. ويؤدي هذا العمل إلى تحفيز إنشاء شراكات مبتكرة وحشد مناصرين جدد لمساندة تحقيق أولويات البنك، بما في ذلك قضايا النزوح القسري، وتغيُّر المناخ، والمساواة بين الجنسين، ورأس المال البشري.

المجتمع المدني. واصل البنك الدولي تدعيم المشاركة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات الدينية. وعلى مدار العام، شجَّع البنك مشاركة منظمات المجتمع المدني في مناقشات السياسات الرئيسية، وعزز مشاركته مع هذه المنظمات خارج واشنطن العاصمة، بما في ذلك داخل إندونيسيا حيث ستعقد مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اجتماعاتهما السنوية لعام 2018.

وقد مكَّن منتدى سياسات المجتمع المدني، الذي جرت استضافته خلال الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع لهذا العام، البنك ومنظمات المجتمع المدني من التداول بشأن القضايا بالغة الأهمية مثل مشاركة المواطنين، ومؤسسات الوساطة المالية، والتعليم، والطاقة، وتغيُّر المناخ. وحضر أكثر من ألف مشارك من هذه المنظمات اجتماعات الربيع، وهي أكبر تجمُّع حتى الآن، مما يثبت الاهتمام المستمر لهذه المنظمات بالمشاركة مع البنك. وأتاح معرض جديد لابتكارات منظمات المجتمع المدني، الذي عُقد خلال منتدى السياسات باجتماعات الربيع، فرصة فريدة أمام هذه المنظمات للعمل مع بعضهم بعضا والمندوبين وكذلك مع موظفي البنك من خلال عرض حملات التوعية، وأدوات البيانات عبر الإنترنت، والمنتجات والإجراءات التدخلية المبتكرة الأخرى الخاصة بها.

البرلمانيون. يلعب البرلمانيون، بوصفهم ممثلين منتخبين، دوراً رئيسياً في مراعاة آراء المواطنين عند وضع البرامج وتشجيع تحقيق نتائج إنمائية دائمة. وفي هذا السياق، وسَّع البنك نطاق عمله مع البرلمانيين من خلال مبادرات مثل وضع برنامج تجريبي للتواصل مع الموظفين البرلمانيين الأوروبيين الذين يسهِّلون العمل بين المشرِّعين والبنك الدولي، وذلك بهدف تعميق التفاهم وتبادل المعارف والتعاون المشترك. كما أطلق البنك مبادرة عالمية للبرلمانيين الشباب تضم مجموعة أساسية من البرلمانيين المؤثرين تحت سن 45 عاما، وذلك في محاولة لرعاية الجيل التالي من القادة البرلمانيين الملتزمين بالتصدي للتحديات الإنمائية

العالمية. وهذا العام، نظَّم البنك زيارة ميدانية برلمانية إلى فييتنام، وهو ما سمح لوفد يضم 29 من أعضاء البرلمان من 15 بلدا برؤية أثر مشروعات البنية التحتية التي يمولها البنك في هانوي.

ولا تزال الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع توفر فرصا مهمة للعمل مع البرلمانيين. وقد استضاف المؤتمر البرلماني العالمي السنوي لعام 2018، الذي تم تنظيمه بالاشتراك مع الشبكة البرلمانية وصندوق النقد الدولي، 205 من أعضاء البرلمان من 58 بلداً، من بينهم 9 من رؤساء البرلمانات (الرؤساء ونوابهم) و20 رئيس لجنة و35 عضواً في لجان المالية أو الموازنة. وتناول هذا المؤتمر طائفة من الموضوعات من بينها البطالة بين الشباب وخلق فرص العمل، ورأس المال البشري، والحوكمة، والمساواة بين الجنسين، وتمويل التنمية.

الشراكة مع المجتمعات المحلية. يعمل البنك بنشاط على إشراك المجتمع المحلي والإسهام في تدعيمه، سواء في واشنطن العاصمة أو في المكاتب القُطرية في مختلف العالم. ومن خلال برنامج توثيق الصلات مع المجتمعات المحلية، تقيم مجموعة البنك الدولي بأكملها وموظفوها بشكل شخصي شراكات مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية من خلال تبرعات الموظفين، والمساهمات الخيرية المناظرة، والعمل التطوعي، والتبرعات العينية، وبرنامج للمنح التدريبية للطلاب في المدارس الثانوية الحكومية المحلية من أجل تدعيم المجتمعات المحلية التي تعمل بها مجموعة البنك. وتستفيد هذه البرامج مجتمعةً من وجود مجموعة من العاملين الدوليين المتحمسين الذين على قدر عالٍ من التعليم لتحسين أوضاع المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها من مختلف أنحاء العالم.

العمل معاً على معالجة القضايا بالغة الأهمية في عصرنا الحالي

تعمل مجموعة البنك الدولي بشكل فعال في عموم إداراتها على تقوية التعاون وعلاقات الشراكة التي يمكن أن تساعد في توجيه الاهتمام إلى القضايا العالمية بالغة الأهمية بشكل فوري.

الهشاشة. يوجد حالياً أكثر من 68 مليون شخص على مستوى العالم أُجبِروا على ترك منازلهم، وبحلول عام 2030 سيعيش نحو نصف الفقراء في أوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات. ويُعد التصدي لأوضاع الهشاشة والنزوح، وسد الفجوة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق خطة التنمية العالمية ويمثل أولوية للعديد من شركاء البنك والبلدان المساهمة فيه.

وفي هذا العام، ركَّز البنك الدولي في مجلسه الاستشاري السنوي - وهو تجمُّع يضم القادة العالميين الذين يمثلون القطاع الخاص، والمستثمرين ذوي التأثير، ورواد العمل الخيري، والمؤسسات - على أوضاع الهشاشة لمعالجة هذه القضية بالغة الأهمية من كافة الجوانب. وناقش المشاركون أزمة اللاجئين السوريين وطرحوا وجهة نظر جماعية للتحديات التي تواجه الأطراف الفاعلة العاملة في الأوضاع الهشة والفرص المتاحة أمامهم. وناقشوا أيضا كيفية الاستفادة من نقاط القوة التي يتمتع بها كل طرف من هذه الأطراف، مثل رأس المال الصبور للمؤسسات، وقوة البنك على جمع الأطراف المعنية، وقدرة القطاع الخاص على أن يتحلى بالمرونة ويخلق فرص العمل ويحفز النمو الاقتصادي. وأدت مناقشات المجلس الاستشاري إلى التزام من جانب المؤسسات والقطاع الخاص ومجموعة البنك الدولي ببحث جدوى إنشاء برنامج توفيقي لمساندة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم. وسيكون الهدف من ذلك التوفيق بين شركات القطاع الخاص والفرص المتاحة للاجئين، وإطلاق العنان لتمويل الاستثمارات. وسيقترن ذلك بجهد عالمي لاستقطاب التأييد بغرض تغيير الخطاب حول اللاجئين.

تغيُّر المناخ. قام البنك في هذه السنة المالية بحشد شراكات فيما بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات متعددة الأطراف والمجتمع المدني بغرض النهوض بجدول أعمال المناخ. وتواصل العمل بشأن تحديد شكل برنامج الاستثمار من أجل المناخ (Invest4Climate)، وهو منصة يجري تطويرها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة بغرض تعبئة التمويل العام والخيري لاجتذاب مزيد من استثمارات القطاع الخاص لصالح العمل المناخي في البلدان النامية. وفي مايو/أيار، عقد البنك الدورة الثانية من اجتماع الابتكار من أجل المناخ (Innovate4Climate) - وهو مؤتمر سنوي جديد يجمع معا قادة مؤسسات المال والأعمال والتكنولوجيا وواضعي السياسات لإعطاء دفعة للاستثمار في الأنشطة المناخية.

منذ عام 2011، قامت مبادرة التواصل من أجل المناخ (Connect4Climate) ببناء شبكة عالمية تضم أكثر من 500 شريك من بين المجتمع المدني، والتحالفات الشبابية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، وغيرها. وتعمل هذه المبادرة على الربط بين الأفراد والمجموعات، وتعظيم الحوار والتفاعل، وتبادل المعلومات لتعزيز الفعاليات والأنشطة المتعلقة بالمناخ، مع التركيز بقوة على العمل مع الشباب. وفي هذا العام، شاركت هذه المبادرة في مبادرات أخرى أدت إلى زيادة الوعي بتغيُّر المناخ والدعوة للتصدي له. وشملت هذه المبادرات برنامج الجميع من أجل البيئة في بولونيا *(All4theGreen)* الذي ضمَّ أكثر من 80 فعالية ركَّزت على تغيُّر المناخ وأُجريت قبل وأثناء انعقاد اجتماع وزراء البيئة في دول مجموعة السبع في يونيو/حزيران 2017، وحملة التوحد من أجل المناخ *(Uniting4Climate)* التي أُعدَّت بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ وحكومات كل من فيجي وإيطاليا وألمانيا قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ لعام 2017 وحتى انعقاده في بون في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وقمة كوكب واحد التي عُقِدت بباريس في ديسمبر/كانون الأول 2017. وقد نجحت هذه المبادرة أيضا في مواصلة تعاونها القائم منذ فترة طويلة مع قطاع صناعة الأفلام من خلال الحملة العالمية "فيلم من أجل المناخ" *(Film4Climate)* المخصصة لتعزيز الإجراءات المناخية وإدراج رسائل عن الاستدامة في الأفلام والقصص المرئية المبتكرة.

وأخيرا، ركَّزت شبكة مسؤولي الاتصال مع القطاع الخاص في البعثات الرئيسية على الطاقة المستدامة والزراعة المراعية للمناخ في واشنطن العاصمة، وأبيدجان، وكوت ديفوار على التوالي.

رأس المال البشري. مع انتعاش الاقتصاد العالمي، أصبح في متناول المزيد من البلدان إحراز مكاسب اقتصادية حقيقية. وقد تكون هذه المكاسب قصيرة الأجل وقد تضيع أيضا الفرص إذا لم تستثمر البلدان في رأس المال البشري لإعداد مواطنيها لشغل الوظائف في المستقبل. ومع سعيه إلى ضخ استثمارات أكثر وأفضل في البشر، يضع البنك الدولي رأس المال البشري في صميم أجندته العالمية من خلال مشروع رأس المال البشري. وقام البنك بإشراك أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، وكذلك من المجتمع المدني والمؤسسات، لحشد الدعم العالمي لمساندة هذا الجهد. وبدءاً من قمة رأس المال البشري التي عُقِدت خلال الاجتماعات السنوية حيث التزم قادة الحكومات، ومن بينهم الرئيس الرواندي بول كاغامي، باتخاذ الإجراءات اللازمة للاستثمار في رأس المال البشري، وصولاً إلى المناقشة التي أُجريت خلال اجتماعات الربيع، بمشاركة بيل غيتس وبيني موردوانت وزيرة الدولة البريطانية للتنمية الدولية، حول جعل رأس المال البشري مشروعاً للعالم، تُقدِم مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة على مناصرة الأجندة المعنية برأس المال البشري بالشراكة مع البنك.

التكنولوجيا. يتيح تسخير قوة التكنولوجيا والبيانات فرصا رائعة لإنشاء أسواق جديدة وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. لكن يجب اعتمادها على نحو يضمن عدم تزايد التفاوت وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وقد عملت مجموعة البنك الدولي بنشاط مع الشركاء في هذه السنة المالية لربط البلدان المتعاملة معه بالفرص الديناميكية التي تتيحها التكنولوجيا، مع القيام بإدارة التحديات المتصلة بذلك. فعلى سبيل المثال، أقام البنك شراكة مع رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة للاستفادة من

قوة بيانات إنترنت الأشياء في مساعدة البلدان النامية على التصدي لأهم التحديات الإنمائية التي تواجهها. ويربط برنامج (TechEmerge)، وهو الأول من نوعه لأنشطة المواءمة، بين حلول التكنولوجيا التي أثبتت جدواها من مختلف أنحاء العالم، والمنظمات والمؤسسات في البلدان النامية. كما يساند هذا البرنامج تنفيذ مشروعات تجريبية على الصعيد المحلي بغرض تسريع اعتماد التكنولوجيا حيثما تشتد الحاجة إليها. وهذا العام، أطلقت مجموعة البنك الدولي برنامج (TechEmerge) لسوق الرعاية الصحية في البرازيل، وذلك بالعمل مع 25 من مقدمي أنظمة الصحة في ربوع البلاد، ويخدم ذلك أكثر من 19 مليون مريض سنويا. وبالإضافة إلى ذلك، توفر مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية معارف وخبرات عالمية لمساعدة البلدان على الاستفادة من إمكانات أنظمة تحديد الهوية الرقمية. وللمساعدة في تحقيق ذلك، أقامت هذه المبادرة شراكة مع مؤسسة بيل وملينداغيتس وشبكة أوميديار وحكومة أستراليا، حيث توفر مساندتها القيادة الفكرية والتمويل لهذه المبادرة. وأخيراً، جمعت مبادرة الاقتصاد الرقمي لأفريقيا، التي أُطلِقت في اجتماعات الربيع، بين الحكومات الأفريقية ومؤسسات التنمية والمانحين الثنائيين والقطاع الخاص لمساندة إرساء أسس الاقتصادات الرقمية في البلدان الأفريقية.

المساواة بين الجنسين لا يزال تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين يمثل تحدياً عميقاً. فالعديد من النساء حول العالم يفتقرن إلى القدرة على إبداء الرأي واتخاذ القرار لتحسين سبل كسب أرزاقهن من أجل أنفسهن أو من أجل أسرهن، لاسيما في البلدان النامية. والاستثمار في تحقيق المساواة بين الجنسين ليس فقط ضرورة أخلاقية، بل أيضا عملا سديدا وذكيا من الناحية الاقتصادية. وفي السنة المالية 2018، واصل البنك الدفع باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات التنمية من خلال مبادرات متنوعة، مثل مبادرة تمويل رائدات الأعمال، وهي عبارة عن شراكة تعاونية بين البنك والحكومات وبنوك التنمية متعددة الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين للمساعدة في تعبئة مليارات الدولارات من التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تملكها وتقودها النساء في البلدان النامية. وتهدف هذه المبادرة إلى تذليل الحواجز المالية وغير المالية وتهيئة بيئة أفضل لرائدات الأعمال. وبالاشتراك مع الحكومة الكندية، أطلق البنك أيضا دراسة جديدة بشأن التكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين، التي وجدت أن الخسائر العالمية في ثروة رأس المال البشري بسبب عدم المساواة تبلغ حوالي 160.2 تريليون دولار. وتتيح هذه الدراسة، التي ساعدت على إثراء معلومات اجتماع وزراء مالية مجموعة السبع (G-7) في كندا، شواهد اقتصادية لمساعدة البلدان المتعاملة مع البنك والشركاء على تبرير الحاجة للاستثمارات التي تسد الفجوات القائمة في المساواة بين الجنسين بين الرجال والنساء.

المشاركة متعددة الأطراف. تمثل مشاركة البنك الدولي في المحافل الدولية الرئيسية فرصا مهمة لإسماع صوت البلدان النامية وللنهوض بالأولويات بالغة الأهمية للبلدان المتعاملة مع البنك. وفي هذا العام، يساند البنك جهود الأرجنتين التي تتولى رئاسة مجموعة العشرين في مجال تطوير البنية التحتية بوصفها فئة من الأصول، وإعداد الحكومات والعمالة لاقتصاد تلعب الرقمنة والأتمتة والذكاء الاصطناعي دورا متزايدا في تحديد شكله. وبالاشتراك مع اليونيسف وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، يساند البنك الدولي أيضا تنمية الطفولة المبكرة وهي الأولوية التي حددتها مجموعة العشرين. وبالإضافة إلى ذلك، يقود البنك الجهود الرامية إلى المشاركة بصورة أكثر انتظاما مع مؤسسات الاستثمار لتحفيز ضخ المزيد من التمويل المستدام طويل الأجل في البلدان النامية والمتقدمة. وواصل البنك أيضا متابعة الأعمال التي أُنجِزت العام الماضي في ظل رئاسة ألمانيا لمجموعة العشرين، وذلك للعمل على تشجيع تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع في أفريقيا، وتعبئة المزيد من التمويل من القطاع الخاص، وزيادة تمكين المرأة اقتصادياً. وداخل مجموعة الدول السبع، يساند البنك بقوة إعطاء كندا الأولوية لقضايا المساواة بين الجنسين، فيما يثبت أيضا كيف يمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف أن تعمل بشكل أكبر بوصفها منظومة من خلال تحقيق أعلى قيمة بأقل تكلفة وزيادة الأثر الإنمائي المتحقق من خلال عمليات القطاع الخاص.

الدول الصغيرة. يستخدم البنك الدولي قوته على جمع الأطراف المعنية لمساعدة الدول الصغيرة في اتخاذ موقف جماعي في المحافل الدولية لتسليط الضوء على التحديات الإنمائية التي تواجهها وزيادة لفت الانتباه إلى شواغلها. ويعقد البنك منتدى سنويا للدول الصغيرة على هامش الاجتماعات السنوية

لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويوفر هذا المنتدى منبرا لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر على هذه الدول ويسمح للأعضاء بعرض المبادرات والأنشطة الإنمائية. وناقش منتدى عام 2017 الذي عُقِد في واشنطن العاصمة القضايا المتعلقة بالتمويل الميسَّر، وتمويل الأنشطة المناخية، وتمويل القطاع الخاص، والاقتصاد الأزرق.

إعطاء أولوية لجهود الشراكة وتحسين أوجه الكفاءة. للتعاون بفاعلية أكبر مع المنظمات بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية، عملت مجموعة البنك الدولي على تحسين مستوى التنسيق، والاستفادة من القدرات المتاحة بشكل أفضل، وزيادة أوجه الكفاءة لدى شركائها. وفي هذا العام، وقَّع الرئيس كيم مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس على إطار جديد للشراكة الإستراتيجية من أجل تدعيم الالتزام المشترك للمؤسستين بمساعدة البلدان على تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030. ويؤدي هذا الاتفاق إلى تعميق الشراكة من خلال تركيز الجهود على الأولويات المختارة بشكل مشترك والاستفادة من نقاط القوة التكاملية للمؤسستين لتوسيع نطاق تأثيرهما. ويركِّز الاتفاق على أربعة مجالات رئيسية للتعاون:المساندة التمويلية والتنفيذية لمساعدة البلدان على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، واتخاذ إجراءات عالمية حاسمة للتصدي لتغيُّر المناخ، والعمل المشترك في أوضاع ما بعد الأزمات والأوضاع الإنسانية، والاستفادة من البيانات لتحسين نواتج التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تساند مجموعة البنك الدولي اتفاق "الصفقة الكبرى" فيما بين منظمات المعونة والمانحين، الذي يسعى إلى تحسين فاعلية المساعدات الإنسانية. والصفقة الكبرى، التي تم إطلاقها في القمة العالمية للعمل الإنساني، هي عبارة عن التزام بتعزيز الكفاءة والشفافية والتعاون في طريقة تقديم التمويل واستخدامه في أوضاع الأزمات.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/en/about/partners**.

الآفاق الإقليمية

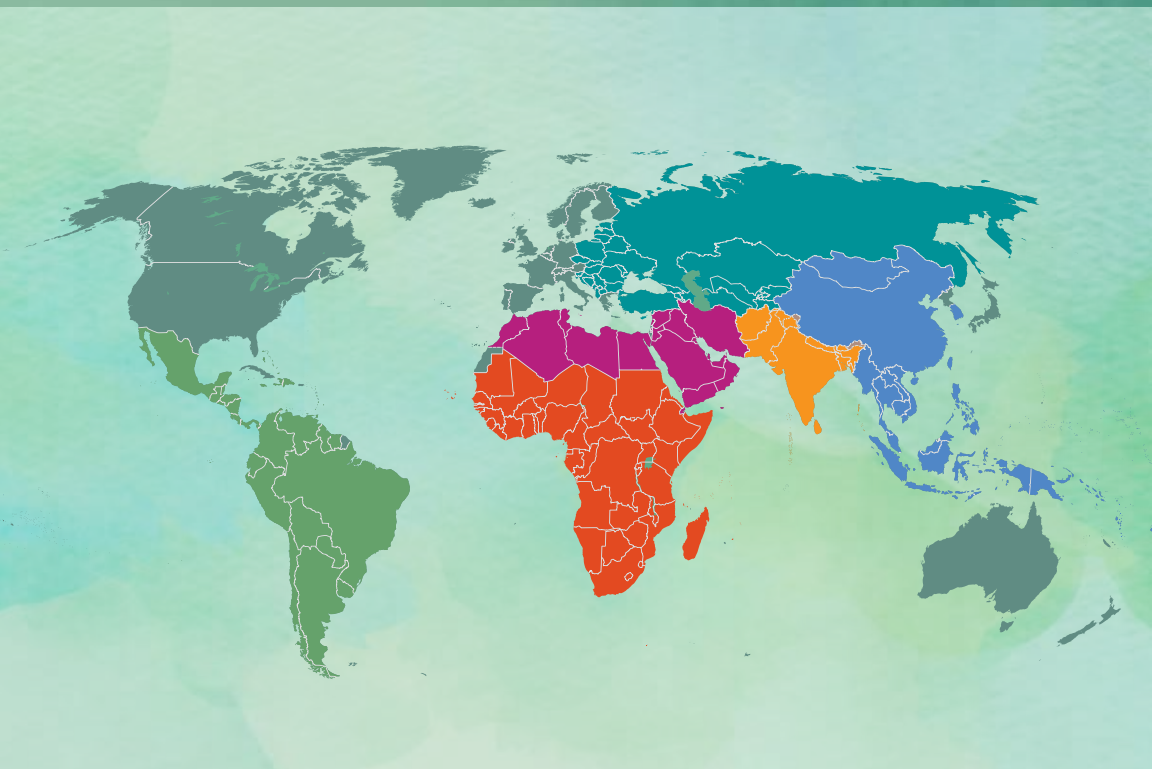

يعمل البنك الدولي حالياً من خلال 140 من مكاتبه المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. ويؤدي ازدياد تواجد البنك في البلدان المتعاملة معه إلى مساعدته في تحسين فهمه لهذه البلدان والعمل معها على نحوٍ أكثر فاعلية وزيادة سرعة تقديم الخدمات لشركائه فيها. ويعمل 94% من المديرين القطريين ومديري الشؤون القطرية و43% من جهاز موظفي البنك في بلدان تقع بالمناطق الجغرافية الست لعمله. ويلقي القسم التالي الضوء على الأهداف الرئيسية المتحققة، والمشروعات المنفذة، والإستراتيجيات المنقحة، والمطبوعات الصادرة في السنة المالية 2018.

أفريقيا

تشهد القارة انتعاشا متواضعا في النمو الاقتصادي، مدعوما بالنمو العالمي الواسع النطاق، والسياسات النقدية المتساهلة، وارتفاع أسعار السلع الأولية. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 3.1% في عام 2018، مقابل 2.6% في عام 2017، وأن يصل إلى 3.6% في المتوسط في السنة المالية 2020، وذلك في انعكاس لانتعاش تدريجي في معدل النمو في نيجيريا وجنوب أفريقيا وأنغولا – وهي صاحبة أكبر اقتصادات في المنطقة. ولكن مازالت هناك تحديات كثيرة. فلم يحدث انتعاش بعد في نمو القطاعات الصناعية غير المرتبطة بالموارد في البلدان المصدرة للنفط والمعادن، مما يبرز بطء التحول الهيكلي في المنطقة. وفي العديد من البلدان، تتزايد أعباء الديون العامة، مما يزيد من مخاطر القدرة على تحمّل عبء الديون. ولا يزال الفقر منتشراً على نطاق واسع، حيث يسهم تصاعد أوضاع الهشاشة ونقص العمالة المنتجة في عدم الاستقرار الاجتماعي والهجرة داخل الإقليم الواحد.

وفي حين أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة سيصبح إيجابياً في عام 2018، فإنه سيظل غير كافٍ للحد من الفقر بدرجة كبيرة. ومن المتوقع أن يتراجع إجمالي عدد الفقراء عند مستوى خط الفقر الدولي بشكل طفيف في عام 2018.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 16.5 مليار دولار من القروض إلى المنطقة لتمويل 138 مشروعا خلال السنة المالية 2018، من بينها 1.1 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و15.4 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وبلغت عائدات اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف مع تسعة بلدان 7.5 مليون دولار. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية لإستراتيجية البنك الدولي لأفريقيا ما يلي: رفع الإنتاجية الزراعية، وزيادة إمكانية الحصول على الطاقة المنتظمة بتكلفة معقولة، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتعزيز رأس المال البشري.

تسخير التكنولوجيا للحصول على طاقة نظيفة منتظمة

لا تتجاوز إمكانية الحصول على الطاقة نسبة 42.8% (حتى عام 2016)، ولذا تعد أفريقيا متأخرة عن المناطق الأخرى في هذا المجال. وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان توفير الطاقة المنتظمة ميسورة التكلفة والمستدامة للجميع، يدعم عمل البنك الدولي في المنطقة مد الشبكات الموحدة وتوسيع شبكات نقل الكهرباء، وإيجاد حلول مبتكرة للكهرباء خارج الشبكة، وزيادة قدرات توليد الطاقة المتجددة، وإنشاء شبكات تجميع إقليمية للكهرباء، وتحسين كفاءة الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يدعم البنك تطوير واعتماد تكنولوجيات جديدة، مثل حلول تخزين الطاقة الشمسية، والعدادات الذكية، وسداد رسوم المرافق عبر الهاتف المحمول، ورسم الخرائط والتقاط الصور بالأقمار الصناعية، والنقل المباشر للتيار عالي الجهد، والأنظمة الشمسية المنزلية والشبكات الصغيرة.

ويحقق برنامج الطاقة المتجددة "Scaling Solar" نتائج قوية، مما يجعل مشروعات الطاقة الشمسية المتصلة بالشبكات والتي يمولها القطاع الخاص جاهزة للعمل في غضون عامين بتعريفات تنافسية. ففي زامبيا، أسفرت المناقصات عن بعض أدنى التعريفات في أفريقيا (0.06 دولار لكل كيلوواط ساعة). وتوسع البرنامج ليشمل الأنشطة في إثيوبيا ومدغشقر والسنغال.

الجدول 2: أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2016 - 2018

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	669	1,163	1,120	874	427	734
المؤسسة الدولية للتنمية	8,677	10,679	15,411	6,813	6,623	8,206

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2018: 70.7 مليار دولار.

الاستثمار في السنوات المبكرة وتمكين المرأة والشباب

من بين 250 مليون طفل دون سن الخامسة في أفريقيا، يعاني الثُلث من التقزم، وأقل من الرُبع يلتحقون بالحضانة، مما يهدد النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المنطقة. ويستخدم البنك الدولي نهجا متعدد القطاعات للحد من التقزم، وتوسيع نطاق الحصول على التعليم المبكر، والاستفادة من فرص الحماية الاجتماعية للوصول إلى أكثر الفئات ضعفا. ففي رواندا، على سبيل المثال، يساعد البنك الدولي في معالجة سوء التغذية المزمن من خلال الإجراءات التدخلية الصحية والتغذوية، وممارسات التغذية عالية الجودة للأطفال والنظافة الشخصية، وتحسين إمكانية الحصول على الغذاء من خلال التحويلات النقدية، ودعم التحسينات في الأمن الغذائي للأسر والتنوع الغذائي.

وفي الوقت نفسه، فإن مشروع الساحل لتمكين المرأة والعائد الديمغرافي، وهو مشروع متعدد القطاعات تبلغ قيمته 205 ملايين دولار ويمتد عبر ستة بلدان (بوركينا فاصو وتشاد وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والنيجر) يتيح لنحو 210 آلاف شابة اكتساب مهارات حياتية وإجراءات تدخلية لكسب العيش ويساعد 87 ألف فتاة على مواصلة دراستهن. ويسعى البرنامج إلى تدعيم القدرة على الصمود في منطقة الساحل من خلال تزويد النساء والفتيات بالأدوات اللازمة لتشكيل مستقبلهن وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأطفال والأمهات.

رفع مستوى الحماية الاجتماعية من خلال أساليب مبتكرة

ساهم البنك الدولي بمبلغ 17 مليون دولار في مشروع شبكات الأمان الاجتماعي في سيراليون، والذي يوفر دعماً منتظماً للدخل للأسر الفقيرة فقرا مدقعا في جميع أنحاء البلاد. ويدعم المشروع في الوقت الحالي حوالي 30 ألف أسرة بمدفوعات ربع سنوية وإقامة ورش عمل حول الصحة والتغذية والإلمام بالشؤون المالية الأساسية. ومن خلال تسخير التكنولوجيا الرقمية والهواتف المحمولة، يمكن للبرنامج جمع بيانات عالية الجودة ميدانيا ونقلها سريعا إلى المقر الرئيسي، وبالتالي إجراء الاستهداف والتسجيل بكفاءة، وتقديم الدفعات في الوقت المناسب عن طريق التحقق الإلكتروني، وتسجيل الشكاوى والمظالم، ومتابعة الأنشطة. واعتمدت الحكومة هذا النهج وتكرر في الإجراءات التدخلية الأخرى، بما في ذلك خلال أزمة تفشي الإيبولا والانهيارات الطينية مؤخرا.

تعزيز القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ والنقل المستدام

على الرغم من كونها أقل مصدر للانبعاثات الكربونية، فإن أفريقيا أكثر عرضة لتغير المناخ من المناطق الأخرى – حيث تقع تسعة من بين البلدان العشرة الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ في أفريقيا. وتضع خطة أعمال المناخ في أفريقيا التي أعدها البنك الدولي برنامج عمل لتعبئة الموارد التمويلية اللازمة لدعم التكيف مع تغير المناخ. وكما يتضح في التقرير الثاني عن مدى التقدم في تنفيذ خطة الأعمال، حتى 30 يونيو/حزيران 2018، يوجد 186 مشروعًا يساندها البنك الدولي بقيمة 20 مليار دولار تساهم في تنفيذ هذه الخطة.

وللحد من انبعاثات غازات الدفيئة وربط المواطنين بالوظائف، يدعم البنك الدولي إنشاء شبكة نقل سريع بالحافلات لمسافة 18.3 كيلومتر في داكار، السنغال. وقد تم اعتماد المشروع التجريبي الذي تبلغ

الشكل 2: أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات . السنة المالية 2018

الحصة من المجموع البالغ: 16.5 مليار دولار

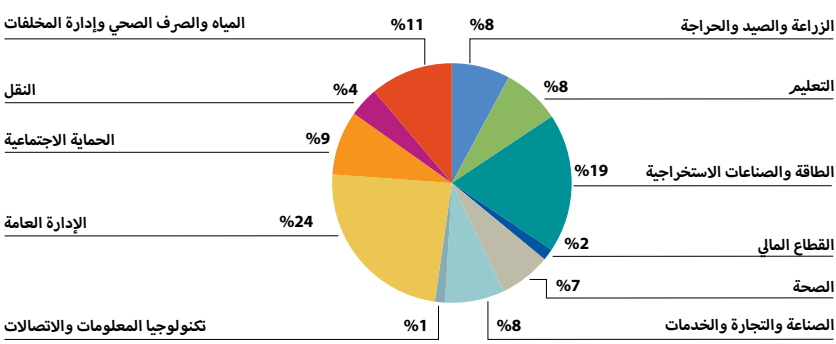

تكلفته 300 مليون دولار، والذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين في عام 2017، ويمكن تكراره وتوسيع نطاقه في جميع أنحاء المنطقة.

الدخول في شراكات بشأن البحوث لتحسين روح المبادرة

انضمت مجموعة البنك الدولي إلى فريق من خبراء علم النفس بجامعة سنغافورة وجامعة لويفانا الألمانية لإعداد وتجريب تدريب على المهارات الشخصية في توغو يستند إلى علم النفس ويركز على تطوير المهارات غير المعرفية وسلوك ريادة الأعمال الناجح. وأظهرت النتائج من هذه التجربة، التي نشرت نتائجها مؤخرا في مجلة ساينس، فاعلية التدريب القائم على علم النفس لرواد الأعمال الذين شهدوا ارتفاع أرباحهم بمعدل 30% مقابل المجموعة المرجعية. وشهدت رائدات الأعمال اللواتي تلقين التدريب زيادة الأرباح الشهرية بنسبة 40% في المتوسط. ودفعت هذه النتائج الواعدة للبرنامج التجريبي الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى إلى تطبيق هذه الدروس في برامجها الخاصة بريادة الأعمال وتعديل التدريب حسب السياق وتوسيع نطاقه حسب البيئات الأخرى في مختلف القطاعات والبلدان.

مشروع تحت الضوء

تعظيم الموارد التمويلية من أجل التنمية في قطاع الطاقة الكيني

خلال العقدين الماضيين، خضع قطاع الطاقة في كينيا لسلسلة من الإصلاحات لتهيئة الظروف المواتية لاستثمارات القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، عبأت كينيا ما لا يقل عن 2.5 مليار دولار من رأس المال الخاص في قطاع الكهرباء للتغلب على العجز القائم في توليد الكهرباء. ومع توافر القدرة الكافية لتوليد الكهرباء، تقود كينيا الآن واحدا من أنجح برامج الكهربة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يشمل كلا من الحلول المرتبطة بالشبكة وغير المرتبطة بها. وقامت كينيا بتركيب 1.2 مليون وصلة كهرباء جديدة كل عام في السنوات الثلاث الأخيرة - وهو إنجاز هائل في السياق الأفريقي.

وفي إطار مشروع دعم القطاع الخاص لتوليد الكهرباء في كينيا الذي تبلغ تكلفته 135 مليون دولار، قامت المؤسسة الدولية للتنمية بتعبئة 431 مليون دولار من رأس المال الخاص لتطوير 250 ميجاواط من قدرات توليد الطاقة الحرارية، والتي تم تشغيلها بين عامي 2013 و2016. وقدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات ضد انتهاك العقود، في حين قدمت مؤسسة التمويل الدولية تمويلا طويل الأجل. وتمت الموافقة مؤخراً على ضمان منفصل بقيمة 180 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية سيساعد شركة توليد الكهرباء الكينية على تقوية مركزها المالي من خلال عملية إعادة هيكلة ديون الشركة وذلك لمساعدتها على تعبئة ما يصل إلى 300 مليون دولار من التمويل التجاري طويل الأجل. وسيتم استخدام حصيلة القرض الجديد في إعادة تمويل جزء مرتفع التكلفة من القروض التجارية الحالية على الشركة وتحسين جودتها الائتمانية، وبالتالي خفض التكاليف المالية ومد آجال الاستحقاق. كما يسهم في تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة للطاقة المتجددة في كينيا.

ونتيجة لهذه الجهود المشتركة، تم تطوير 30% من طاقة التوليد المركبة (حوالي 700 ميجاواط) من خلال منتجي كهرباء مستقلين، مما يمثل 44% من قدرة التوليد الإضافية منذ عام 1990. وتستطيع شركتا الكهرباء الرئيسيتان في كينيا، وهما شركة كينيا للكهرباء والإضاءة والشركة الكينية لتوليد الكهرباء، الاستفادة من أسواق رأس المال لتمويل الاحتياجات التمويلية حيث إنهما من الشركات المقيدة في البورصة.

الجدول 3: أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	671	878	1,061	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.7	2.8	2.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	503	1,287	1,453	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0.9	2.6	0.1–	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	402[ب]	407	401	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	52	58	62	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	49	55	59	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	61	64	72	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	72	75	79	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	564	746	822	

متابعة أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	56.9[ب]	46.5	42.3	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة)[ج]	43	38	34	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	846	625	547	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	155	101	78	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	54	67	70	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	82	85	86	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	12	19	24	
الهدف الفرعي 6-1 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بإمدادات المياه (% من السكان)	44	53	58	
الهدف الفرعي 6-2 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بالصرف الصحي (% من السكان)	24	27	28	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	26	33	43	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة)	73	71	70	
الهدف الفرعي 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	1	7	20	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و2017؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2002. وبالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.

ج. فيما يتعلق بانتشار التقزم، تمت تغطية جميع مستويات الدخل.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/afr** والموقع: **data.worldbank.org/country**.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

تسارعت وتيرة النمو في شرق آسيا والمحيط الهادئ إلى 6.6% في عام 2017، مما يجعلها إحدى أسرع المناطق نموا في العالم. ومن المتوقع أن يظل النمو الإقليمي قوياً بدعم من احتمالات استمرار التعافي العالمي على نطاق واسع وقوة الطلب المحلي، وإن كان متوقعا أن ينخفض إلى 6.2% في عام 2018.

بعد النمو بوتيرة أسرع من المتوقع في عام 2017، من المتوقع أن يتراجع معدل النمو في الصين بشكل طفيف إلى 6.5% في عام 2018. ومع تحسن احتمالات الاستثمار والاستهلاك الخاص، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في تايلند في عام 2018. أما في الفلبين وفييتنام، فمن المتوقع أن يظل معدل النمو مستقرا، في حين أنه في ماليزيا من المتوقع أن يتراجع. وفي البلدان الأصغر حجما بالمنطقة، تعد التوقعات مواتية بشكل عام. وتتباين التوقعات بالنسبة لبلدان جزر المحيط الهادئ، حيث تشهد الدول الأصغر معدل نمو متواضعا وإن كان متقلبا مع تراجعه في فيجي وبابوا غينيا الجديدة. ويتمثل الخطران الرئيسيان أمام النمو في تشديد أوضاع التمويل العالمية على نحو أسرع من المتوقع، وتصاعد النزعة الحمائية التجارية.

وفي حين تواصل معدلات الفقر انخفاضها، لا يزال أكثر من رُبع سكان المنطقة غير آمنين اقتصاديا، كما أن عدم المساواة يعدّ مرتفعا وهو آخذ في الارتفاع في كثير من البلدان. فتوسع المدن سريعا وطلبات الشركات تذكي حاجة هائلة إلى الاستثمار في البنية التحتية بالمنطقة، حيث لا يحصل 130 مليون شخص على الكهرباء، ويفتقر 600 مليون شخص إلى مرافق صرف صحي ملائمة، هذا إلى جانب تدني البنية التحتية لإنترنت النطاق العريض والربط الشبكي. كما أن الهشاشة والصراع يتفاقمان في بعض البلدان.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 4.6 مليار دولار لتمويل 38 مشروعا في المنطقة خلال السنة المالية 2018، من بينها 4 مليارات دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و631 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقع البنك على 10 اتفاقيات للخدمات الاستشارية مسترددة التكاليف مع أربعة بلدان، واتفاقية واحدة مع رابطة دول جنوب آسيا بمبلغ إجمالي قدره 11.7 مليون دولار. وتركز إستراتيجية البنك بشأن المنطقة على ثلاثة مجالات رئيسية: النمو الذي يقوده القطاع الخاص، والقدرة على الصمود والاستدامة، ورأس المال البشري والاحتواء.

مساندة النمو القائم على القطاع الخاص بالمعارف والقروض

يسهم القطاع الخاص بخلق 90% من الوظائف، ومن ثم فإن التركيز على النمو الذي يقوده هذا القطاع يعد عاملا أساسيا للحد من الفقر وتعزيز النمو الشامل في المنطقة. وفي شهر مارس/آذار 2018، نظمت مجموعة البنك الدولي مؤتمرا في فييتنام يسلط الضوء على أهمية وجود بيئة أعمال سليمة. وناقش المشاركون إجراءات محددة لتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الكفاءة في مجالات مثل ترخيص النشاط التجاري ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود. ويدعم البنك أيضًا تأسيس أطر قوية للوائح والسياسات في بلدان مثل تايلند وبروناي وماليزيا.

الجدول 4: شرق آسيا والمحيط الهادئ

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2016 - 2018

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	5,176	4,404	3,981	5,205	3,961	3,476
المؤسسة الدولية للتنمية	2,324	2,703	631	1,204	1,145	1,252

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2018: 35.3 مليار دولار.

ولتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة، قام البنك الدولي بدعم مشروع تنمية الطاقة الحرارية الأرضية في إندونيسيا بتكلفة 55 مليون دولار، والذي يهدف إلى تسهيل الاستثمار في توليد الطاقة الحرارية الأرضية. وفي فييتنام، يقدم البنك مساعدة استشارية لبناء القدرات والإصلاحات المؤسسية لتعزيز الاستثمارات الخاصة ضمن مشروع التحول الزراعي المستدام الذي تبلغ قيمته 238 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار مجمل الجهود المبذولة لتعظيم تمويل التنمية في المنطقة، قام البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بتجربة برامج تقييم البنية التحتية في إندونيسيا وفييتنام لتقييم القيود المفروضة على استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية.

ويركز البنك الدولي أيضًا على تمكين المرأة في أماكن العمل. فعلى سبيل المثال، في جزر سليمان، يستثمر البنك في تنمية مهارات المرأة، في حين يقوم في فييتنام بإثراء حوار السياسات الذي يركز على المساواة بين الجنسين حول قانون العمل الجديد.

تعزيز البنية التحتية المستدامة والثروة الطبيعية والقدرة على مواجهة تغير المناخ

تسهم المنطقة بنسبة كبيرة ومتنامية من الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم وهي إحدى أكثر المناطق عرضة لتأثيرات تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ففي الفلبين، جعلت الفيضانات المتكررة الحياة أكثر صعوبة للسكان الأشد فقرا الذين يعيشون في المناطق المنخفضة، أو على ضفاف الأنهار، أو في مناطق الخطر الأخرى. وسيحقق مشروع منطقة مانيلا الكبرى لإدارة الفيضانات الذي تبلغ تكلفته 208 ملايين دولار تحديث 36 محطة ضخ قائمة، وإتاحة إمكانية بناء 20 محطة جديدة، وتحسين البنية التحتية الداعمة على طول المجاري المائية الرئيسية.

ولتعزيز الثروة الطبيعية والقدرة على مواجهة التغيرات المناخية، فإن سلسلة عمليات سياسة التنمية لمساندة النمو الأخضر بتكلفة 38 مليون دولار في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تدعم تحسين إدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام 2017 الذي عُقد في بون، تم طرح مشروع تقييم أوجه الضعف المناخي في فيجي بدعم من البنك الدولي، والذي حدد تدابير تساعد فيجي والفيجيين على زيادة قدرتهم على مواجهة التغيرات المناخية. وللحد من ملوثات الهواء والانبعاثات الكربونية من خلال زيادة كفاءة استخدام الطاقة والطاقة النظيفة في الصين، سيساعد برنامج بتكلفة 500 مليون دولار في توفير التمويل للشركات التي تتخذ إجراءات بموجب خطة العمل الصينية للوقاية من تلوث الجو والتحكم فيه.

الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق النمو الشامل

تشير التصورات العامة في المنطقة إلى مخاوف من ارتفاع التفاوتات وتزايدها، وانخفاض القدرة على التنقل، واستفحال انعدام الأمن الاقتصادي. ومن الضروري تحسين إدارة بعض الاتجاهات طويلة الأجل التي كانت تدعم في السابق النمو الأكثر إنصافاً بالمنطقة - مثل التحول الديموغرافي والتوسع السريع في المدن.

الشكل 3: شرق آسيا والمحيط الهادئ

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات . السنة المالية 2018

الحصة من المجموع البالغ: 4.6 مليار دولار

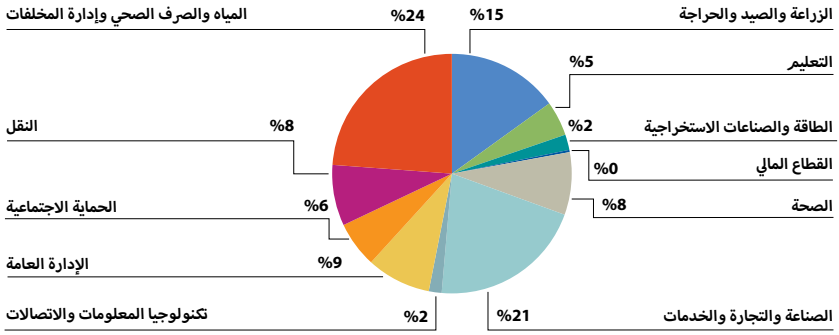

إن الاستثمار في رأس المال البشري هو الأساس لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الشامل. ويبقى الاستثمار في السنوات الأولى، مع التركيز على مكافحة سوء التغذية وخفض معدلات التقزم المرتفعة، من الأولويات الإقليمية. ففي إندونيسيا، ارتبطت التحويلات النقدية المشروطة في إطار برنامج "الأمل الأسري" بانخفاض معدل التقزم الشديد بنسبة 3 نقاط مئوية. وللبناء على هذا النجاح، ستقوم الحكومة، بتمويل من البنك الدولي، بتوسيع نطاق تغطيتها من 3.5 مليون أسرة في عام 2015 إلى 10 ملايين أسرة بحلول نهاية في عام 2020.

وبتحسين النتائج الصحية الشاملة، تواجه الصين تحديات جديدة، بما في ذلك تزايد أعداد المسنين، وزيادة عبء الأمراض المزمنة، والنفقات الصحية سريعة الارتفاع. ويهدف برنامج الإصلاح الصحي من أجل النتائج، الذي تبلغ تكلفته 600 مليون دولار، إلى التصدي لتلك التحديات عن طريق تحسين خدمات المستشفيات، وإنشاء نموذج رعاية متكاملة يركز على الناس، وتهيئة بيئة مواتية للسياسات والمؤسسات.

مشروع تحت الضوء

إتاحة الفرص لمواطني جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمع مشروع نام ثيون 2 الاجتماعي البيئي 27 من شركاء التنمية والممولين للمساعدة في تطوير مشروع حديث وآمن للطاقة المائية المستدامة بيئيًا واجتماعيًا يمكن أن يولّد الكهرباء ويزيد الفرص لسبل كسب العيش الحديثة.

ومن المتوقع أن يحقق المشروع عائدات بقيمة ملياري دولار على مدى 20 عامًا. وتتدفق هذه العائدات إلى المواطنين من خلال الاستثمار في برامج الحد من الفقر والبرامج البيئية. وبالإضافة إلى العائدات المستثمرة في برامج التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الأخرى، يغطي المشروع حماية مناطق واسعة ذات تنوع بيولوجي غني، ومن المقرر أن تصبح محمية ناكاي نام ثيون من أولى المتنزهات الوطنية في البلاد.

وقد ظهرت مصادر رزق جديدة للأسر التي أعيد توطينها في هضبة ناكاي، حيث تضاعف دخل 97% منها منذ ما قبل المشروع. وبالإضافة إلى المنازل الجديدة المزودة بحمامات، وكهرباء، وخزانات لجمع مياه الأمطار، شمل المشروع إنشاء مدارس ومراكز صحية ومستشفى مركزي تم تحديثه. واليوم، يذهب نحو 90% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والتاسعة إلى المدارس، وانخفض معدل وفيات الأطفال من 120 لكل 1000 مولود حي قبل إعادة التوطين إلى 50 لكل 1000 مولود حي، وتم تطعيم 90% من الأطفال دون سن الخامسة ممن أعيد توطينهم.

يعمل البنك الدولي مع الحكومة والشركاء الآخرين لضمان استمرار المشروع في البناء على إنجازاته. ويشمل ذلك تقديم الدعم المالي والفني للعديد من القطاعات، بما في ذلك الحفاظ على البيئة والزراعة والإدارة المالية وتنمية القرى.

الجدول 5: شرق آسيا والمحيط الهادئ

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,816	1,966	2,068	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.0	0.7	0.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	914	3,767	6,987	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	6.4	9.0	5.8	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	553[ب]	221	73	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	73	75	77	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	69	72	73	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	97	99	99	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	99	99	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	4,197	10,040	11,689	

متابعة أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	29.9[ب]	11.2	3.6	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة)[ج]	25	16	12	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	120	79	63	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	43	23	17	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	92	102	95	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	82	79	78	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	17	18	20	
الهدف الفرعي 6-1 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بإمدادات المياه (% من السكان)	78	89	93	
الهدف الفرعي 6-2 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بالصرف الصحي (% من السكان)	60	70	75	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	90	95	97	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة)	32	16	16	
الهدف الفرعي 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	2	29	48	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2017؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2002. وبالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.

ج. فيما يتعلق بانتشار التقزم، تمت تغطية جميع مستويات الدخل.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/eap** والموقع: **data.worldbank.org/country**.

أوروبا وآسيا الوسطى

في السنة المالية 2018، كان النمو في أوروبا وآسيا الوسطى أقوى من أي وقت مضى منذ الأزمة المالية العالمية. وكان النمو قويا في جميع أنحاء المنطقة، وخاصة في وسط أوروبا وتركيا. في عام 2017، ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.7%، وارتفع الاستهلاك الخاص السنوي بنسبة 2.5%. ومن المتوقع أن ينخفض النمو إلى 2.3% في عام 2018. ومع ذلك، فإن زيادة الانتفاع بالقدرات، ومعدلات البطالة القريبة من مستوياتها في عام 2007، ومتوسط التضخم الذي يتجاوز الآن 2%، كلها مؤشرات على احتمال تباطؤ معدل النمو في المنطقة.

خلال فترة الطفرة الاقتصادية، زادت بلدان كثيرة في المنطقة من صادراتها وخفضت من عجز المالية العامة، مما أتاح احتياطيات في حالة ما بدأت فترة دورية معاكسة. ومع ذلك، فإن المنطقة ستواجه تحديات إضافية في ظل تشديد الأوضاع المالية العالمية وتصاعد الميول نحو الحمائية.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 4.5 مليار دولار من القروض إلى المنطقة لتمويل 37 مشروعا خلال السنة المالية 2018، من بينها 3.6 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و957 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقع البنك على 35 اتفاقية للخدمات الاستشارية مستردة التكاليف مع 11 بلدا بمبلغ إجمالي يصل إلى حوالي 75 مليون دولار. قدمت هذه الاتفاقيات المشورة الفنية بشأن قضايا مثل المالية العامة والإصلاحات المالية، وتخطيط وتنمية المدن، وتدعيم التعليم والمهارات للتوظيف. وتسعى إستراتيجية البنك بشأن المنطقة إلى مساندة البلدان المتعاملة مع البنك في تعزيز الإنتاجية وبناء القدرة على الصمود من خلال الاستثمار في النمو المستدام والشامل؛ وتعزيز رأس المال البشري لضمان أن يبقى الناس أصحاء ومتعلمين ومنتجين؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

تعزيز النمو المستدام والشامل

يدعم البنك البلدان المتعاملة معه في بناء أسس متينة من أجل استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي والأوضاع المالية، وتحسين الحوكمة والمؤسسات، وتهيئة بيئة مواتية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص. ففي البوسنة والهرسك، يعمل مشروع بقيمة 60 مليون دولار على تقوية القطاع المالي في البلاد. وفي تركيا، قدم البنك قرضًا بقيمة 400 مليون دولار لتوفير فرص أفضل للحصول على التمويل للشركات التي تركز على تشغيل النساء والشركات النشطة في المناطق التي تضم مجتمعات كبيرة للاجئين.

وفي السنة المالية 2018، قدم البنك أيضًا مساندة مالية لتعزيز التجارة والربط الشبكي في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك مشروع بقيمة 50 مليون دولار لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص في جورجيا، وقرض بقيمة 60 مليون دولار لتحديث الربط بشبكات النقل في البوسنة والهرسك، وقرض بقيمة 50 مليون دولار لتحسين الطرق الإقليمية والمحلية في ألبانيا. بالإضافة إلى ذلك، يدعم البنك تحسين سبل الحصول على خدمات النطاق العريض السريعة وميسورة التكلفة وعالية الجودة في كوسوفو من خلال مشروع الاقتصاد الرقمي بقيمة 25 مليون دولار، وتحسين البنية التحتية الإقليمية للاتصال الرقمي وبناء الاقتصاد الرقمي في جمهورية قيرغيزستان من خلال مشروع الربط الرقمي بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا بقيمة 50 مليون دولار.

الجدول 6: أوروبا وآسيا الوسطى

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2016 - 2018

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	7,039	4,569	3,550	5,167	2,799	4,134
المؤسسة الدولية للتنمية	233	739	957	365	310	298

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2018: 26.5 مليار دولار.

دعم الاستثمارات الحيوية في رأس المال البشري

إن تحديد الأولويات والاستثمار في الأنظمة التي تساعد على ضمان سلامة الناس وتثقيفهم وتواصلهم أمر ضروري للنمو الاقتصادي. وواصل البنك الدولي العمل مع مختلف البلدان لتحسين جودة نظم الرعاية الصحية، فساند صربيا بمبلغ 31 مليون دولار كتمويل إضافي بغرض تحسين مستوى الوقاية من السرطان ورعاية المصابين به، واستثمار 100 مليون دولار في خدمات الطوارئ الطبية في أوزبكستان، وتقديم قرض بقيمة 125 مليون دولار لدعم تحديث النظام الصحي في بيلاروسيا.

وفي أذربيجان، وفر تمويل إضافي قدره 67 مليون دولار إمكانية وصول 95% من الأسر المعيشية النازحة داخليا إلى البنية التحتية الريفية الأساسية. وفي كازاخستان، سيؤدي قرض بقيمة 67 مليون دولار إلى تحسين مستوى الجودة والإنصاف في التعليم الابتدائي والثانوي في المدارس الريفية والمحرومة.

توفر المنتجات المعرفية للبنك حلولاً قائمة على الشواهد وإحصاءات قيمة للمساعدة في دعم واضعي السياسات لاتخاذ قرارات مستنيرة للتعامل مع أولويات التنمية. وتناول التقرير المعنون *"النمو متحدين: تحديث ماكينة التقارب الأوروبية"* بالبحث كيف يمكن لأوروبا تعزيز النمو والرخاء لجميع المواطنين في وقت يهدد فيه صعود التكنولوجيا بأن يتخلف عن الركب أفقر البلدان والمناطق المتأخرة والعمال غير المهرة. ويوصي التقرير بسياسات تضمن اكتساب المواطنين المهارات المناسبة للسعي وراء فرص جديدة وزيادة فرص الحصول على مستويات جيدة من التعليم والتدريب، وتحسين بيئة الأعمال في البلاد لإتاحة المزيد من الوظائف والفرص الاقتصادية للناس.

أظهرت دراسة مسحية بشأن الغجر "الروما" المهمشين في غرب البلقان، أجراها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل مشترك وبدعم من المفوضية الأوروبية، زيادة معدلات التحاقهم بالمدارس، ولكن أيضا زيادة الفجوة بين الغجر وغير الغجر في الصحة والتوظيف والسكن. ويمكن أن تساعد نتائج الدراسة في إثراء السياسات التي تعالج ما يواجهه الغجر في بلدان غرب البلقان من تحديات.

بناء القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية

ركز البنك الدولي على بناء القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية من خلال الاستثمار في جميع أنحاء المنطقة في ثلاثة مجالات: التحوّل إلى الطاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية، والإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، والقدرة على الصمود تجاه تغير المناخ.

ويساند البنك تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في بلدان المنطقة، بما في ذلك قرض بقيمة 200 مليون دولار لدعم استثمارات توفير الطاقة في أوزبكستان و31 مليون دولار لخفض استهلاك الطاقة واستخدام الوقود الأحفوري في المباني العامة في كوسوفو. كما يواصل البنك مساندة مصادر الطاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية، وتحسين سلامة السدود، وإعادة تأهيل محطة للطاقة الكهرومائية في طاجيكستان بقرض ومنحة إجماليهما 225 مليون دولار، وتحسين سلامة السدود وكفاءتها في ألبانيا بتمويل إضافي

الشكل 4: أوروبا وآسيا الوسطى

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات . السنة المالية 2018

الحصة من المجموع البالغ: 4.5 مليار دولار

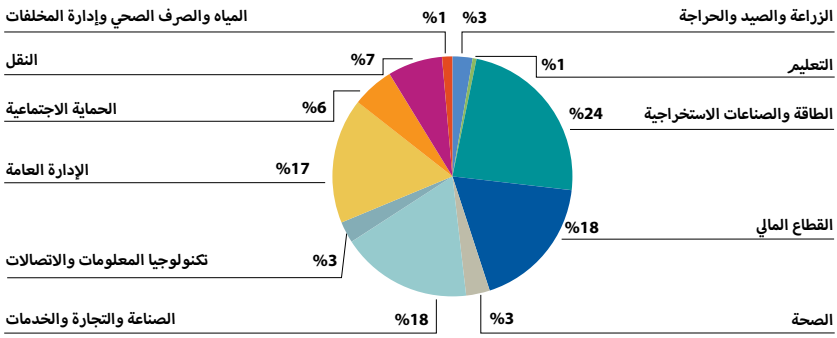

قدره 14 مليون دولار. وفي بيلاروسيا، يعمل مشروع بقيمة 14 مليون دولار على تحسين إدارة الغابات. وفي مولدوفا، يساعد مشروع بقيمة 31 مليون دولار على تطبيق ممارسات إدارة الأراضي المستدامة.

وساند البنك قروض سياسة التنمية بغرض إدارة مخاطر الكوارث في صربيا ورومانيا بتقديم قروض تتضمن خيار السحب المؤجل لمواجهة الكوارث وقدرها 70 مليون دولار و 493 مليون دولار على التوالي. وتوفر هذه الاستثمارات إمكانية الوصول السريع إلى التمويل للتصدي للكوارث الطبيعية وتساعد على تقوية الأطر المؤسسية والقانونية لإدارة الآثار المادية والضريبية للكوارث الطبيعية بشكل أفضل عند وقوعها.

مشروع تحت الضوء

بناء الزخم في التحول الاقتصادي لأوزبكستان

حققت أوزبكستان تقدما سريعا في تبني إصلاحات رئيسية لتحويل اقتصادها. ففي أقل من عامين، حققت الحكومة تقدما كبيرا نحو تحرير عملتها، ورفع الحواجز أمام التجارة والاستثمار، وتحسين لوائح أنشطة الأعمال، وفتح الأسواق لجذب استثمارات القطاع الخاص وتعزيز الصادرات. كما أدخلت الحكومة شبكات أمان لحماية المواطنين الأكثر ضعفا وقامت بترتيب أولوية مشاركة المواطنين.

ولدعم هذا التحول، قام البنك الدولي بتعديل إستراتيجيته الخاصة بأوزبكستان بغرض مساعدتها على بناء اقتصاد السوق، وإصلاح مؤسسات الدولة، وتوسيع الحوار مع المواطنين، والاستثمار في رأس المال البشري. كما أدى التحول الاجتماعي والاقتصادي لأوزبكستان إلى توليد زخم جديد فيما بين بلدان آسيا الوسطى من أجل زيادة التعاون الإقليمي في مجالات الطاقة والنقل والمياه والربط الاقتصادي.

وفي السنة المالية 2018، وافق البنك على 1.4 مليار دولار لخمس مشروعات جديدة في أوزبكستان، مع التركيز على كفاءة استخدام الطاقة، والبستنة، والخدمات الطبية الطارئة. ويبلغ إجمالي التمويل لأوزبكستان 3.3 مليار دولار في المشروعات القائمة التي تدعم انتقال أوزبكستان إلى اقتصاد السوق، وكذلك الإصلاحات في قطاعي النقل والتعليم وتنمية المدن، وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي.

كما يعمل البنك الدولي مع الحكومة عن كثب لتحديث وتنويع القطاع الزراعي الضخم الذي يعمل فيه الملايين، ويساعد البلاد على إنهاء استخدام العمالة القسرية.

الجدول 7: أوروبا وآسيا الوسطى

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	393	399	416	
النمو السكاني (% سنوياً)	0.0	0.5	0.6	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,783	7,426	7,370	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	8.0	4.6	3.4	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	28[ب]	11	8	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	73	75	77	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	63	66	69	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	99	100	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15-24 عاماً)	99	100	100	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	2,693	3,014	3,030	

متابعة أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	5.9[ب]	2.4	1.6	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة)[ج]	–	–	–	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	56	29	25	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	36	20	14	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	94	97	98	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	73	73	71	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	7	15	20	
الهدف الفرعي 6-1 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بإمدادات المياه (% من السكان)	93	95	96	
الهدف الفرعي 6-2 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بالصرف الصحي (% من السكان)	87	91	93	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	99	99	100	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة)	6	6	6	
الهدف الفرعي 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	2	36	62	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2017؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2002. وبالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.

ج. لا تتوفر البيانات بسبب عدم كفاية تغطية السكان في التقديرات

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/eca** والموقع: **data.worldbank.org/country**.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

بعد أن عانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من آثار الانكماش العالمي بدرجة أسوأ من أي منطقة أخرى، اجتازت المرحلة الصعبة في السنة المالية 2018. وباستثناء فنزويلا، نما متوسط إجمالي الناتج المحلي في المنطقة بنسبة 1.9% في عام 2017 ومن المتوقع أن يتسارع إلى 2.6% في 2018 و 2.8% في 2019.

يشجع البنك الدولي بلدان المنطقة على تحقيق نمو أكثر سرعة وإنصافًا لدعم التحولات الاجتماعية العميقة التي وقعت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما غذت الطفرة في أسعار السلع الأولية توسعًا ساعد على خفض معدلات الفقر إلى النصف. فبين عامي 2003 و2016، انخفضت نسبة من يعيشون في فقر مدقع من 24.5% إلى 9.9%. ومنذ ذلك الحين، توقفت وتيرة الحد من الفقر ونمو الطبقة المتوسطة.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 4.3 مليار دولار من القروض إلى المنطقة لتمويل 34 مشروعا خلال السنة المالية 2018، من بينها 3.9 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و428 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما أصدر البنك أول سندات ضد الكوارث متعددة البلدان بين شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو، تقدر قيمتها بأكثر من 1.3 مليار دولار، ووقع 18 اتفاقية للخدمات الاستشارية مستردة التكاليف مع تسعة بلدان بإجمالي 5.5 مليون دولار.

وفي السنة المالية 2018، تركزت أولويات البنك في المنطقة على دعم النمو الشامل من خلال زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، مع التركيز على الاستثمار في التعليم والصحة والجوانب الأخرى لرأس المال البشري. كما استثمر في البنية التحتية وعمل على تحسين قدرات البلدان على إدارة الصدمات ومقاومتها - مثل الكوارث الطبيعية والاضطرابات الاقتصادية والجريمة والعنف - مع التشجيع على رفع مستوى الشفافية والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، أعطى البنك الدولي الأولوية لإدراج الجماعات التي واجهت الإقصاء تقليدياً، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية. وبما أن احتياجات البلدان غالباً ما تتجاوز مواردها العامة، فقد دعم البنك الأنشطة والإجراءات التدخلية التي اجتذبت الاستثمار الخاص كلما أمكن ذلك.

الاستفادة من الابتكارات لدعم الانتعاش الاقتصادي

تشكل الكوارث الطبيعية تهديدًا دائمًا في المنطقة، مما قد تكون له آثار ضارة على النمو الاقتصادي. وبعد موسم الأعاصير المدمرة في عام 2017، ساعد البنك وشركاؤه بلدان البحر الكاريبي على إجراء تقديرات للأضرار وإعداد مشروعات التصدي للطوارئ. ففي دومينيكا، على سبيل المثال، تعهد البنك بمبلغ 115 مليون دولار لمساندة الجهود الرامية إلى بناء القدرة على مواجهة تغير المناخ. كما استفاد البنك من الحلول المبتكرة لنقل المخاطر إلى أسواق رأس المال وتقديم الحماية المالية للحكومات المشاركة.

وفي هايتي، أجرى البنك مراجعة لتوسع المدن للمساعدة في وضع برنامج عمل للتنمية المستدامة لمدن هايتي. كما يدعم البنك منظمة دول شرق الكاريبي لتنفيذ سياسة هذه المنطقة الفرعية والتي أقرها 11 من

الجدول 8: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2016 - 2018

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	8,035	5,373	3,898	5,236	3,885	4,066
المؤسسة الدولية للتنمية	183	503	428	303	229	223

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2018: 28.2 مليار دولار.

رؤساء دول الكاريبي. ويشمل هذا تقديم المشورة للحكومات بشأن إجراءات ملموسة لتحقيق نمو أزرق مستدام يوازن النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على نظم إيكولوجية ساحلية وبحرية سليمة.

تعتبر استثمارات القطاعين العام والخاص في البنية التحتية عنصراً أساسياً للنمو والقدرة على الصمود. وفي السنة المالية 2018، قدم البنك 64 مليون دولار لخدمات الصرف الصحي في البرازيل، و24 مليون دولار لتوصيل المياه في بنما، و 17 مليون دولار للخدمات البلدية في الجمهورية الدومينيكية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد مشروع بقيمة 150 مليون دولار على تحسين أكثر من 1500 كيلومتر من الطرق الحيوية للاقتصاد في الأرجنتين، في حين ساعد مشروع صيانة الطرق في باراغواي بقيمة 74 مليون دولار البلاد على تحسين فاعلية صيانة الطرق.

الاستثمار في البشر لتحسين الحياة والاقتصاد

إن بناء رأس المال البشري من خلال توفير فرص جديدة للجماعات المحرومة تقليديا لا يحسن حياتها فحسب، بل يحسن أيضا من القوة الاقتصادية للبلد بأسره. ففي المكسيك، من خلال مشروع بقيمة 100 مليون دولار، ساعد البنك الدولي أكثر من مليون شخص من النساء وأفراد الشعوب الأصلية وسكان الريف والفئات المحرومة على الوصول إلى مؤسسات الائتمان والادخار لأول مرة.

كما دعم البنك الدولي بيرو في تحسين الخدمات الصحية والتغذوية للفقراء. وساعد "مشروع النتائج في التغذية" الذي بلغت تكلفته 25 مليون دولار الحكومة على تحقيق تقدم كبير في تحسين النتائج الصحية وخفض مستوى الجوع. ونتيجة لذلك، نجحت بيرو في خفض معدلات سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من النصف، من 28% في عام 2008 إلى 13.1% في عام 2016. وفي الوقت نفسه، ساند البنك في شيلي "المشروع الثالث القائم على النتائج لتمويل التعليم الجامعي" بقيمة 40 مليون دولار، مما ساعد الحكومة على تحسين التعليم العالي عن طريق تدعيم الروابط بين التمويل العام والمساءلة عن النتائج.

توظيف المعارف لحل التحديات الفريدة للبلدان

يوفر البنك مجموعة من الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف والمساعدة الفنية لبلدان المنطقة. ففي كولومبيا، دعمت هذه الخدمات تطبيق القواعد المحاسبية للقطاع العام، وتوفير التأمين الزراعي لصغار المزارعين، وإعداد برنامج اجتماعي واسع للمعلمين والطلاب لتحسين التعليم. وفي المكسيك، قدم البنك مساعدة فنية في مجال النقل والحوكمة. وفي شيلي، ساعد البنك في تقييم المناطق الاقتصادية الخاصة ونظام الحماية الاجتماعية، في حين قدم المشورة عن الإسكان في بيرو، وتحسين الظروف في الأحياء الفقيرة في المدن، وتدعيم إطار الرقابة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما قدم البنك خدمات استشارية للأرجنتين بشأن تحسين الرعاية الصحية، ولباراغواي بشأن الغابات، والتمويل، والقدرة التنافسية، والحوكمة، والتعليم.

الشكل 5: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات . السنة المالية 2018

الحصة من المجموع البالغ: 4.3 مليار دولار

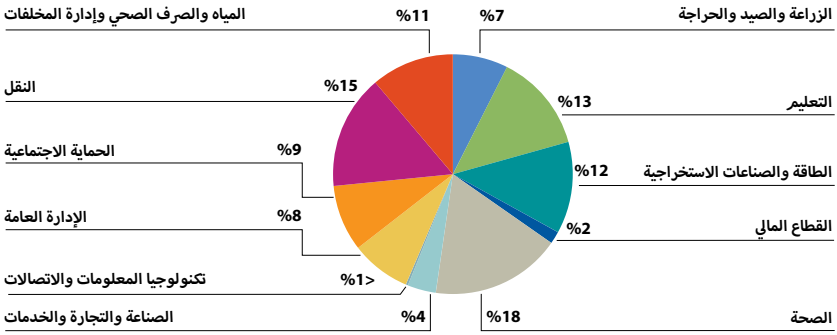

كما عملت سلسلة من التقارير والمؤتمرات الرائدة بمثابة منابر قوية للجمع بين الأطراف في المنطقة. وشمل ذلك دراسات صدرت في الوقت المناسب، مثل: *"على مفترق طرق: التعليم العالي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"؛ "وظائف الغد: التكنولوجيا والإنتاجية والرخاء في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"؛ و"رفع السقف: للمدن المنتجة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي".*

مشروع تحت الضوء

بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية بسندات ضد الكوارث

كان العام الماضي بمثابة تذكير صارخ بأن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي إحدى أكثر مناطق العالم عرضة للكوارث الطبيعية. فقد خلفت الأعاصير المدمرة مئات الضحايا في الكاريبي. وضرب زلزالان اثنان أنحاء المكسيك. وتبعت الفيضانات والانهيارات الأرضية هطول أمطار غزيرة في كولومبيا وبيرو. وعندما تقع هذه الكوارث، فغالباً ما يكون أفقر الناس هم الأكثر معاناة. ومع أخذ هذه الأحداث في الاعتبار، سعى البنك الدولي إلى مساعدة بلدان المنطقة على الحصول على تأمين أكبر ضد المخاطر من خلال أسواق رأس المال.

وفي العام الحالي، أصدر البنك أكثر من 1.3 مليار دولار من السندات ضد الكوارث كتأمين ضد الزلازل في تحالف المحيط الهادئ - وهي مبادرة اقتصادية وإنمائية بين شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو. وكان إصدار هذا "السند ضد الكوارث" هو الأكبر من نوعه على الإطلاق، وكان الأول من نوعه الذي يشمل عدة بلدان. وتتيح هذه السندات للمستثمرين علاوة لعدد محدد من السنوات، مع حصول الحكومات على تعويض إذا وقعت كارثة مغطاة بالسند، ويحصل حاملو السند على قيمته إن لم تقع الكارثة. ويساعد هذا السند على نقل جزء من مخاطر الكوارث من الحكومات إلى الأسواق، مما يضمن سرعة تعبئة الأموال المطلوبة والمرونة المالية في مواجهة الكارثة. وحتى اليوم، قام البنك بتيسير تعبئة حوالي أربعة مليارات دولار من عمليات المخاطر في جميع أنحاء العالم.

تسلط سندات الكوارث الضوء على حقيقة أن بناء القدرة على مواجهة الكوارث ينطوي على ما هو أكثر من مجرد الحد من مستوى التعرض للتهديدات. فمن الأمور الحاسمة أيضا تصميم سياسات وتنفيذها لضمان رفاهة الجميع والسماح باستمرار النمو الاقتصادي بعد وقوع الكارثة. وتعتبر سندات الكوارث خطوة كبيرة إلى الأمام تجاه التكامل الإقليمي وتضع أمريكا اللاتينية في طليعة مساعي إدارة المخاطر.

الجدول 9: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	460	525	568	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.5	1.2	1.0	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	3,640	7,657	7,413	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.6	4.3	0.5	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	63 [ب]	35	28	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	74	77	78	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68	71	72	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	95	98	99	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15-24 عاماً)	94	97	98	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,095	1,376	1,530	

متابعة أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	11.7 [ب]	6.0	4.5	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة) [ج]	17	12	10	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	104	84	70	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	34	25	18	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	98	99	99	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	59	66	67	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	15	23	30	
الهدف الفرعي 6-1 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بإمدادات المياه (% من السكان)	90	94	96	
الهدف الفرعي 6-2 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بالصرف الصحي (% من السكان)	73	81	84	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	91	96	98	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة)	31	31	30	
الهدف الفرعي 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	3	33	55	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2017؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2002. وبالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع:
http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.

ج. فيما يتعلق بانتشار التقزم، تمت تغطية جميع مستويات الدخل.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/lac** والموقع: **data.worldbank.org/country**.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شهد العام الماضي تطورات إيجابية عديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رغم استمرار العنف والعواقب الناجمة عن الحروب التي نشبت في ليبيا وسوريا واليمن. وتُبذل جهود الإنعاش وإعادة الإعمار في العراق بعد تحرير أراضيه، في حين شهدت بلدان مثل جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية إصلاحات اقتصادية واجتماعية كبيرة. وبدعم من المجتمع الدولي، استمر اللاجئون السوريون والمجتمعات المضيفة في لبنان والأردن في إظهار مرونة ملحوظة، وشهدت ليبيا زخما جديدا لحل أزمتها القائمة.

وبدعم من أسعار النفط، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي بالمنطقة من 2% في عام 2017 إلى 3.1% في عام 2018. وسيكون هذا النمو واسع النطاق، حيث تشهد معظم بلدان المنطقة قدرا من الانتعاش.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 6.4 مليار دولار من القروض للمنطقة لتمويل 26 مشروعا خلال السنة المالية 2018، من بينها 5.9 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و430 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وبلغت العائدات من اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف مع تسعة بلدان، إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي، حوالي 55 مليون دولار، مع توسيع البرنامج وتركيزه على مجالات أساسية من المساندة لعملية الإصلاح القائمة في دول المجلس. وأصبح نهج "تعظيم تمويل التنمية" الآن جزءاً لا يتجزأ من برامج مجموعة البنك الدولي في جميع بلدان المنطقة تقريباً، مع وضع إستراتيجيات دون إقليمية لمنطقتي المغرب العربي والمشرق العربي ومصر.

وتضع الإستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي في الصدارة وتستمر في توجيه أنشطة البنك. وتركز ركائز الإستراتيجية الأربع على صياغة عقد اجتماعي جديد مع المواطنين؛ وزيادة التعاون الإقليمي؛ وبناء القدرة على الصمود التي تشمل مواجهة تحديات النازحين قسراً؛ ودعم عملية التعافي وإعادة الإعمار. ويتضمن العديد من برامج البنك في المنطقة أكثر من ركيزة واحدة من هذه الركائز.

تجديد العقد الاجتماعي

مازال تعزيز إيجاد هياكل أكثر خضوعا للمساءلة وأكثر احتواءً ودعم الاقتصاد القائم على القطاع الخاص لتوفير المزيد من الفرص من الأولويات الرئيسية للبنك في المنطقة. ففي تونس، على سبيل المثال، استهدف مشروع بقيمة 60 مليون دولار الشباب الذين يعانون البطالة، ومشروع آخر بقيمة 100 مليون دولار يركز على تنمية الطفولة المبكرة، وخصص برنامج منفصل 140 مليون دولار للمزارعين. وفي لبنان، شجع برنامج بقيمة 400 مليون دولار على إصلاح سوق العمل والتدريب على المهارات، بما في ذلك للاجئين. وقدم مشروع بقيمة 30 مليون دولار للضفة الغربية وقطاع غزة الدعم لتدابير المالية العامة، كما أدى تدعيم بيئة الأعمال، ومشروع مبتكر منفصل لتنمية القطاع الخاص بمبلغ 13 مليون دولار إلى تقوية دور

الجدول 10: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2016 - 2018

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	5,170	4,869	5,945	4,427	5,335	3,281
المؤسسة الدولية للتنمية	31	1,011	430	44	391	569

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2018: 17.0 مليار دولار.

التكنولوجيا في المساعدة على تطوير القطاع الخاص. وفي جيبوتي، سعى مشروع بقيمة 15 مليون دولار إلى تعزيز روح ريادة الأعمال بين النساء والشباب، كما أبرز تركيز المنطقة على القطاع الخاص، وفي مصر، دعم مشروع بقيمة 500 مليون دولار إصلاحات حيوية في قطاع التعليم.

زيادة التعاون الإقليمي

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أقل مناطق العالم تكاملًا. ولذلك تركز أنشطة البنك في المنطقة على تشجيع زيادة التعاون والكفاءة والاعتماد المتبادل، لا سيما في قطاعي الطاقة والقطاع الخاص، حيث ستؤدي الإصلاحات إلى تعزيز الاستثمارات عبر الحدود وحث الخطى تجاه إقامة سوق إقليمية. وفي السنة المالية 2018، ساعد برنامج في مصر بقيمة 1.2 مليار دولار على زيادة استقرار المالية العامة وإصلاح القطاع الخاص في قطاع الطاقة وفي الوقت نفسه خفض الدعم. وفي المغرب، عزز برنامج بقيمة 200 مليون دولار من مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية البلدية، في حين دعم برنامج آخر بقيمة 200 مليون دولار أنشطة القطاع الخاص في قطاع الزراعة. ولتعزيز التوسع في قطاع الطاقة المتجددة في البلاد، قدم البنك أيضا مبلغ 100 مليون دولار كتمويل إضافي لمشروع نور للطاقة الشمسية في وسط المغرب، والذي يشجع مشاركة القطاع الخاص.

بناء القدرة على مواجهة النزوح القسري

في بلدان المنطقة، لا سيما في الأردن ولبنان والعراق، لا يزال النازحون قسراً - بما في ذلك اللاجئون والنازحون داخلياً - يشكلون عبئا كبيرا على الخدمات المحلية. وفي الأردن، سيعود برنامج بتكلفة 200 مليون دولار لإصلاح التعليم بالنفع على المجتمعات المضيفة واللاجئين في البلاد. ومن ناحية أخرى، فإن اللاجئين السوريين في لبنان من بين المستفيدين من مشروع بقيمة 295 مليون دولار سيحسّن النقل العام في بيروت والمناطق المحيطة. وتشمل جميع هذه المشروعات تمويلا ميسرا من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر، وهو مبادرة طُرحت في عام 2016 بالشراكة تقوم بتعبئة التمويل من البلدان المانحة لسد الفجوة التمويلية في البلدان التي تتعامل مع أزمات اللاجئين.

دعم التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار

بعد تحرير العراق من داعش، ركز البنك الدولي على التعافي وإعادة الإعمار في البلاد. ويشمل هذا الجهد مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية في العراق الذي تبلغ تكلفته 300 مليون دولار ويركز على المشروعات المجتمعية الصغيرة، ومشروع الاستقرار الاجتماعي الطارئ والقدرة على الصمود في العراق بتكلفة 200 مليون دولار ويركز على الحماية الاجتماعية للسكان الأولى بالرعاية، و400 مليون دولار من التمويل الإضافي للعملية الطارئة من أجل التنمية. وفي الوقت نفسه، يؤكد برنامج تحسين مياه الشرب والصرف الصحي في

الشكل 6: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات . السنة المالية 2018

الحصة من المجموع البالغ: 6.4 مليار دولار

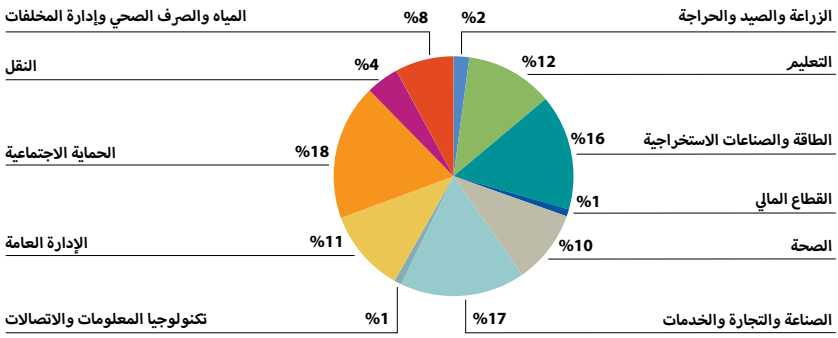

بغداد والبالغ كلفته 210 ملايين دولار التزام البنك بالإصلاحات الأطول أجلا في قطاع المياه بالعراق، بما في ذلك تهيئة البيئة المواتية لاستثمارات القطاع الخاص.

وفي أجزاء أخرى من المنطقة، وسع البنك نطاق الدعم للمجتمعات المحلية المتضررة من الصراع، وعلى الأخص في اليمن، حيث تلوح في الأفق أزمة إنسانية. ففي السنة المالية 2018، تلقى اليمن ثلاث منح بلغ مجموعها 400 مليون دولار للصحة والتغذية، واستهدفت على وجه التحديد تفشي وباء الكوليرا، والخدمات في المدن، وتوفير الكهرباء في حالات الطوارئ.

مشروع تحت الضوء

تمكين القطاع الخاص من المشاركة وإصلاح قطاع الطاقة في مصر

في عام 2014، بلغ دعم الطاقة في جمهورية مصر العربية 6.6% من إجمالي الناتج المحلي – أي أكثر من الإنفاق العام على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية مجتمعة. وبلغت مدة انقطاع التيار الكهربائي يوميا ست ساعات. وقد شكلت الاضطرابات السياسية بعد عام 2011 والتنسيق المحدود بين الوزارات تحديات إضافية. ولم يستثمر القطاع الخاص في هذا القطاع منذ عام 2002، حيث ثبطه عن ذلك شعوره بوجود مخاطر يتعذر تذليلها ومخاوف تتعلق بالمصداقية.

ودفع ذلك مجموعة البنك الدولي إلى الاستجابة بحزمة شاملة، تضمنت قرضاً بقيمة 3.2 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وضمانًا بقيمة 200 مليون دولار ضد المخاطر السياسية من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وأكبر استثمار للطاقة المتجددة من مؤسسة التمويل الدولية بإجمالي 653 مليون دولار.

وبين عامي 2014 و 2018، شهدت مصر تحولا ملحوظا في قطاع الطاقة، إذ انخفض الدعم إلى 3.3% من إجمالي الناتج المحلي، مدعوما في ذلك بآلية قوية للحماية الاجتماعية ومخصصات مالية إضافية توفّرت للبرامج الاجتماعية. وتم سن تشريعات ولوائح تهدف إلى تسهيل مشاركة القطاع الخاص في قطاعات الطاقة المتجددة والكهرباء والغاز، مما أدى إلى ضخ استثمارات خاصة تزيد على ملياري دولار عبأتها مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار وتوليد 1500 ميجاواط جديدة من الطاقة الشمسية. وأدى البرنامج أيضا إلى إنشاء أكبر مجمّع شمسي في العالم، وخلق فرص عمل طويلة الأجل لنحو 500 شخص في إحدى أفقر المناطق في مصر، مما أفاد أشد المواطنين ضعفا والأولى بالرعاية.

الجدول 11: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	281	336	380	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.9	1.8	1.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,566	3,949	3,843	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.4	3.3	1.8	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	9[ب]	8	10[ج]	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	71	74	75	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68	70	71	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	80	84	87	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	89	91	92	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	872	1,282	1,418	

متابعة أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	3.2[ب]	2.3	2.7[ج]	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة)[د]	23	18	15	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	125	99	90	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	46	30	26	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	81	91	89	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	24	26	26	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	4	11	17	
الهدف الفرعي 6-1 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بإمدادات المياه (% من السكان)	87	90	92	
الهدف الفرعي 6-2 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بالصرف الصحي (% من السكان)	83	86	88	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	91	95	98	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة)	3	3	3	
الهدف الفرعي 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	1	21	43	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2017؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2002. وبالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.

ج. بيانات الفقر الخاصة بالمنطقة مأخوذة من عام 2013، وقد تتغير نتيجة لأوضاع الصراع أو الهشاشة في المنطقة.

د. فيما يتعلق بانتشار التقزم، تمت تغطية جميع مستويات الدخل.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/mena** والموقع: **data.worldbank.org/country**.

جنوب آسيا

لا تزال منطقة جنوب آسيا هي المنطقة الأسرع نمواً في العالم، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي من 6.6% في عام 2017 إلى 6.9% في عام 2018 و 7.1% في عام 2019، مدفوعاً في ذلك بقوة معدلات الاستهلاك الخاص، وتعافي الصادرات، والاستثمارات بسبب إصلاح السياسات وتحديث مرافق البنية التحتية. وتنبع المخاطر بشأن التوقعات أساسا من عوامل محلية، بما في ذلك ضعف الصادرات، وبطء التقدم نحو ضبط أوضاع المالية العامة، وارتفاع العجز، وتعطل الإمدادات نتيجة للكوارث الطبيعية.

وقد تحوّل النمو القوي إلى تراجع معدلات الفقر وتحقيق تحسينات مثيرة للإعجاب في مجالي الرعاية الصحية والتعليم. ومع ذلك، فحتى عام 2013، قُدرت نسبة من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم بنحو 14.7%، أو حوالي 249 مليون شخص - أي ثُلث الفقراء في العالم. علاوة على ذلك، يعاني العديد من بلدان المنطقة من أشكال متطرفة من الإقصاء الاجتماعي وفجوات ضخمة في البنية التحتية. كما شهدت المنطقة أكبر تدفق للاجئين في العصر الحديث، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى فرار أكثر من 690 ألف لاجئ من الروهينجا إلى بنغلاديش منذ أغسطس/آب 2017.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 10.7 مليار دولار من القروض للمنطقة لعدد 56 مشروعا في السنة المالية 2018، بما في ذلك 4.5 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و6.2 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، منها 451 مليون دولار من برنامج التسهيلات الموسعة للمؤسسة الدولية للتنمية. كما قدم البنك 150 من الخدمات الاستشارية والمنتجات التحليلية لبلدان المنطقة، حيث قدم المشورة الفنية بشأن قضايا مثل إصلاح قطاع الطاقة، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، وتغير المناخ. وتؤكد إستراتيجية البنك بشأن المنطقة على استمرار النمو الشامل والاستثمار في المواطنين ومعالجة أوضاع الهشاشة. وهي تركز على دعم تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل، ولا سيما للنساء؛ والاستثمار في المدن المستدامة والزراعة المراعية لتغير المناخ وتدعيم الاحتواء، والمؤسسات العامة، والحوكمة.

دعم النمو المستدام وخلق فرص العمل

كان الدافع وراء النمو الاقتصادي في المنطقة بشكل أساسي هو تحسين الاستهلاك وتحديث البنية التحتية، ولا يمكن الحفاظ عليه في مستويات عالية إلا إذا ارتفع مستوى كل من الاستثمار والصادرات. علاوة على ذلك، ومع دخول ما يقدر بنحو 1.5 مليون شخص إلى سوق العمل كل شهر على مدار العقدين المقبلين، فإن إيجاد الوظائف أمر ضروري. ولمواجهة هذه التحديات، يدعم البنك الدولي الجهود المبذولة مثل مشروع التحول الزراعي والريفي في إقليم البنجاب بباكستان بتكلفة 300 مليون دولار، والذي يسعى إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة دخل المزارعين وخلق فرص العمل في المزارع وفي الصناعات الغذائية.

كما يساعد البنك مختلف بلدان المنطقة في تعظيم مواردها الإنمائية من خلال الاعتماد على التمويل الخاص وحلول القطاع الخاص المستدامة. وكان أول استخدام لبرنامج ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهو جزء من نافذة القطاع الخاص التابعة للعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية

الجدول 12: جنوب آسيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2016 - 2018

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	3,640	2,233	4,508	1,623	1,454	1,698
المؤسسة الدولية للتنمية	4,723	3,828	6,153	4,462	3,970	3,835

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2018: 52.3 مليار دولار.

للتنمية، هو دعم ضمانات الوكالة بمبلغ يصل إلى 9 ملايين دولار للاستثمار الخاص في شركة ريكويدا لتجهيز الفاكهة في أفغانستان، وهي مصنع لإنتاج وتجهيز الزبيب. وفي الهند، عمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية معا واجتذبا رؤوس أموال خاصة لتطوير محطة ريوا ألترا ميجا وطاقتها 750 ميجاوات في ولاية ماديا براديش الهندية منخفضة الدخل، وهي إحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم. وساعد ضمانان اثنان للبنك الدولي باكستان في الحصول على أكثر من مليار دولار من التمويل التجاري العالمي لدعم إصلاحات السياسات الخاصة بالنمو، والقدرة التنافسية، واستثمارات البنية التحتية، مثل مشروع داسو للطاقة الكهرمائية.

الاستثمار في رأس المال البشري ودعم النمو الشامل

لتدعيم رأس المال البشري باعتباره محركا للنمو، يركز البنك الدولي على تحسين سبل الحصول على التعليم وجودته، ومعالجة التقزم وسوء التغذية، وتعزيز النظم والخدمات الصحية، ودعم شبكات الأمان لحماية أفقر الناس. وتستند مبادرات مثل مشروع دعم القطاع الصحي في بنغلاديش والبالغ قيمته 500 مليون دولار، ومشروع سيهاتماندي بقيمة 600 مليون دولار في أفغانستان، ومشروع تحديث التعليم العام الذي تبلغ تكلفته 100 مليون دولار في سري لانكا، إلى الجهود السابقة لتحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية وسهولة الوصول إليها في المنطقة.

وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في جنوب آسيا 28% وهي منخفضة للغاية، بل إنها تراجعت في بعض البلدان. ولمعالجة العوامل التي تعوق مشاركة المرأة، يركز البنك على تحسين مهاراتها، وتعزيز الشمول المالي، وتغيير الأعراف الاجتماعية. وأحد العوائق الحاسمة أمام زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة هو عدم توفر وسائل النقل الآمنة، والتي يعالجها البنك من خلال برامج النقل في بنغلاديش والهند وباكستان.

تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصراعات وتغير المناخ

تتزايد مخاطر الصراع والهشاشة في جنوب آسيا، مما يؤدي إلى تزايد النزوح والتوترات الحدودية. ويعمل البنك الدولي مع شركائه لتوفير الخدمات الأساسية للنازحين والمجتمعات المضيفة، مثل مشروع بتكلفة 114 مليون دولار سانده مؤخرا في باكستان ويهدف إلى دعم الأسر المتضررة من أعمال العنف المتصلة بالتطرف، وتحسين الرعاية الصحية للأطفال، وإنشاء أنظمة شبكات الأمان في الأجزاء المتضررة من المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية. كما يدعم البنك التحول التاريخي لنيبال إلى جمهورية ديمقراطية اتحادية من خلال اعتماد بقيمة 200 مليون دولار لأغراض سياسات التنمية، والذي يتضمن موارد من نظام تخفيف المخاطر الخاص بالعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد مؤسسة التنمية الدولية.

كما أن منطقة جنوب آسيا معرضة بشدة لآثار تغير المناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر. ويعتمد التقدم في جنوب آسيا على خفض انبعاثات الكربون، وتغيير مزيج الطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وبناء القدرة على مواجهة تغير المناخ. فعلى سبيل المثال،

الشكل 7: جنوب آسيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات . السنة المالية 2018

الحصة من المجموع البالغ: 10.7 مليار دولار

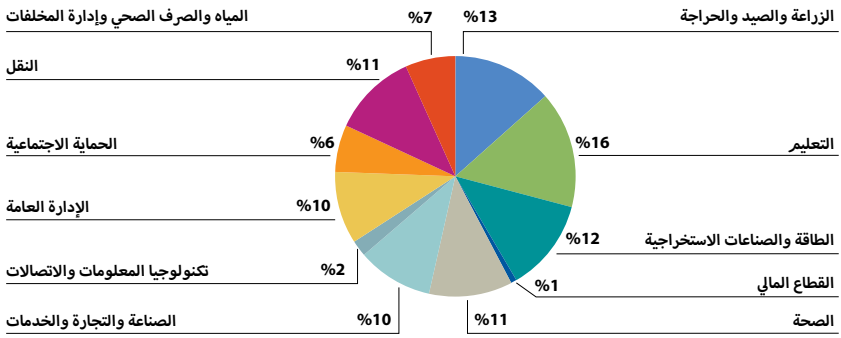

يهدف مشروع ماهاراشترا البالغة قيمته 420 مليون دولار حول الزراعة القادرة على مواجهة تغير المناخ في الهند إلى تحسين قدرة صغار المزارعين على ضبط وتعديل نظم الإنتاج الخاصة بهم من أجل تحمل الآثار المستقبلية للأحداث المناخية.

تعزيز التكامل الإقليمي

يمكن أن يعزز التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي آفاق الحد من الفقر والنمو المشترك، ومع ذلك تظل منطقة جنوب آسيا إحدى أقل المناطق تكاملاً في العالم. ولذلك يركز البنك الدولي على تجارة الطاقة والكهرباء، والربط بوسائل النقل، والأمن المائي طويل الأجل في المنطقة. ففي أفغانستان، يساعد المشروع الرقمي الجديد في آسيا الوسطى وجنوب آسيا بتكلفة 51 مليون دولار في بناء قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الرقمية وتطوير البنية التحتية الرقمية المتكاملة إقليمياً. كما سيدعم تنمية القطاع الخاص من خلال فتح سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية.

مشروع تحت الضوء

قمة الشباب الرقمية تعزز الثورة التكنولوجية في باكستان

في أبريل/نيسان 2018، شارك 5000 طالب في قمة الشباب الرقمية السنوية التي نظمت في مقاطعة خيبر باختونخوا في باكستان. وانبثقت القمة، التي قادها ودعمها البنك الدولي منذ عام 2014، من فكرة الجمع بين الجيل القادم من المبتكرين الرقميين لتعليم وإلهام الشباب في منطقة متأثرة بالصراع حيث تقل أعمار 50% من الناس عن 30 عاما.

ونظراً لنقص البنية التحتية وضعف القطاع الخاص في تلك المقاطعة، يعمل البنك الدولي وحكومة المقاطعة معاً لتعزيز الاقتصاد الرقمي كوسيلة لخلق فرص العمل. وأدى انتشار إنترنت النطاق العريض وأجهزة الهاتف المحمول التي تلتقطه إلى زيادة الاتصال بشبكة الإنترنت، وخلق فرص في مجال العمل الرقمي بدون تفرغ، وريادة الأعمال، والعمل في معاونة الشركات كمصادر خارجية، وذلك لإيجاد فرص عمل وتعزيز الرخاء للشباب والشابات. وقد نما العديد من الشركات المحلية المزدهرة بالفعل لتصبح مشروعات ناجحة تخلق فرص عمل لديها عملاء في جميع أنحاء باكستان.

كما تجلب القمة المستثمرين المحتملين من قطاع الاستعانة بمصادر خارجية لعرض مبادرات جديدة مقررة في خيبر باختونخوا - وأبرزها مساحات جاهزة للعمل في بيشاور في معاونة الشركات كمصادر خارجية، بالإضافة إلى باكستان ديجيتال سيتي، وهي منشأة للعمل في معاونة الشركات كمصادر خارجية في هاريبور وتستوعب حوالي 5000 فرصة عمل. ويقدم البنك الدولي كلا من التمويل والمساعدة الفنية لكل من هذين المشروعين، كما أن المستثمرين على استعداد للاستثمار يجتذبهم في ذلك وفرة العمالة النشيطة ذات القدرة التنافسية، وتوفّر المنشآت.

الجدول 13: جنوب آسيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,387	1,631	1,788	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.9	1.4	1.2	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	440	1,160	1,743	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.2	7.5	5.2	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	555[ب]	402	257	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	64	68	70	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	62	66	67	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	63	77	86	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15-24 عاماً)	80	87	90	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,181	1,969	2,516	

متابعة أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	38.6[ب]	24.7	15.1	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة)[ج]	51	42	35	
الهدف الفرعي 3-1 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	388	228	182	
الهدف الفرعي 3-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	94	63	48	
الهدف الفرعي 4-1 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	70	88	93	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	39	36	36	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء (% من الإجمالي)	8	20	19	
الهدف الفرعي 6-1 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بإمدادات المياه (% من السكان)	82	86	88	
الهدف الفرعي 6-2 الحصول على الأقل على الخدمات الأساسية فيما يتعلق بالصرف الصحي (% من السكان)	24	39	46	
الهدف الفرعي 7-1 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	57	75	86	
الهدف الفرعي 7-2 استهلاك الطاقة المتجددة (% مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة)	53	42	38	
الهدف الفرعي 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	0	7	26	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2017؛ يرجى زيارة الموقع: http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2002. وبالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.

ج. فيما يتعلق بانتشار التقزم، تمت تغطية جميع مستويات الدخل.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/sar** والموقع: **data.worldbank.org/country**.

تدعيم العمليات والسياسات والإجراءات

يلتزم البنك الدولي التزاما راسخا بأن يكون منظمة أكثر مرونة وسرعة وكفاءة وفاعلية. وفي السنة المالية الماضية، واصل البنك العمل على تحسين عملياته وسياساته وإجراءاته بغية تحسين ما يقدمه من خدمات إلى بلدانه الأعضاء.

برنامج بنك مرن وسريع

تم إطلاق برنامج بنك مرن وسريع "Agile Bank Program" في أواخر عام 2016 بغرض تحسين طرق العمل والتشجيع على اعتماد ثقافة التحسن المستمر من خلال نهج ينبع من احتياجات الموظفين. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قيمة البلدان المتعاملة مع البنك من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد وتمكين الموظفين ورفع مهاراتهم.

والنهج المرن والسريع " The Agile approach" هو عملية متكررة لإدخال تحسينات مستمرة من خلال تحقيق مكاسب تدريجية، ويجري فيها احتضان الأفكار الجديدة واختبارها وتعميمها إذا ثبت نجاحها، أو نبذها إذا ثبت فشلها. وفي السنة المالية 2018، أُنشئت شبكة تضم 200 رائد يعتمدون هذا النهج، من جميع وحدات العمليات، بغرض تسريع اختباره وتعميمه. ولا يزال هذا البرنامج حديث العهد نسبيا، ورغم ذلك فقد شارك فيه مئات الموظفين من خلال أنشطة التدريب، واختبار الأفكار، ورفع مستوى الوعي. واختبر رؤساء فرق العمل أدوات مبتكرة مرنة وسريعة في أكثر من 230 عملية، واجتاز أكثر من 15 فكرة مرحلة الاختبار ويجري تعميمها حاليا، ومنها: زيادة تركيز وثائق المشروعات، وترشيد الاجتماعات، وزيادة كفاءة العمل المشترك مع البلدان لإيجاد الحلول. وبفضل هذا البرنامج، جرى تعميم تفويض إعادة هيكلة المشروعات، ونهج برامجي جديد متعدد المراحل للإقراض. وتظهر النتائج الأولية المستقاة من مجموعة فرعية من المشروعات التجريبية أن ثمة إمكانية لتحسين جودة المشروعات، وإعادة توزيع وقت الموظفين على الأنشطة الأعلى قيمة، وتسريع وتيرة تنفيذ المشروعات.

تبسيط طريقة عمل البنك

بسّط البنك الدولي أساليب عمل موظفيه من خلال ترشيد الإجراءات وتوحيدها وميكنتها لتسهيل استخدام الأنظمة، وتيسير إمكانية الحصول على المعلومات. ومن بين التدابير التي قام بها: تبسيط إجراءات إدارة الإنفاق؛ وميكنة 20 إجراء من إجراءات إدارة الموارد البشرية؛ وتطبيق حل التوقيع الإلكتروني لتسريع عملية التوقيع على الوثائق القانونية؛ وتطوير تطبيقات إلكترونية لتسهيل الموافقات والمعاملات والقدرة على الاطلاع على السياسات التشغيلية والإدارية؛ وإتاحة معلومات عن الموازنات الحالية لجميع مسؤولي الموازنات على شبكة الإنترنت. كما أدخل البنك تحسينات على بنيته التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال أدوات جديدة للتعاون، وتوفير أماكن عمل تناسب الاحتياجات الشخصية للموظفين، وتبسيط شبكة الإنترانت الداخلية وإعادة تنظيمها، مع الاستفادة في الوقت نفسه من أدوات تكنولوجية كالروبوتات بغرض زيادة كفاءة الإجراءات التي تضم عددا كبيرا من المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتنفيذ إستراتيجية مشتركة للخدمات بهدف رفع مستوى الكفاءة.

تحسين تصميم واستخدام الصناديق الاستئمانية

يدير البنك الدولي محفظة تضم 751 صندوقا استئمانيا تمثل مصدرا للتمويل الإنمائي والشراكات. وهذه الصناديق، التي تكمل الموارد التمويلية للمؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، تشكل حوالي 10% من مدفوعات البنك إلى البلدان المتعاملة معه، وتلعب دورا بالغ الأهمية في أجندة المعرفة، حيث تمول نحو ثلثي جميع الخدمات الاستشارية والأنشطة التحليلية. وبرغم المساندة الحيوية التي تقدمها، فإن الغرض منها وتركيزها ومدى اتساقها مع الأولويات العليا للبنك الدولي تتفاوت من صندوق إلى آخر. ويرتبط أكبر هذه الصناديق ارتباطا واضحا بالأولويات العليا للبنك. غير أن التجزؤ والتفتت يغلبان على المجموعة الكبيرة من الصناديق الأصغر حجما المصممة حسب الطلب - نسبتها 70% وإن كانت لا تمثل سوى 7% من القيمة الإجمالية لمحفظة الصناديق الاستئمانية بالبنك- مما يزيد من صعوبة إيجاد صلة واضحة بين أولوياتها وأولويات البنك والمفاضلة بين الخيارات المتاحة. كما تعاني هذه الصناديق من ارتفاع التكاليف المتعلقة بتأسيسها وتعبئة التمويل الخاص بها وحوكمتها ومتطلبات رفع التقارير.

ويعمل البنك الدولي على تقوية الصلة بين التمويل والأولويات الإستراتيجية، ورفع مستوى الكفاءة بتنظيم محفظته حول أداتين رئيسيتين: برامج أكبر حجما تمولها الصناديق الاستئمانية ("Umbrella 2.0")، ينصب تركيزها بشدة على تحقيق النتائج؛ وصناديق استئمانية أبسط وأكثر مرونة باستخدام سمات موحدة تماما لنظم الحوكمة والإبلاغ والنتائج. وتؤدي البرامج الأكبر إلى خفض تكاليف المعاملات من خلال تنسيق نظم الحوكمة ورفع التقارير، وترفع مستوى الحوار الدائر مع الشركاء حول الأولويات المشتركة، والنواتج التي يسعى الطرفان إلى تحقيقها. ويطبق البنك هذه الإصلاحات في عملية متكررة. وسيبدأ تعميم الأدوات الجديدة بتنفيذ مرحلة تجريبية في النصف الثاني من السنة الميلادية 2018، وسيجري الاسترشاد بالدروس المستخلصة في توجيه التصميم النهائي للبرنامج، وذلك قبل إطلاقه في عموم البنك في منتصف عام 2019.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/en/publication/trust-fund-annual-report-2017**.

إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي

يعتزم البنك الدولي إطلاق إطار عمل بيئي واجتماعي جديد في أكتوبر/تشرين الأول 2018. وسيحل الإطار الجديد تدريجيا محل سياسات الإجراءات الوقائية الحالية المتعلقة بعمليات تمويل المشروعات الاستثمارية، وسيعمل الاثنان معا على نحو متواز لمدة تمتد لنحو سبع سنوات. ويتيح الإطار الجديد تغطية أوسع نطاقاً وأكثر منهجية للمخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك قضايا كالعمالة وتغير المناخ ومشاركة أصحاب المصلحة.

وقبل إطلاق الإطار الجديد، أجرى البنك استعدادات وتدريبات مكثفة، حيث يعمل أخصائيو الشؤون البيئية والاجتماعية بالبنك مع المسؤولين الحكوميين، وموظفي إدارة تنفيذ المشروعات، وأصحاب المصلحة الرئيسيين - بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز التدريب، والهيئات الثنائية داخل البلدان المعنية - لتعميق فهمهم للإطار الجديد ومتطلباته. وداخليا، يجري العمل على تطوير نظام لمعلومات الإدارة بغية تتبع المخاطر البيئية والاجتماعية وإدارتها، ويجري في الوقت نفسه إعداد مواد توجيهية ومذكرات للممارسات الجيدة ونماذج عمل وموارد أخرى، وسيتم تحديثها مع مرور الوقت بناء على الدروس المستفادة من خبرات التنفيذ.

ويتوفر التدريب لجهازي الإدارة والموظفين بالبنك، ويشمل ذلك تقديم برامج تدريبية عبر الإنترنت وورش عمل شخصية حول تطبيق إطار العمل البيئي والاجتماعي من خلال عرض دراسات حالات. وقد أتم أكثر من 900 موظف هذا التدريب. كما يعمل البنك مع شركاء التنمية لمواءمة نهج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية فيما بين المؤسسات.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/esf**.

دائرة معالجة المظالم التابعة للبنك الدولي

دائرة معالجة المظالم هي آلية تابعة للبنك الدولي تتيح للأفراد والمجتمعات المحلية الذين يعتقدون أنهم تضرروا أو يمكن أن يتضرروا بسبب أحد المشروعات التي يمولها البنك أن يعبروا عن مخاوفهم مباشرة على المستوى المؤسسي للبنك. وبتشجيع الحوار والعمل بصفة وسيط في تسوية النزاعات، تجسد دائرة معالجة المظالم تأكيد البنك على حل المشكلات على نحو فاعل واستباقي، وقد أصبحت أداة فاعلة مكملة للآليات المتاحة على مستوى المشروعات وهيئة التفتيش. وقد تعاونت، منذ تأسيسها في عام 2015، مع فرق العمليات في مختلف أنحاء البنك، وذلك بالعمل مع مقدمي الشكاوى لفهم شواغلهم ومخاوفهم، وتحديد التدابير اللازمة لحلها ومتابعتها. وبالبناء على خبراتها المتنامية وسجل أدائها، فإن الدائرة تحتل وضعًا جيدا يؤهلها لمساندة فرق العمليات في وقت مبكر من مراحل تحديد طبيعة الشكاوى وتقييمها وحلها، وفي توجيه المعرفة المستخلصة من هذا العمل للمساعدة على تحديد القضايا المتعلقة بالنظام ووضع الحلول المناسبة لها.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/grs**.

إطار البنك الدولي للمشتريات

يضطلع إطار البنك الدولي للمشتريات، الذي دخل حيز التنفيذ منذ عام 2016، بدور إستراتيجي في مساعدة البلدان على تحقيق نواتج إنمائية أفضل في تنفيذ عمليات تمويل المشروعات الاستثمارية. وهو يستخدم نهجا يفي بالغرض يهدف إلى تمكين البلدان من وضع إستراتيجياتها للمشتريات على نحو يناسب احتياجاتها المحددة، وخصائصها الفريدة، وأسواقها المتنوعة، والأهداف الإنمائية للمشروعات.

وقد تحقق تقدم في تنفيذ الإطار الجديد، إذ تقوم حاليا جميع المشروعات الجديدة التي تستخدم هذا الإطار بإعداد إستراتيجيات التنمية المتعلقة بمشتريات المشروعات، ووثائق الإستراتيجيات التي تقيّم السياق العام لعمل المشروع، والآثار المحتملة على عملية المشتريات، وظروف الأسواق، وتساعد على وضع ترتيبات مشتريات تستند إلى هذه التقييمات. ويجري كذلك استخدام الترتيبات البديلة للمشتريات، وهي إحدى السمات الجديدة لهذا الإطار التي تهدف لمساعدة البلدان على تقوية مؤسساتها الوطنية ورفع مستوى كفاءتها. وتعد هيئة ثيمفو ثرومدي ببوتان وشبكة كهرباء الهند من بين أولى الهيئات المقترضة التي يمكن الاعتماد على قواعدها وإجراءاتها الخاصة بالمشتريات في المشروعات الاستثمارية التي يمولها البنك الدولي في المستقبل. ومن السمات الجديدة الأخرى لهذا الإطار الدعم العملي الموسع للتنفيذ، الذي يساعد على تسريع تنفيذ المشروعات من خلال تقديم مساندة إضافية من البنك لأنشطة المشتريات حسب الحاجة. وقد أُستخدم هذا الترتيب في أحد مشروعات الرعاية الصحية الطارئة في بابوا غينيا الجديدة، وفي مشروع لإدارة مخاطر الكوارث في ميانمار، ومن المخطط استخدامه في بلدان أخرى، ولاسيما تلك التي تعاني من بيئات هشة أو متأثرة بالصراعات.

وإلى الآن، يخضع ما مجموعه 202 مشروع استثماري بقيمة 20 مليار دولار لإطار المشتريات الجديد أو ستخضع له، فضلا عن 107 مشروعات استثمارية صغيرة بقيمة 137 مليون دولار تمولها الصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة. ولضمان سلاسة التنفيذ، تم تجهيز العديد من المذكرات التوجيهية لفرق العمليات والبلدان المقترضة والقطاع الخاص، كما بذل البنك جهودا واسعة للتواصل على الصعيد العالمي لنشر السمات الجديدة لهذا الإطار، التي تؤكد الشركات المشاركة باستمرار أنها ساعدت على تهيئة بيئة مواتية أكثر قوة لأنشطة الأعمال.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/procurement**.

الحفاظ على البنك الدولي بصفته مؤسسة مسؤولة اجتماعيا وبيئيا

يلتزم البنك الدولي بضمان أن المؤسسة ماضيةٌ على مسار مستدام. وبتطبيق الخطة الإستراتيجية للمسؤولية المؤسسية، يعالج البنك بشكل منهجي الآثار البيئية الناشئة عن عملياته اليومية، حيث يستخدم مجموعة من مبادئ الاستدامة باعتبارها دليلا له. ويتجلى هذا الالتزام أيضا في بيئة العمل التي يهدف إلى توفيرها من خلال إستراتيجيته للموارد البشرية، وفي التوقعات التي يضعها لموظفيه. وتتجسد هذه المفاهيم في القيم الأساسية لمجموعة البنك الدولي التي تم تحديثها هذه السنة المالية.

قيمنا

أتمت مجموعة البنك الدولي مشاورات داخلية مكثفة لمراجعة قيمها الأساسية، التي تحدد كيف يعمل موظفوها مع الشركاء وفيما بينهم. وهي كما يلي:

- **التأثير**—نقدم يد المساعدة للبلدان المتعاملة معنا لحل أكبر تحدياتها الإنمائية.
- **النزاهة**—نفعل ما هو صواب.
- **الاحترام**—نولي اهتمامنا لموظفينا، والبلدان المتعاملة معنا، وشركائنا، وكوكبنا.
- **روح الفريق**—نعمل معا لتحقيق أهدافنا.
- **الابتكار**—نتعلم ونتكيف لإيجاد طرق أفضل لإنجاز الأعمال.

ويجري حاليا إعداد مدونة سلوك جديدة لدمج هذه القيم في ثقافة مجموعة البنك وعملها، وسيتم تنقيح البرامج التدريبية للموظفين.

جهاز موظفينا

يشكل موظفو البنك الدولي المتفرغون بدوام كامل البالغ عددهم 12216 موظفا مصدرا لإيجاد الحلول للتحديات الإنمائية الأكثر إلحاحاً. وتهدف إستراتيجية مجموعة البنك الدولي الحالية المعنية بالموارد البشرية إلى بناء قوة عمل تتمتع بالمهارات المناسبة ووضعها في الأماكن المناسبة في الوقت المناسب، تلك القوة التي يمكنها تقديم أفضل الحلول للبلدان المتعاملة مع المجموعة، وتهدف كذلك إلى تقوية مزايا العمل للموظفين بغرض جعل البنك الدولي أفضل مكان للعمل في مجال التنمية.

العمل في بيئات صعبة حافلة بالتحديات. يمضي البنك الدولي على المسار الصحيح للوفاء بالتزامه في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية بزيادة تأثيره في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات والعنف، وذلك من خلال زيادة عدد العاملين فيها بواقع 150 موظفا بنهاية السنة المالية 2020. وقد عزز البنك مستوى المساندة والحوافز التي يقدمها للموظفين العاملين في أشدّ الأماكن قسوةً، وذلك بتنفيذ برامج تعلم مصممة حسب الحاجة، والرصد الدقيق للتطور الوظيفي وإدارته، ومواءمة التعويضات مع المخاطر المفترضة، وتعزيز الدعم بالمشورة القانونية، والهياكل الأساسية الأمنية.

زيادة التنوع والاشتمال. في السنة المالية 2018، حصلت مجموعة البنك الدولي على شهادة إيدج العالمية "EDGE" لكل من مقراتها ومكاتبها القُطرية، وهي شهادة تعنى بالعوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين. كما أتم مقر البنك الدولي إجراءات تجديد الاعتماد بإبراز التقدم الذي تحقق في مجالات تمثيل المرأة في أعلى مستويات الإدارة العليا، وفاعلية سياسات العمل المرنة، وتعزيز المساواة في الأجر لقاء العمل المتساوي، والثقافة الشاملة للجنسين. علاوة على ذلك، أنشأ البنك فريق العمل المعني بالموارد والدفاع عن المعوقين ليكون شبكة متجانسة

تضم الموظفين ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم بغرض تعزيز دمجهم بصورة أفضل في أوساط العاملين بمجموعة البنك الدولي، وخلق إحساس بالانتماء، وتشجيع المساندة والقبول داخل البنك.

معالجة التحرّش. تمثل المساواة بين الجنسين إحدى الأولويات الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي. ويشكل ارتكاب أي شخص للتحرش أو الاستغلال أو الاعتداء الجنسي تناقضا واضحا مع قيم مجموعة البنك. وعلى الرغم من وجود قواعد تحظر إساءة السلوك الجنسي في أماكن العمل، تجري مجموعة البنك مراجعة خارجية لضمان استمرار توافقها مع أفضل الممارسات. وقد قامت المجموعة مؤخرا بتوضيح قواعد النظام الإداري للموظفين المتعلقة بحالات إساءة السلوك أو الاستغلال أو الاعتداءات الجنسية. كما يشجع البنك جهاز موظفيه على الإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي ويسهل الإجراءات المستخدمة في ذلك، حيث تتاح الآن لمقدمي الشكاوى الأدوات والدعم اللازمان لمساعدتهم على التعافي والمضي قدما في حياتهم في حالة تعرضهم لأي من أشكال سوء السلوك هذه. ويرتبط منع إساءة السلوك الجنسي بالقيم الأساسية التي تعتمدها مجموعة البنك الدولي للنزاهة والاحترام وروح الفريق.

دعم الحفاظ على الصحة والسلامة. في نهج استباقي لصحة الموظفين، استحدثت مجموعة البنك الدولي برنامجا على شبكة الإنترنت لتقديم خدمات الحفاظ على الصحة والسلامة لجميع الموظفين والمتقاعدين المؤهلين، وأسرهم. ومن المتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى تحسين نواتج الصحة الشخصية بتقديم الدعم لإدارة المخاطر الصحية. كما أنشأت عيادة داخل المقر لتقديم الرعاية الصحية الأولية للموظفين وأسرهم وللمتقاعدين، فضلا عن الخدمات العاجلة والوقائية لموظفي المكاتب القُطرية الزائرين وأسرهم، وأطلقت أيضا خطا ساخنا على مدار الساعة بلغات متعددة لتقديم المشورة في وقت الأزمات، بغرض دعم موظفي مجموعة البنك الدولي وأسرهم في مختلف أنحاء العالم.

تحديث موارد التعلم. أطلق البنك الدولي مناهج تعلم للموظفين الجدد تتسق مع أولوياته المؤسسية. وتتيح هذه المناهج أنشطة تفاعلية لزيادة وعي الموظفين، وتفعيل المبادرات المؤسسية، وتعزيز إدماج التعلم المستمر في ثقافة البنك. وتغطي الوحدات التدريبية موضوعات منها على سبيل المثال: تعظيم تمويل التنمية؛ وإطار العمل البيئي والاجتماعي الجديد؛ وإطار المشتريات الجديد؛ وبرنامج تعليمي عن منتجات مجموعة البنك الدولي؛ وأساسيات سلوك الموظفين، بما في ذلك التحرش الجنسي وحل المنازعات. بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك الدولي، في إطار خطة العمل المعنية بإدارة المعارف لتحسين تبادل المعارف المؤسسية، برامج معرفية لرؤساء المشروعات عند بداية العمليات الجديدة. وتجمع هذه الخدمة المميكنة، التي تستخدم تكنولوجيا التعلم الآلي، المعرفة ذات

الجدول 14: بيانات موظفي البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية)، السنوات المالية 2016-2018

المؤشر	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	المؤشرات ذات الصلة
إجمالي الموظفين المتفرغين بدوام كامل	11,421	11,897	12,216	مبادرة الإبلاغ العالمية 401؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
موظفون خارج الولايات المتحدة (%)	41.0	42.0	42.6	
استشاريون لمدد قصيرة / موظفون مؤقتون (موظفون متفرغون بدوام كامل)	4,757	4,948	4,810	
مشاركة الموظفين (%)	73	80	—	
مؤشر التنوع	0.89	0.91	0.92	مبادرة الإبلاغ العالمية 405؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
المديرات (%)	37.5	39.0	41.5	
مديرون من البلدان النامية (%)	43.5	43.3	43.1	
الموظفات الفنيات (الدرجة الوظيفية GF، %)	43.9	44.2	44.5	
نسبة الموظفين الفنيين من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي (الدرجة الوظيفية GF فأعلى، %)	12.2	12.9	13.3	
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المقر	3.3	3.7	4.3	مبادرة الإبلاغ العالمية 404؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المكاتب القطرية	3.5	4.2	3.9	

ملاحظة: +GF = الدرجة الوظيفية GF أو أعلى، وهي تشير إلى الوظائف المتخصصة؛ لم يُجر مسح استقصائي عن مشاركة الموظفين في السنة المالية 2018.

الصلة والمصممة جيدا لتلائم الاحتياجات للموظفين لإعداد أفضل العمليات للبلدان المتعاملة مع البنك. وحتى الآن، قدم البنك 540 حزمة من هذا النوع.

تمثيل أصوات الموظفين. تمثل رابطة الموظفين حقوق الموظفين ومصالحهم، وهي تضم في عضويتها أكثر من 11800 موظفا واستشاريا على مستوى العالم. ولتدعيم تغطيتها العالمية، تواصل الرابطة تقوية الرابطات الفرعية في المكاتب القُطرية في 90 بلدا من خلال برنامجها التجريبي للمستشارين المتطوعين الإقليميين. وفي السنة المالية 2018، دخلت الرابطة في حوار مع مكتب نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية وجهاز الإدارة العليا لرصد مخاوف الموظفين وشواغلهم حول منهجية حساب الرواتب والأجور بغرض حماية مزايا العمل وتدعيم التطور الوظيفي للموظفين. وركزت أيضا على قياس نبض البنك بشأن قضايا تتراوح من التحرش الجنسي إلى التغطية الصحية، في دعوة لتقوية حقوق الموظفين.

أماكن عملنا

يدير البنك الدولي بفاعلية الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأنشطة عملياته الداخلية بالسعي لتحقيق آثار إيجابية صافية على الأنظمة البيئية والمجتمعات المحلية والاقتصادات التي تعمل فيها مكاتبه.

التحلي بالوعي المناخي. يقوم البنك الدولي بقياس انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن منشآته واجتماعاته الرئيسية ورحلاته الجوية المؤسسية وخفضها وموازنتها ورفع تقارير عنها. وقد اجتاز البنك هدفه المتعلق بخفض انبعاثات غازات الدفيئة البالغ 10% في منشآته بين عامي 2010 و 2017، ويهدف إلى وضع هدف جديد في العام المقبل. بيد أنه خلال الفترة بين يونيو/حزيران 2016 ويوليو/تموز 2017، ازداد إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 4% عن السنة الماضية، ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها تحسن مستوى المساءلة عن البيانات من المكاتب القطرية، وزيادة السفر لأغراض العمل دعما لعمليات البنك في العالم. وللتعويض عن الانبعاثات الكربونية المباشرة وغير المباشرة التي لم يتم خفضها، قام البنك بشراء وسداد اعتمادات بقيمة إجمالية قدرها 117667 طنا متريا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون تغطي السنة المالية 2017. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بشراء وسداد اعتمادات طاقة متجددة تعادل استهلاكه من الكهرباء في مكاتبه بواشنطن العاصمة. وتتوفر تفاصيل عن ذلك في تقرير الإفصاح عن الكربون 305 الصادر عن مبادرة الإبلاغ العالمية، واستبيان مشروع الإفصاح عن الكربون لعام 2018.

الجدول 15: بعض الآثار البيئية والاجتماعية للبنك الدولي، السنوات المالية 2016 - 2018

المؤشر	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	المؤشرات ذات الصلة
انبعاثات غازات الدفيئة بالأرقام المطلقة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)[أ]	143,066	148,184	—	مبادرة الإبلاغ العالمية 305؛ المعيار ج6 من معايير مشروع الإفصاح عن الكربون؛ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة
استخدام الطاقة على مستوى العالم (غيغا جول/طن)[ب]	492,626	506,156	—	مبادرة الإبلاغ العالمية 302؛ المعيار ج8.2 من معايير مشروع الإفصاح عن الكربون؛ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة
كثافة استخدام الطاقة على مستوى العالم (غيغا جول/متر مكعب)[ب]	0.80	0.81	—	مؤشرا تغير المناخ في مشروع الإفصاح عن الكربون 10-11
النفايات المحولة من المدافن الصحية (%)[ج]	57	57	57	مبادرة الإبلاغ العالمية 306؛ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة
إجمالي استخدام الأوراق المصنعة من نفايات المستهلكين (أوراق التصوير والطباعة)[ج]	62	60	50	مبادرة الإبلاغ العالمية 301؛ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة المستدامة

أ. تخص هذه البيانات جميع مكاتب البنك الدولي في أنحاء العالم، وتتضمن الفئات 1، 2، 3 من الانبعاثات، وهي تُعرض متأخرة بواقع سنة مالية واحدة. نتيجة للتغيرات في عوامل الانبعاثات والأخطاء في نظام إدارة البيانات، أُعيد بيان حسابات سنة الأساس لمجموعة البنك الدولي، وتم إدراج التفاصيل في خطة إدارة المخزونات، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للمسؤولية المؤسسية.

ب. تتعلق هذه البيانات بجميع مكاتب البنك الدولي في أنحاء العالم، وتشمل الكهرباء ومصادر الاحتراق الثابتة، ومصادر الاحتراق المتحركة.

ج. تخص هذه البيانات مكاتب البنك الدولي في واشنطن العاصمة فقط.

تصميم مواقع مستدامة. في السنة المالية 2018، حصل مكتب مجموعة البنك الدولي في إسلام أباد على شهادة الاعتماد الذهبية للريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي (LEED)، وانضم بذلك إلى تسعة مكاتب أخرى للبنك تطبق معايير مماثلة معتمدة للبناء المستدام. وإجمالا، ثمة زيادة طفيفة في استخدام الطاقة في منشآت البنك البالغ عددها 135 على مستوى العالم، ويرجع ذلك في الأساس إلى زيادة الاعتماد على وقود المولدات في مكتب البنك بأفغانستان، وزيادة استهلاك الكهرباء في مكاتب البنك في كل من لندن وتشيناي.

تحسين تحويل النفايات. في السنة المالية 2018، قام البنك بتجريب نظام للتخلص من النفايات باستخدام عدد أقل من سلال النفايات، ونفذ مسحا لممارسات إدارة النفايات في مكاتبه في واشنطن العاصمة. وقد أدى ذلك حتى اليوم إلى زيادة كمية النفايات التي تتم إعادة تدويرها وتحويلها إلى أسمدة عضوية، ولم تشكل النفايات التي أرسلت إلى المدافن الصحية سوى 20% منها. ويسترشد المعيار الجديد لإدارة النفايات في عموم مباني المقر بالنتائج المستخلصة من هذا المشروع التجريبي والبرنامج المركزي لفرز النفايات وتحويلها إلى سماد عضوي (الكمر) الذي نُفذ في السابق. وفي مكاتب البنك بواشنطن العاصمة، مازال معدل تحويل النفايات ثابتا عند نسبة 57% في السنة المالية 2018. وتتاح معدلات التخلص من النفايات في المكاتب القُطرية بناءً على السياق العام في كل بلد وعلى الشواهد غير الموثقة المتاحة حاليا، ويعمل البنك على تدعيم هذه البيانات.

بناء سلسلة إمدادات تقوم على المبادئ. تماشيا مع الالتزامات المؤسسية بشأن المساواة بين الجنسين، أعلنت مجموعة البنك الدولي استهدافها مضاعفة حجم المشتريات المؤسسية من الشركات المملوكة للنساء إلى 7% من إجمالي الإنفاق على المشتريات بحلول عام 2023. ويشكل هذا التركيز على تنويع الموردين أحد مكونات إطار المشتريات المستدام الجاري إعداده حاليا بغرض دمج الاستدامة في مختلف مراحل عملية المشتريات الحكومية. وفي السنة المالية 2018، حصلت مجموعة البنك على شهادة أداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية لعام 2018 (EPEAT) التي يمنحها مجلس الإلكترونيات الخضراء (جائزة المشتري على مستوى نجمتين)، وهو برنامج يقر بأهمية التميز في عمليات شراء المنتجات الإلكترونية المستدامة التي يثبت أنها صممت وصنعت بطريقة صديقة للبيئة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/corporateresponsibility**.

كفالة المساءلة
ومتابعة العمليات

يُخضع البنك الدولي نفسه للمساءلة أمام البلدان المساهمة والمتعاملة معه من خلال آليات مؤسسية تراقب أداء العمليات. وتشمل هذه الآليات: بطاقات قياس الأداء المؤسسي، ونظام رصد نتائج عمل المؤسسة الدولية للتنمية، والفرص المنتظمة لمناقشة التقدم المحرز في العمليات مع المديرين التنفيذيين بالبنك. ويستفيد البنك أيضا من خبرات الوحدات الرئيسية داخله وخارجه.

مجموعة التقييم المستقلة

تهدف مجموعة التقييم المستقلة إلى تدعيم الفاعلية الإنمائية لمجموعة البنك الدولي من خلال تقييمات للنتائج والأداء، وتوصي بإدخال تحسينات عليها. وتسهم تقييمات مجموعة التقييم المستقلة في رفع مستوى المساءلة والتعلم، وتوفر المعلومات للتوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة وأطر الشراكة القُطرية التي تعتمدها مجموعة البنك. وقيم التقرير الذي أعدته مجموعة التقييم المستقلة المعنون *"نتائج وأداء مجموعة البنك الدولي لعام 2017"* الجهود التي بذلتها مجموعة البنك لجعل الاستدامة البيئية جزءا لا يتجزأ في عملها على مستوى البلدان والمشروعات، حيث أظهر زيادة نسبتها 4% في تعميم الاستدامة البيئية في أنشطتها. ووجد التقرير أيضا أن 73% من مشروعات البنك الدولي المنجزة بين السنتين الماليتين 2014 - 2016 قد حقق مراتب تصنيفية مرضية أو أعلى من حيث النتائج التنموية. ويمثل ذلك تحسنا بنسبة 3% عن فترة المراجعة السابقة (السنوات المالية 2011 - 2013)، لكنه لا يزال أقل من المستهدف البالغ 75%.

وفي السنة المالية 2018، أنجزت مجموعة التقييم المستقلة 10 تقييمات رئيسية، قيم كل منها أداء مجموعة البنك الدولي وحدد الدروس المستخلصة من أجل تحسين عمليات مجموعة البنك فيما يتعلق بمحاور التركيز أو القطاعات أو الإجراءات المؤسسية. كما أعدت المجموعة تقييمين لاثنين من البرامج القُطرية (حول رواندا والمكسيك) راجعت فيهما فاعلية المساندة الإنمائية التي قدمتها مجموعة البنك على مدى السنوات العشر الأخيرة، واستخلصت الدروس من أجل الأنشطة المستقبلية في هذين البلدين وغيرهما من البلدان المماثلة.

للمزيد من المعلومات بشأن التقرير السنوي لمجموعة التقييم المستقلة، يرجى زيارة الموقع: **ieg.worldbankgroup.org**.

هيئة التفتيش

أسس المديرون التنفيذيون للبنك الدولي هيئة التفتيش لتكون آلية مستقلة لتلقي الشكاوى لفائدة الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين يعتقدون أنهم تضرروا أو من المرجح أن يتضرروا نتيجة أحد المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية. وتتألف الهيئة من ثلاثة أعضاء من بلدان مختلفة، يتم اختيارهم وفقا لخبراتهم في مجال التنمية الدولية، وطاقم سكرتارية صغير.

وخلال السنة المالية 2018، تلقت الهيئة 7 شكاوى وقدمت إلى المجلس تقرير تحقيق خاصًا بحالة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت مجموعة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة في العالم التابعة للبنك الدولي، التي أُنشئت بعد إجراء تحقيق في عام 2016 بشأن مشروع تطوير قطاع النقل في أوغندا، توصياتها بشأن كيفية منع العنف ضد المرأة ومعالجته في المشروعات التي يساندها البنك. وفي إطار دورها في تعزيز التعلّم المؤسسي وتحسين فاعلية التنمية لعمليات البنك، أصدرت هيئة التفتيش التقرير الرابع في سلسلة التقارير التي تصدرها مستخلصةً دروسا من التحقيقات التي أجرتها على مدى قرابة 25 عاما. وغطى آخر تقرير لها حالات تتعلق بقضايا التشاور والمشاركة والإفصاح عن المعلومات.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لهيئة التفتيش، يرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/inspectionpanel**.

مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة

يجري مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة تحقيقات في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي لتحديد الممارسات التي تستوجب العقوبة، بما في ذلك الممارسات القائمة على الاحتيال والفساد؛ ويتابع تطبيق العقوبات؛ ويحدد المخاطر المتعلقة بالنزاهة ويستخلص الدروس للاسترشاد بها في العمليات المستقبلية، بما يعكس الالتزام المستمر لمجموعة البنك بمحاربة الفساد ومنعه قبل حدوثه. كما يعمل مكتب الامتثال للنزاهة التابع لمكتب نائب رئيس البنك لشؤون النزاهة مع الشركات الخاضعة للعقوبات التي تسعى إلى الوفاء بشروط إبرائها من هذه العقوبات. وقد دعم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة دوره الوقائي من خلال ما يبذل من جهود، مثل استضافة ورش عمل حول الامتثال للقواعد والقوانين، والعمل على نحوٍ وثيق مع رؤساء فرق العمل التابعين لمجموعة البنك الدولي لتصميم تدابير للحد من مخاطر الاحتيال والفساد في المشروعات.

ويضطلع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بدور أساسي في نظام التقاضي الراسخ الخاص بمجموعة البنك الدولي الذي يتألف من درجتين، والمصمم لمحاربة الفساد وحماية نزاهة الموارد التمويلية التي تقدمها المجموعة، والذي يتيح في الوقت نفسه فرصة للأطراف المشتبه فيها للرد على المزاعم الموجهة ضدها. ويقوم المحققون العاملون بهذا النظام - جنبا إلى جنب مع مكتب البنك المعني بالإيقاف والحرمان، ونظرائهم بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على المستوى الأول، ومجلس العقوبات التابع لمجموعة البنك الدولي على المستوى الثاني - بمراجعة حالات العقوبات التي يرفعها مكتب نائب الرئيس، ويتبع الطرق القانونية مع الأطراف التي تدور حولها الشبهات، ويصدر قرارات بإيقاف التعامل مع الشركات والأفراد الذين يثبت تورطهم في ممارسات سوء سلوك ويفرض عقوبات عليهم. وفي السنة المالية 2018، أصدرت مجموعة البنك الدولي قرارات بمعاقبة 83 شركة وفردا، كما أقرت تطبيق 73 قرار حرمان مشتركًا صادرًا من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف. وقد أقرت هذه البنوك بدورها ستة وستين قرارا من قرارات الحرمان التي أصدرتها مجموعة البنك في السنة المالية 2018.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، يرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/integrity**.

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية

يستعرض مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية إجراءات مجموعة البنك الدولي من وجهة نظر مستقلة وموضوعية بغرض المساعدة في تحسين عملياتها. وتماشيا مع إستراتيجية مجموعة البنك، يجري المكتب مراجعات للمبادرات الجديدة وأكبر المخاطر التي تواجهها. ويقدم المكتب، من خلال المراجعات التي يجريها، المشورة بشأن تعزيز قدرات مجموعة البنك على إدارة المخاطر ويحدد الفجوات وأوجه الضعف في الضوابط الداخلية. ويعمل المكتب مع جهاز الإدارة على وضع خطط عمل تصحيحية ومتابعة هذه الخطط لضمان تنفيذها بحلول الموعد المتفق عليه.

وفي السنة المالية 2018، أجرى المكتب مراجعات لضمان الجودة ومراجعات استشارية في عمليات التنمية، والإجراءات المؤسسية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والبيانات. وشملت بعض الموضوعات التي غطاها: برنامج البنك لمكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، والمشتريات المؤسسية، وأمن المعلومات.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لمكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية، يرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/internalaudit**.

سياسة البنك الدولي المعنية بالحصول على المعلومات

جعلت سياسة البنك الدولي المعنية بالحصول على المعلومات، التي دخلت حيز النفاذ في عام 2010، البنك شريكا إنمائيا أكثر فاعلية. وبناء على تصور البنك القاضي بإتاحة جميع المعلومات التي بحوزته للجمهور باستثناء تلك التي تندرج ضمن قائمة محددة من الاستثناءات، فإن هذه السياسة لا تزال المعيار المرجعي لمؤسسات التنمية العالمية. وقد أتاحت أيضا الأساس الذي تستند إليه المبادرات المفتوحة المصاحبة- ومنها البيانات المفتوحة، والبيانات المالية المفتوحة، ومستودع المعرفة المفتوحة، والأرشيفات المفتوحة- وتسهم جميعها في أن يتسم عمل البنك بقدر أكبر من الشفافية والخضوع للمساءلة وسهولة الوصول إليه.

وفيما يتعلق بالطلبات التي يتم رفضها، يمكن لمقدم الطلب الطعن من خلال تقديم شكوى يدّعي فيها أن ذلك يشكل انتهاكا لهذه السياسة و/أو للصالح العام. وتمثل اللجنة الداخلية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات المستوى الأول لجميع الطعون، وقراراتها نهائية فيما يتعلق بالطعون التي تدعي وجود اعتبارات تتعلق بالصالح العام. ويتوفر مسار ثان ونهائي للطعون التي تدعي أن رفض الإفصاح يشكل انتهاكا لهذه السياسة من خلال مجلس استئناف خارجي ومستقل يتألف من ثلاثة خبراء دوليين.

وفي السنة المالية 2018، تلقى البنك 675 طلبا من الجمهور العام للحصول على المعلومات، وأكثر من 3.5 مليون زيارة لقاعدة بيانات الوثائق والتقارير، و20 مليون عملية تنزيل للوثائق والتقارير منها.

للمزيد من المعلومات وتقديم طلبات من الجمهور للحصول على المعلومات إلى البنك الدولي، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/en/access-to-information**.

استخدام الموارد على نحو إستراتيجي

ترتيب أولويات الإجراءات التدخلية الإستراتيجية في مجموعة البنك الدولي

تنسق مؤسستا البنك الدولي الرئيسيتان - البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية - عملهما مع مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أكثر من أي وقت مضى لتوظيف القوة الجماعية لمجموعة البنك الدولي لصالح البلدان الشريكة. وتتبع الميزة التنافسية لمجموعة البنك من المزيج القوي لعمقها القُطري وانتشارها العالمي، وأدواتها وعلاقاتها مع القطاعين العام والخاص، ومعارفها التي تغطي قطاعات متعددة، وقدرتها على تعبئة التمويل وتعزيزه. وقد اتسع نطاق التعاون بين المؤسسات الأربع بمرور الوقت وصار يغطي الآن مجموعة واسعة من الأنشطة على مستوى المناطق والبلدان والقطاعات ومحاور التركيز.

ينتظم خبراء البنك الدولي في فرق تابعة لقطاعات الممارسات العالمية التي تركز على المجالات الفنية الأساسية للتنمية، وكذلك في محاور التركيز العالمية التي تؤلف فرقا تعمل في المجالات المؤسسية الشاملة ذات الأولوية كتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، والهشاشة، والبنية التحتية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والضمانات. ويتيح التعاون فيما بين هذه الفرق وضع حلول شاملة لصالح البلدان المتعاملة مع البنك. وتعمل فرق البنك جنبا إلى جنب مع جهاز الموظفين في المكاتب القُطرية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والبلدان الشريكة لتحديد أولويات برنامج مجموعة البنك المتعلق بخدمات الدعم المالي والتحليلي والاستشاري وجمع الأطراف المعنية معا، وذلك استنادا إلى الميزة التنافسية لمجموعة البنك، وأولويات البلدان المتعاملة مع البنك، وفي إطار التصدي للتحديات الإنمائية التي تبرزها الدراسة التشخيصية المنهجية الخاصة بها.

تحدد الدراسة التشخيصية المنهجية الحواجز التي تعوق القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك داخل بلد ما، وتقوم مجموعة البنك بتنفيذها قبل إعداد أطر شراكات جديدة مع هذا البلد. وتسترشد فرق العمل بهذه الدراسة التشخيصية في إعداد إطار الشراكة القُطرية الذي يحدد الإجراءات التدخلية الإستراتيجية وأنشطة المساندة التي ستقوم بها مجموعة البنك الدولي والبلد الشريك. وقد بدأ تطبيق هذه العملية اعتبارا من يوليو/تموز 2014، وحتى نهاية السنة المالية الحالية أتمت مجموعة البنك الدولي إعداد دراسات تشخيصية منهجية في 90 بلدا، وأطر شراكة قُطرية جديدة في 57 بلدا.

الحفاظ على انضباط الموازنة بغرض تعظيم الاستفادة من الموارد المالية

تعمل مجموعة البنك الدولي على مواءمة مواردها باستخدام عملية سنوية للتخطيط الإستراتيجي وإعداد الموازنات ومراجعة مستوى الأداء يُرمز لها بالحرف الإنجليزي "W"، حيث تشير أطرافه الثلاثة من أعلى إلى أسفل إلى عملية اتخاذ القرار، في حين يشير الطرفان الآخران من أسفل إلى أعلى إلى المدخلات:

- **W1:** بأخذ العوامل الخارجية وطلبات البلدان المتعاملة بعين الاعتبار، يحدد جهاز الإدارة العليا أولويات التخطيط الإستراتيجي لمجموعة البنك.
- **W2:** تراجع وحدات نواب الرئيس الأولويات المؤسسية وتستجيب لها.
- **W3:** ينقح جهاز الإدارة العليا الإرشادات الخاصة بأولويات كل مؤسسة من مؤسسات مجموعة البنك الدولي.
- **W4:** تقوم مكاتب نواب الرئيس بإعداد برامج عمل استجابة للأولويات المحددة ومخصصات الموازنات المقررة.
- **W5:** يقوم جهاز الإدارة العليا لكل مؤسسة على نحوٍ منفصل بمراجعة المخصصات على مستوى وحدات نواب الرئيس ويوافق على المجاميع الكلية للموازنات المقترحة. ويراجع المجلس الموازنات ويصادق عليها للسنة المالية التالية.

وقد حققت مجموعة البنك الدولي تقدما كبيرا في مواءمة موازنتها مع جهودها لمعالجة أولويات التنمية، وتدعيم الانتقائية وتعزيز كفاءة التنفيذ، والحفاظ على استمرارية الموازنة. وقد قامت بذلك من خلال مزيج من تدابير التوسع في الإيرادات واحتواء الإنفاق، التي تشمل إنجاز مراجعة لأوجه الإنفاق أدت إلى توفير 400 مليون دولار. كما نفذ البنك الدولي أيضا مبادئ جديدة للاستدامة ومؤشرات جديدة للموازنة تتيح إمكانية تغطية المصروفات الإدارية باستخدام الإيرادات المتأتية من العمليات، وإعادة مواءمة موازنتها مع الأولويات الإستراتيجية. وتلتزم مجموعة البنك الدولي بالحفاظ على الاستدامة المالية، والمواءمة الإستراتيجية، والكفاءة.

وخلال فترة التخطيط التي تغطي السنوات المالية 2019 - 2021، ستركز مجموعة البنك على الأولويات النابعة من هدفيها المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، على النحو المحدد في إستراتيجيتها المعنونة "التطلع إلى المستقبل". وتشمل الأولويات المحددة ما يلي: تقديم المساندة للتعامل المباشر مع البلدان المتعاملة مع البنك، وخاصة فيما يتعلق بتوسيع نطاق العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والمناطق المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وللوفاء بالالتزامات المتعلقة بسياسة زيادة رأسمال البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ والشراكة التي تشمل كافة مؤسسات مجموعة البنك لاستقطاب استثمارات القطاع الخاص وخلق أسواق جديدة بهدف تعظيم تمويل التنمية؛ وتجديد التركيز على بناء رأس المال البشري وعلى تعزيز الدور القيادي لمجموعة البنك بشأن القضايا العالمية؛ وتحسين نموذج العمل لزيادة الفاعلية والكفاءة.

الارتباطات والخدمات المالية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة تعاونية عالمية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا. وباعتباره أكبر بنك إنمائي متعدد الأطراف في العالم، فإنه يقدم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات الاستشارية إلى البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، ويقوم بتنسيق تدابير التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

في السنة المالية 2018، بلغت ارتباطات الإقراض الجديدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ما قيمته 23 مليار دولار لتمويل 124 عملية، منها 2 مليار دولار لعمليات مختلطة بينه وبين المؤسسة الدولية للتنمية.

الجدول 16: ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق، السنوات المالية 2014 - 2018

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
أفريقيا	420	1,209	669	1,163	1,120
شرق آسيا والمحيط الهادئ	4,181	4,539	5,176	4,404	3,981
أوروبا وآسيا الوسطى	4,729	6,679	7,039	4,569	3,550
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4,609	5,709	8,035	5,373	3,898
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2,588	3,294	5,170	4,869	5,945
جنوب آسيا	2,077	2,098	3,640	2,233	4,508
المجموع	**18,604**	**23,528**	**29,729**	**22,611**	**23,002**

الجدول 17: مدفوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق، السنوات المالية 2014 - 2018

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
أفريقيا	335	816	874	427	734
شرق آسيا والمحيط الهادئ	3,397	3,596	5,205	3,961	3,476
أوروبا وآسيا الوسطى	6,536	5,829	5,167	2,799	4,134
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5,662	5,726	5,236	3,885	4,066
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,666	1,779	4,427	5,335	3,281
جنوب آسيا	1,165	1,266	1,623	1,454	1,698
المجموع	**18,761**	**19,012**	**22,532**	**17,861**	**17,389**

وفيما يتعلق بعمليات المتابعة ورفع التقارير وتحسين اتخاذ القرار بشأن ارتباطاته المالية، يطبق البنك الدولي تصنيفا للرموز على جميع عملياته الإقراضية كي يعكس القطاعات ومحاور التركيز التي يوجه موارده إليها. وتعكس رموز القطاعات تجميعات رفيعة المستوى للأنشطة الاقتصادية بناء على أنواع السلع والخدمات المنتجة، وتُستخدم للإشارة إلى الجزء المعني من الاقتصاد الذي تسانده الإجراءات التدخلية للبنك. وتعكس رموز محاور التركيز الأهداف الرئيسية والفرعية للأنشطة التي يساندها البنك، وتُستخدم لرصد مساندة البنك لأهداف التنمية المستدامة.

الجدول 18: ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات، السنوات المالية 2014 - 2018

ملايين الدولارات

القطاع	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
الزراعة والصيد والحراجة	829	843	561	754	2,561
التعليم	1,192	1,496	1,788	1,074	1,685
الطاقة والصناعات الاستخراجية	2,359	3,361	4,599	4,434	3,084
القطاع المالي	1,360	3,433	2,657	1,879	764
الصحة	793	893	1,181	1,189	2,204
الصناعة والتجارة والخدمات	1,106	1,684	3,348	2,694	3,416
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	262	90	194	503	324
الإدارة العامة	4,162	3,175	5,111	4,754	2,189
الحماية الاجتماعية	1,006	2,687	1,393	778	2,091
النقل	4,089	3,202	4,569	2,551	2,074
المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	1,447	2,664	4,192	2,000	2,610
المجموع	**18,604**	**23,528**	**29,729**	**22,611**	**23,002**

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. واعتبارا من السنة المالية 2017، حلت فئات القطاعات الجديدة محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. وتم تنقيح بيانات السنة المالية السابقة الواردة هنا كي تعكس الفئات الجديدة، ولذا فقد لا تضاهي الأرقام المنشورة في التقارير السنوية السابقة. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: www.projects.worldbank.org/sector.

الجدول 19: ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز، السنتان الماليتان 2017 - 2018

ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
السياسة الاقتصادية	1,677	1,124
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	7,237	10,409
التمويل	3,330	2,501
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	2,687	6,641
تنمية القطاع الخاص	5,741	4,945
إدارة القطاع العام	3,516	1,353
التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	939	2,844
التنمية الحضرية والريفية	5,937	8,593

ملاحظة: اعتبارا من السنة المالية 2017، حلت فئات محاور التركيز الجديدة محل التصنيف السابق، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحديث البيانات الداخلية. ونظرا لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. وأُعيد النظر في بيانات محور التركيز الخاص بالسنة المالية الماضية، لكن لم تُنقح وفقا للمنهجية الجديدة. وحيث إن هذه البيانات لم تعد قابلة للمقارنة المباشرة، لم يتم إدراج البيانات التاريخية هنا. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: www.projects.worldbank.org/theme.

الجدول 20: أكبر البلدان اقتراضا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير / السنة المالية 2018

ملايين الدولارات

البلد	الارتباطات	البلد	الارتباطات
الهند	3,453	العراق	1,110
جمهورية مصر العربية	2,180	الأرجنتين	1,000
إندونيسيا	1,800	تونس	930
الصين	1,788	باكستان	855
تركيا	1,492	كولومبيا	702

الموارد المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ونموذجه المالي

لتمويل مشروعات التنمية في البلدان الأعضاء، يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضه من مساهماته في أسهم رأس المال ومن الأموال التي يقترضها في أسواق رأس المال من خلال إصدار السندات. وهو يتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة Aaa من مؤسسة موديز وتصنيف ائتماني من مرتبة AAA من مؤسسة ستاندرد أند بورز، كما يعتبر المستثمرون السندات التي يصدرها أوراقا مالية عالية الجودة. وتهدف إستراتيجيته التمويلية إلى تحقيق أفضل قيمة على المدى الطويل على أساس مستدام للبلدان المقترضة، كما تُعد قدرته على العمل وسيطا ماليا لتعبئة الأموال في أسواق رأس المال الدولية لصالح البلدان النامية الأعضاء عنصرا مهما في المساعدة على تحقيق أهدافه.

تدعم جميع سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير التنمية المستدامة، حيث يصدر أوراقه المالية من خلال طرح أوراق مالية عالمية وإصدارات سندات مخصصة لتلبية احتياجات أسواق محددة أو أنواع معينة من المستثمرين. وتربط سنداته القطاعين العام والخاص بأهدافه الإنمائية من خلال مستثمرين، كمديري الأصول وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية والبنوك المركزية ومؤسسات الأعمال ووحدات خدمات الخزانة بالمؤسسات المصرفية من مختلف أنحاء العالم. ويصدر البنك السندات لصالح المستثمرين بعملات وآجال استحقاق متنوعة وفي العديد من الأسواق وبأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة. ويفتح في أحوال كثيرة أسواقا جديدة أمام المستثمرين الدوليين من خلال إصدار أدوات أو سندات جديدة بعملات الأسواق الصاعدة. وتتفاوت أحجام التمويل السنوي للبنك من عام إلى آخر.

وقد مكنته الإستراتيجية التي يعتمدها من الاقتراض من الأسواق بشروط جيدة، وتمرير هذه الوفورات لصالح البلدان الأعضاء المقترضة. ويحتفظ البنك بالأموال غير المُستخدمة مباشرة في الإقراض في محفظة استثماراته لتوفير السيولة لعملياته. وفي السنة المالية 2018، قام بتعبئة ما يعادل 36 مليار دولار من خلال إصدار سندات بسبع وعشرين عملة.

وباعتباره مؤسسة تعاونية، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يسعى إلى تعظيم أرباحه وإنما يسعى إلى تحقيق دخل يكفي لضمان قوته المالية واستمرارية أنشطته الإنمائية. وأوصى المديرون التنفيذيون أن يوافق مجلس المحافظين على تحويل مبلغ 248 مليون دولار من صافي دخل البنك القابل للتخصيص في السنة المالية 2018 إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وتخصيص مبلغ 913 مليون دولار إلى الاحتياطي العام. وفي إطار أنشطة الإقراض والاقتراض والاستثمار الخاصة به، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير معرض للمخاطر المتعلقة بالأسواق والأطراف المقابلة والوضع الائتماني للبلدان المقترضة والعمليات. ويقود رئيس خبراء إدارة المخاطر

الشكل 8: نموذج عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير

الجدول 21: المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2014-2018

ملايين الدولارات فيما عدا النسب التي ترد في شكل نسب مئوية

المؤشر	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
أبرز ملامح الإقراض					
الارتباطات[أ]	18,604	23,528	29,729	22,611	23,002
إجمالي مدفوعات القروض والاعتمادات[ب]	18,761	19,012	22,532	17,861	17,389
صافي مدفوعات القروض والاعتمادات[ب]	8,948	9,999	13,197	8,731	5,638
الأساس المُبلغ عنه					
قائمة (بيان) الدخل					
التحويلات التي وافق عليها مجلس المحافظين وغيرها	(676)	(715)	(705)	(497)	(178)
صافي الدخل (الخسارة)	(978)	(786)	495	(237)	698
الموازنة العمومية					
مجموع الأصول	358,883	343,225	371,260	405,898	403,056
صافي محفظة الاستثمارات	42,708	45,105	51,760	71,667	73,492
صافي القروض القائمة	151,978	155,040	167,643	177,422	183,588
محفظة الإقراض	152,643	158,853	178,231	207,144	213,652
الدخل القابل للتخصيص					
الدخل القابل للتخصيص	769	686	593	795	1,161
المخصصات كما يلي:					
الاحتياطي العام[ج]	0	36	96	672	913
المؤسسة الدولية للتنمية[د]	635	650	497	123	248
الفائض	134	0	0	0	0
كفاية رأس المال					
مساهمات في أسهم رأس المال قابلة للاستخدام[هـ]	40,467	40,195	39,424	41,720	43,518
نسبة المساهمات في أسهم رأس المال إلى القروض (%)[و]	25.7	25.1	22.7	22.8	22.9

ملاحظة: للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، انظر القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: www.worldbank.org/financialresults.

أ. تشتمل الارتباطات على ارتباطات الضمانات وتسهيلات الضمانات التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي.

ب. تشتمل المبالغ على المعاملات مع مؤسسة التمويل الدولية ورسوم الموافقة على طلبات القروض.

ج. يمثل المبلغ في 30 يونيو/حزيران 2018 التحويل المقترح إلى الاحتياطي العام من صافي الدخل في السنة المالية 2018 الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين في 9 أغسطس/آب 2018.

د. في 9 أغسطس/آب 2018، قدم المديرون التنفيذيون توصية لمجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتحويل مبلغ 248 مليون دولار إلى المؤسسة الدولية للتنمية.

هـ. تتألف المساهمات في أسهم رأس المال القابلة للاستخدام من رأس المال المسدد القابل للاستخدام وعنصري الأرباح المحجوزة والاحتياطيات.

و. تقارن نسبة المساهمات في أسهم رأس المال إلى القروض بين المساهمات في أسهم رأس المال الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وحجم ديونه الجارية بغرض تقييم كفاية رأسماله. ويبلغ الحد الأدنى الحالي 20%.

بمجموعة البنك الدولي وظيفة مراقبة المخاطر، ويدعم عملية اتخاذ القرارات المؤسسية عبر لجان مختصة بمراقبة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فقد طبق البنك إطارا قويا لإدارة المخاطر يساند جهاز الإدارة في الاضطلاع بوظائفه الرقابية. ويهدف هذا الإطار إلى تمكين البنك ومساندته في تحقيق أهدافه على نحو مستدام ماليا. وتُعتبر نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض مقياسا موجزا لصورة المخاطر التي يتحملها، وهي نسبة تتم إدارتها عن كثب بما يتفق مع الآفاق المالية وآفاق المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. وبلغت تلك النسبة 22.9% في 30 يونيو/حزيران 2018.

في اجتماعات الربيع لعام 2018، صادقت لجنة التنمية التابعة لمجلس المحافظين على حزمة من التدابير التي تشتمل على زيادة في رأس المال المدفوع بقيمة 13 مليار دولار لمجموعة البنك الدولي، بما في ذلك 7.5 مليار دولار للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بالإضافة إلى زيادة رأس المال واجب الدفع بقيمة 52.6 مليار دولار للبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتتعزز هذه الزيادة في رأس المال من خلال مجموعة واسعة من التدابير الداخلية لزيادة قوة مجموعة البنك الدولي. وتم إرسال مشروعات القرارات المتعلقة

بزيادة رأس المال إلى المحافظين للموافقة عليها رسميا في يونيو/حزيران 2018. وفي 30 يونيو/حزيران 2018، بلغ إجمالي رأس المال التراكمي المكتتب فيه للبنك الدولي للإنشاء والتعمير 274.7 مليار دولار، بما في ذلك 16.5 مليار دولار من رأس المال المدفوع.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/ibrd**.

الارتباطات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر متعدد الأطراف لتقديم التمويل الميسر إلى بلدان العالم الأشد فقراً. وتقدم المؤسسة تمويلا في شكل قروض إنمائية (اعتمادات) ومنحا وضمانات دعما لجهود هذه البلدان الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

في السنة المالية 2018، بلغ مجموع البلدان المؤهلة لتلقي المساعدة من المؤسسة 75 بلدا. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى ثلاثة بلدان - بوليفيا وسري لانكا وفييتنام التي تخرجت من أهلية الاقتراض من المؤسسة بنهاية دورة العملية السابعة عشرة لتجديد مواردها - مساندة مؤقتة على أساس استثنائي منها. وبلغت ارتباطات الإقراض الجديدة من المؤسسة ما قيمته 24 مليار دولار لتمويل 207 عمليات، منها عمليتان مختلطتان بينها وبين البنك الدولي للإنشاء والتعمير. واشتملت الارتباطات على 18.5 مليار دولار من الاعتمادات، و 5 مليارات دولار من المنح، و 463 مليون دولار من الضمانات. علاوة على ذلك، حصل 12 مشروعا وبرنامج واحد على مساندة تبلغ إجمالا 185 مليون دولار من نافذة القطاع الخاص لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

الجدول 22: ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق، السنوات المالية 2014 - 2018

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
أفريقيا	10,193	10,360	8,677	10,679	15,411
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,131	1,803	2,324	2,703	631
أوروبا وآسيا الوسطى	798	527	233	739	957
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	460	315	183	503	428
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	199	198	31	1,011	430
جنوب آسيا	8,458	5,762	4,723	3,828	6,153
المجموع	**22,239**	**18,966**	**16,171**	**19,463**[أ]	**24,010**[ب]

أ. لا يشمل هذا الرقم الارتباط بتقديم منحة بقيمة 50 مليون دولار إلى صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

ب. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 185 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية منه 36 مليون دولار في شكل ضمانات و 9 ملايين دولار في شكل أدوات مشتقة.

الجدول 23: مدفوعات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق، السنوات المالية 2014 - 2018

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
أفريقيا	6,604	6,595	6,813	6,623	8,206
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,459	1,499	1,204	1,145	1,252
أوروبا وآسيا الوسطى	519	314	365	310	298
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	306	383	303	229	223
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	273	194	44	391	569
جنوب آسيا	4,271	3,919	4,462	3,970	3,835
المجموع	**13,432**	**12,905**	**13,191**	**12,668**[أ]	**14,383**

أ. لا يشمل هذا الرقم صرف منحة بقيمة 50 مليون دولار لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

وفيما يتعلق بعمليات المتابعة ورفع التقارير وتحسين اتخاذ القرار حول ارتباطاته المالية، يطبق البنك الدولي تصنيفا للرموز لجميع عمليات الإقراض كي يعكس القطاعات ومحاور التركيز التي يوجه موارده إليها. وتعكس رموز القطاعات تجميعات رفيعة المستوى للأنشطة الاقتصادية بناء على أنواع السلع والخدمات المنتجة، وتُستخدم للإشارة إلى الجزء المعني من الاقتصاد الذي تسانده الإجراءات التدخلية للبنك. وتعكس رموز محاور التركيز الأهداف الرئيسية والفرعية للأنشطة التي يساندها البنك، وتُستخدم لرصد مساندة البنك لأهداف التنمية المستدامة.

الجدول 24: ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات، السنوات المالية 2014 - 2018

ملايين الدولارات

القطاع	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017[أ]	السنة المالية 2018
الزراعة والصيد والحراجة	2,382	2,525	1,849	2,025	1,442
التعليم	2,426	2,124	1,431	1,773	2,836
الطاقة والصناعات الاستخراجية	4,438	1,461	2,814	1,891	4,028
القطاع المالي	669	661	443	1,227	546
الصحة	758	2,197	1,191	1,246	2,062
الصناعة والتجارة والخدمات	850	687	841	1,541	1,991
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	266	265	78	519	419
الإدارة العامة	2,624	2,744	1,500	1,954	5,013
الحماية الاجتماعية	1,515	1,928	2,475	1,913	2,112
النقل	3,187	2,191	2,277	3,271	1,455
المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	3,125	2,183	1,271	2,102	2,105
المجموع	**22,239**	**18,966**	**16,171**	**19,463**[أ]	**24,010**[ب]

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. واعتبارا من السنة المالية 2017، حلت فئات القطاعات الجديدة محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. وتم تنقيح بيانات السنة المالية السابقة الواردة هنا كي تعكس الفئات الجديدة، ولذا فقد لا تضاهي الأرقام المنشورة في التقارير السنوية السابقة. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: www.projects.worldbank.org/sector.

أ. يستبعد تصنيف القطاعات الخاص بالمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2017 منحة بمبلغ 50 مليون دولار مقدمة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

ب.لا يشمل هذا الرقم مبلغ 185 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية منه 36 مليون دولار في شكل ضمانات و 9 ملايين دولار في شكل أدوات مشتقة.

الجدول 25: ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز: السنتان الماليتان 2017 - 2018

ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2017[أ]	السنة المالية 2018
السياسة الاقتصادية	1,791	468
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	5,766	9,491
التمويل	1,507	1,624
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	6,471	7,509
تنمية القطاع الخاص	4,837	4,240
إدارة القطاع العام	1,936	3,827
التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	2,544	2,980
التنمية الحضرية والريفية	8,352	8,654

ملاحظة: اعتبارا من السنة المالية 2017، حلت فئات محاور التركيز الجديدة محل التصنيف السابق، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحديث البيانات الداخلية. ونظرا لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. وأُعيد النظر في بيانات محور التركيز الخاص بالسنة المالية الماضية، لكن لم تُنقح وفقا للمنهجية الجديدة. وحيث إن هذه البيانات لم تعد قابلة للمقارنة المباشرة، لم يتم إدراج البيانات التاريخية هنا. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: www.projects.worldbank.org/theme.

أ. يستبعد تصنيف محاور التركيز الخاص بالمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2017 منحة بمبلغ 50 مليون دولار مقدمة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

الجدول 26: أكبر البلدان اقتراضا من المؤسسة الدولية للتنمية / السنة المالية 2018

ملايين الدولارات

البلد	الارتباطات	البلد	الارتباطات
إثيوبيا	3,122	كوت ديفوار	987
بنغلاديش	2,991	تنزانيا	955
نيجيريا	2,586	أوزبكستان	740
باكستان	1,948	نيبال	706
كينيا	1,280	أوغندا	640

الموارد المالية للمؤسسة الدولية للتنمية ونموذجها المالي

تحصل المؤسسة الدولية للتنمية في العادة على معظم مواردها التمويلية من المساهمات التي تقدمها البلدان مرتفعة الدخل والبلدان متوسطة الدخل الشريكة. ويأتي للمؤسسة تمويل إضافي من التحويلات من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومُنح من مؤسسة التمويل الدولية، وحصيلة سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها البلدان المقترضة منها. وفي إطار المستوى القياسي للعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة (IDA18)، وافق المساهمون على تغيير نموذج تمويل المؤسسة، وذلك بأن تستفيد من قاعدة رأسمالها القوية في بناء نموذج رائد لتمويل التنمية يمزج بين تمويل المانحين والتمويل الذي تتم تعبئته من أسواق رأس المال. وتلقت المؤسسة أول تصنيف ائتماني لها على الإطلاق من الفئة الممتازة AAA في عام 2016. وتستند القوة المالية للمؤسسة إلى قوة مركزها الرأسمالي ودعم البلدان المساهمة، فضلا عن سياساتها وممارساتها المالية الحصيفة، التي تساعدها على الاحتفاظ بتصنيفها الائتماني من الفئة AAA.

في 17 أبريل/نيسان 2018، أصدرت المؤسسة الدولية للتنمية لأول مرة سندات ديون بقيمة 1.5 مليار دولار في أسواق رأس المال الدولية. ولاق هذا السند الأولي ترحيبا قويا في السوق، حيث بلغ إجمالي أوامر الشراء 4.6 مليار دولار من مختلف أنحاء العالم. وسيتيح برنامج الاقتراض للمؤسسة إمكانية أن تتوسع في مساندتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تزويد المستثمرين بوسيلة كفؤة للإسهام في التنمية العالمية.

يلتقي شركاء التنمية كل ثلاث سنوات لمراجعة سياسات المؤسسة الدولية للتنمية، وتقييم قدرتها المالية، والموافقة على حجم التمويل اللازم لفترة التجديد التالية، والتعهد بالمساهمات الإضافية في حصص رأس المال المطلوبة للوفاء بأهدافها وأهداف التنمية. وتجري إدارة إطار التمويل الخاص بالعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، الذي يغطي السنوات المالية 2018 - 2020، في الغالب باستخدام حقوق السحب الخاصة. ويتم حساب الأرقام المعادلة للدولار الأمريكي المدرجة هنا باستخدام أسعار الصرف المرجعية للعملية الثامنة عشرة. ووافق شركاء التنمية على محفظة تمويل قدرها 75 مليار دولار (ما يعادل 53 مليار وحدة سحب خاصة) لتقديم الاعتمادات والمنح والضمانات للبلدان المتعاملة مع المؤسسة. ومن هذا المبلغ، من المتوقع استخدام 63.5 مليار دولار بشروط ميسرة، و 9 مليارات دولار بشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير لصالح برنامج التسهيلات الموسعة والمساندة المؤقتة، و 2.5 مليار دولار لصالح نافذة القطاع الخاص. وتتم تغطية المصروفات الإدارية للمؤسسة بشكل رئيسي من خلال صافي الرسوم ومدفوعات الفائدة التي تسددها البلدان المستفيدة.

الشكل 9: نموذج عمل المؤسسة الدولية للتنمية

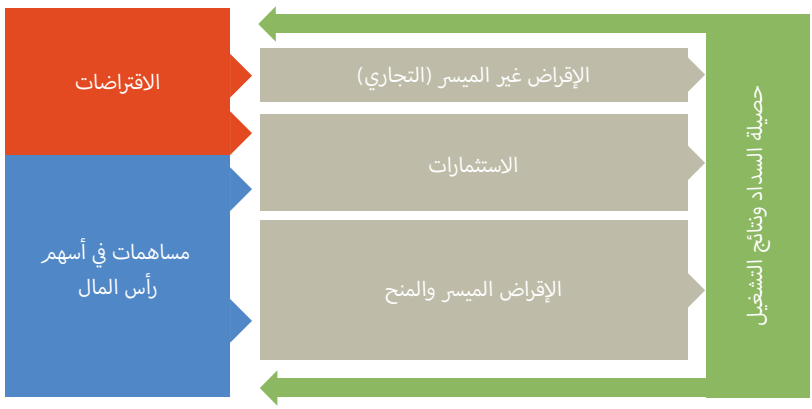

الشكل 10: أحدث عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية

ملايين الدولارات

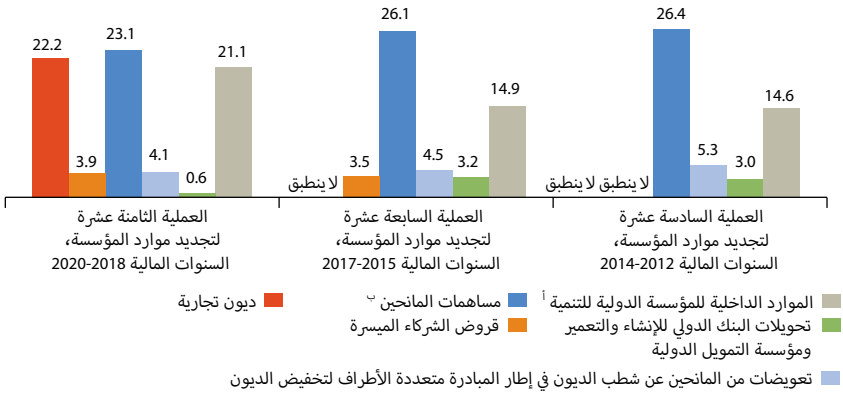

ملاحظة: تعكس البيانات التقارير النهائية المتفق عليها لعمليات إعادة تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية وأسعار الصرف المستخدمة في مناقشات التجديد.

أ. الموارد الداخلية للمؤسسة تشمل مدفوعات سداد أصل الاعتمادات والدخل من الاستثمارات.

ب. دون احتساب الفجوة الهيكلية في التمويل. تشمل المساهمات المقدمة إلى مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

الجدول 27: المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية، السنوات المالية 2014-2018

ملايين الدولارات

المؤشر	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
عمليات التنمية					
ارتباطات القروض والمنح والضمانات	22,239	18,966	16,171	19,513 أ	24,010 ب
إجمالي مدفوعات القروض والمنح	13,432	12,905	13,191	12,718 أ	14,383
صافي مدفوعات القروض والمنح	9,878	8,820	8,806	8,154	9,290
الموازنة العمومية					
مجموع الأصول	183,445	178,685	180,475	197,041	206,330
صافي محفظة الاستثمارات	28,300	28,418	29,908	29,673	33,735
صافي القروض القائمة	132,010	126,760	132,825	138,351	145,656
الاقتراضات	0	2,150	2,906	3,660	7,305
مجموع حقوق الملكية	153,749	147,149	154,700	158,476	163,945
قائمة (بيان) الدخل					
إيرادات الفوائد، دون احتساب مصروفات الإقراض	1,468	1,435	1,453	1,521	1,647
تحويلات من المنظمات التابعة وغيرها	881	993	990	599	203
منح التنمية	(2,645)	(2,319)	(1,232)	(2,577)	(4,969)
صافي الدخل (الخسارة)	(1,612)	(731)	371	(2,296)	(5,231)
كفاية رأس المال					
نسبة رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	%37.2	%37.4

ملاحظة: للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، انظر القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: www.world-bank.org/financialresults.

أ. تشتمل الأرقام على الارتباط بتقديم منحة بقيمة 50 مليون دولار وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

ب. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 185 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية منه 36 مليون دولار في شكل ضمانات و 9 ملايين دولار في شكل أدوات مشتقة.

ولمساندة تمويل العملية الثامنة عشرة، وافق ما مجموعه 55 شريكا - خمسة منهم من الشركاء الجدد أو الشركاء المساهمين الذين استأنفوا تقديم المساعدة - على تقديم 16.1 مليار دولار (ما يعادل 22.6 مليار دولار) في شكل منح، منها 0.9 مليار وحدة سحب خاصة (1.2 مليار دولار) هي عنصر منحة من مساهمات قروض الشركاء الميسرة. ويقدم الشركاء أيضا 3.6 مليار وحدة سحب (5.1 مليار دولار) من قروض الشركاء الميسرة، أو 2.7 مليار وحدة سحب (3.8 مليار دولار)، باستبعاد مكون المنحة من القروض، و 2.9 مليار وحدة سحب خاصة (4.1 مليار دولار) تعويضا عن عمليات تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.

ودخلت العملية الثامنة عشرة حيز النفاذ في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 عندما تم تلقي 60% من وثائق الارتباط واتفاقيات القروض الميسرة من الشركاء. وحتى 30 يونيو/حزيران 2018، كان 48 شريكا قد قدموا وثائق الارتباطات واتفاقيات القروض الميسرة إلى العملية الثامنة عشرة. وتمت إتاحة موارد بمبلغ 29.0 مليار وحدة سحب (ما يعادل 40.6 مليار دولار) من مساهمات الشركاء من أجل تقديم ارتباطات الإقراض حتى تاريخه.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/ida**.

التركيز على آثار حالة عدم اليقين والغموض التي تلف الأوضاع السياسية والسياسات الاقتصادية العالمية

يراقب رئيس خبراء إدارة المخاطر بمجموعة البنك الدولي الآثار السياسية والاقتصادية العالمية التي يمكن أن تمسّ الشؤون المالية للمجموعة. في السنة المالية 2018، تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة مرة أخرى، في الوقت الذي تعافى فيه النشاط في البلدان النامية. إلا أن حالة عدم اليقين والغموض ظلت واضحة، في ظل إمكانية أن تتعرض الأسواق المالية لاضطرابات من جانب المجالات الممكنة التالية.

ولا تزال حالة الغموض وعدم اليقين المتعلقة بالسياسات في بعض الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية الأكبر حجما تشكل خطرا بالغا، وثمة فرصة كبيرة أن يحيد النشاط الاقتصادي عن توقع استمرار تحسن النشاط العالمي. وبالمثل، لا تزال التوترات الجيوسياسية آخذة في التفاقم، مع احتمال أن تكون لها آثار على الثقة في الأسواق المالية وتقلبها.

ويشهد نمو التجارة حالة تعافٍ بعد عامين من الضعف الملحوظ، وإن كان ذلك يأتي في ضوء التدابير الحمائية الجديدة، مما يثير اثنين من الشواغل الرئيسية: أولا ما إذا كانت التدابير ذات تركيز ضيق وثنائية بدرجة كبيرة، أو أنها ستطبق بشكل أكثر عمومية؛ وثانيا، ما إذا كانت البلدان المتضررة سترد باتخاذ تدابير تجارية انتقامية، مما يطلق حلقة من التصعيد. وستكون البلدان التي لديها اقتصادات مفتوحة وتعتمد على التجارة، بما في ذلك العديد من البلدان منخفضة الدخل، من بين أكثر البلدان ضعفا وتأثرا. كما يمكن لزيادة التدابير الحمائية أن تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

ويعد موقف السياسات العامة للبنوك المركزية الكبرى وهي تتحرك بدرجات متفاوتة لإعادة السياسة النقدية إلى وضعها الطبيعي مصدرا آخر لعدم اليقين. ومن الممكن أن تتغير توقعات أسعار الفائدة في الأسواق بصورة مفاجئة استجابة لارتفاع معدلات التضخم وتطورات سياسات المالية العامة التي تؤثر في أسعار الفائدة والرغبة في تحمل المخاطر. وتُعد البلدان الأكثر تعرضا للمعاناة هي تلك المعتمدة على الاستثمارات لتمويل الاختلالات الكبيرة في ميزان المعاملات الجارية و/أو المالية العامة. ويمكن أن يؤدي الانحراف عن توقعات السياسات النقدية كذلك إلى استمرار تحركات أسعار الصرف. وقد تواجه قطاعات الشركات التي عليها أن تخدم قروضها الكبيرة المقومة بالنقد الأجنبي وغير المغطاة ضغوطا في مواجهة التقلبات الحادة في أسعار الصرف. وفي بعض البلدان، يمكن أيضا للالتزامات الطارئة الكبيرة أن تشكل مصدرا للخطر.

الالتزام بتحقيق النتائج

يساعد البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة بالبلدان الشريكة عن طريق تقديم التمويل وتبادل المعرفة والعمل مع القطاعين العام والخاص. ويتطلب توفير حلول متكاملة لمساعدة البلدان على التصدي لتحدياتها الإنمائية تركيزا على تحقيق النتائج. وفي السنوات الأخيرة، قدم البنك إسهامات مهمة في العديد من المجالات لمساندة نتائج عملية التنمية التي حققتها البلدان الشريكة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.worldbank.org/results**.

1. **أفغانستان:** منذ عام 2008، تلقى أكثر من 150 ألف معلمٍ - 35% منهم من النساء - تدريبا في إطار الجهود المبذولة لزيادة المساواة في إتاحة تعليم أساسي جيد، وخاصة للفتيات.
2. **ألبانيا:** تراجعت خسائر التوزيع في قطاع الطاقة من 49% في عام 2013 إلى 31% في عام 2015. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت نسبة تحصيل الفواتير بقطاع الطاقة من 78% إلى 98%.
3. **بنغلاديش:** بين عامي 2011 و 2016، أُنشئ أكثر من 22 ألف فصل دراسي إضافي في مناطق نائية ومحرومة للحد من اكتظاظ الفصول.
4. **البرازيل:** بين عامي 2010 و 2017، ازداد متوسط إجمالي المبيعات السنوية لمشروعات صغار المزارعين في سانتا كاترينا بنسبة 64%، وشهد 64.5% من المستفيدين زيادة في مستوى دخل الأسرة.
5. **بوركينا فاصو:** بين عامي 2009 و 2016، تمكن 610 آلاف شخص من الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب؛ وحصل نحو 440 ألف شخص على صرف صحي محسن؛ واستفاد 120 ألف طالب من تحسن خدمات الصرف الصحي في المدارس.
6. **كمبوديا:** منذ عام 2008، أُعيد تأهيل حوالي 470 كيلومترا من شبكة الطرق الوطنية وعلى مستوى الأقاليم في كمبوديا، مما أسفر عن خفض زمن الانتقال من ساعتين إلى 1.6 ساعة لكل 100 كيلومتر.
7. **شيلي:** ارتفع معدل بقاء طلاب السنة الأولى في مؤسسات التعليم العالي من 68.4% في عام 2011 إلى 73.8% في عام 2016، مما أسفر عن زيادة كبيرة في أعداد الخريجين المهنيين الملتحقين بالقوى العاملة، وزيادة مستوى معيشتهم.
8. **الصين:** استفاد حوالي 5 ملايين شخص و78 بلدة وقرية في إقليم جيانغسو الصيني مباشرة من تحسن إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، فضلا عن تحسن معايير جودة المياه في الفترة بين عامي 2009 و 2015.
9. **كرواتيا:** بين عامي 2009 و 2015، استفاد أكثر من 230 ألف شخص في 23 بلدية من زيادة كفاءة خدمات إمدادات المياه واستدامتها.
10. **جيبوتي:** منذ عام 2008، استفاد أكثر من 37 ألف شخص في أحد أكثر الأحياء فقرا في مدينة جيبوتي بصورة مباشرة من توفر الخدمات الأساسية، والقدرة على التنقل في المناطق الحضرية، والتعامل مع الفيضانات.
11. **الجمهورية الدومينيكية:** بين عامي 2008 و2016، في أعقاب التعرض لعاصفتين مداريتين في عام 2007، أُعيد تأهيل 24 شبكة ري، مما أفاد نحو 19 ألف مزارع، كما تم إصلاح قدرة التوليد في محطة كهرباء أفوكادو أو التوسع فيها، مما أفاد نحو 600 ألف شخص.
12. **جمهورية مصر العربية:** بين عامي 2012 و2017، تم توفير أكثر من 120 ألف فرصة عمل قصيرة الأجل، 35% منها للنساء و 70% منها للشباب، وذلك في إطار برنامج للتشغيل الطارئ.

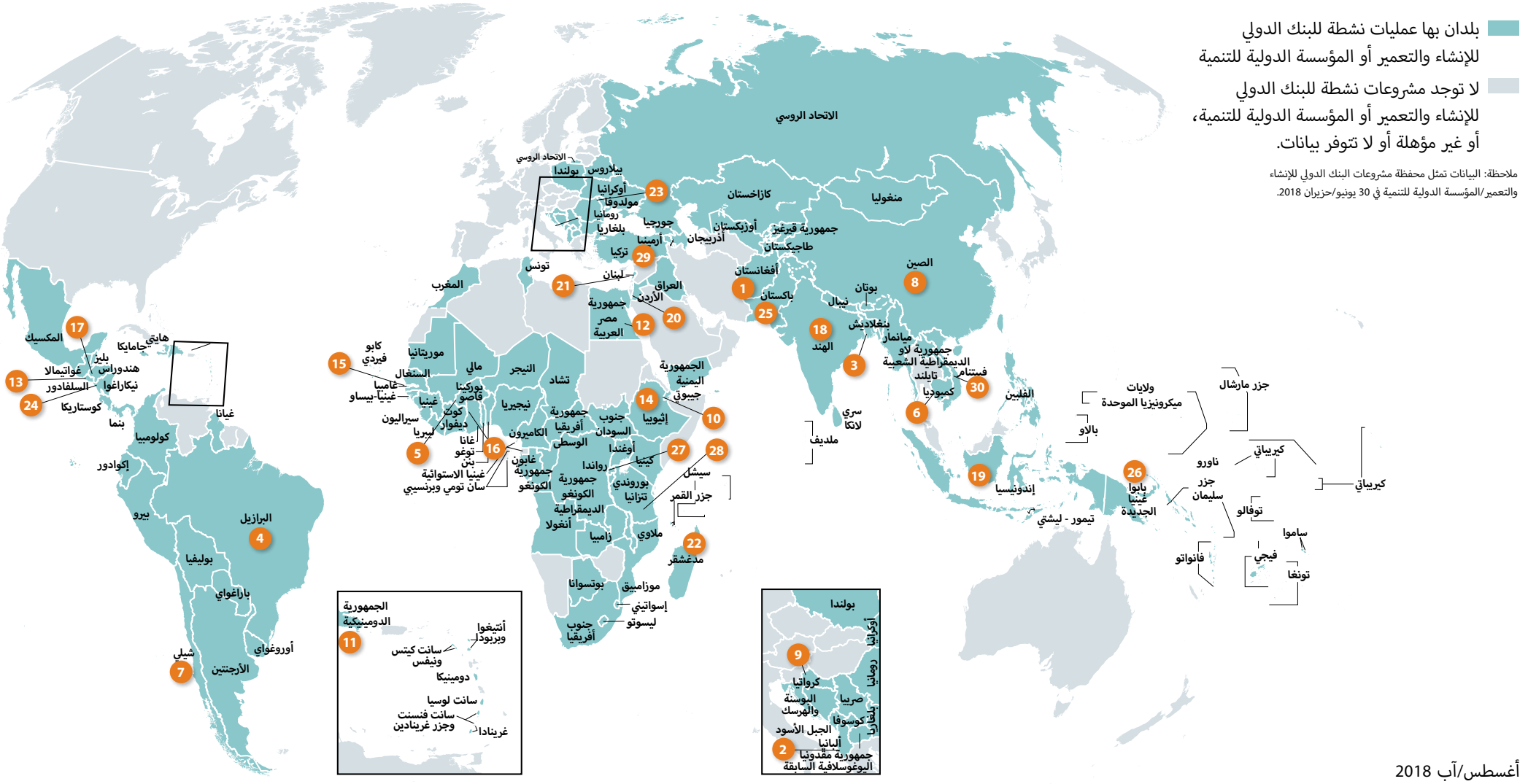

13 **السلفادور:** بين عامي 2010 و 2016، حصل أكثر من 40 ألف مستفيد - 70% منهم من النساء و30% من الشباب - في مناطق حضرية فقيرة على مساندة للدخل.

14 **إثيوبيا:** بين عامي 2006 و 2016، ارتفع معدل صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي مما يزيد بقليل على 79% إلى أكثر من 99%، كما ارتفعت نسبة الفتيات إلى الفتيان في الصفوف الدراسية 1-8 من 0.84 إلى 0.92.

15 **غامبيا:** بين عامي 2010 و 2015، انخفض عدد الأيام اللازمة لاستخراج رخصة مزاولة النشاط التجاري من 27 يوما إلى 3 أيام، مما مهد الطريق أمام تسجيل أكثر من 10 آلاف منشأة أعمال جديدة.

16 **غانا:** منذ عام 2010، استفاد أكثر من مليون شخص - 55% منهم من النساء - من فرص التشغيل قصيرة الأجل، ومنح التحويلات النقدية، وتعزيز أنظمة شبكات الأمان.

17 **هندوراس:** بين عامي 2011 و 2017، جرى تسجيل نحو 90 ألف أسرة حضرية وريفية في نظام يستند إلى قطع الأراضي، وتم منح أكثر من 50 ألف صك ملكية جديد، مما أدى إلى تحسين أمن حيازة الأراضي.

18 **الهند:** منذ عام 1993، تمت زراعة أكثر من 260 ألف هكتار من الأراضي غير المنتجة في ولاية أوتار براديش، واستفاد أكثر من 425 ألف أسرة فقيرة من زيادة غلة المحاصيل من ثلاثة إلى ستة أضعاف.

19 **إندونيسيا:** بين عامي 2007 و 2015، تلقى نحو مليون طفل تطعيمات و 2.3 مليون امرأة حامل مكملات محتوية على الحديد، وتم تدريب أكثر من 218 ألف متطوع في مجال الصحة المجتمعية.

20 **الأردن:** منذ عام 2013، عاد مشروع جار تنفيذه لمعالجة زيادة الطلب على الخدمات بسبب تدفقات اللاجئين بالنفع على أكثر من مليوني أردني، ونحو 250 ألف لاجئ سوري.

21 **لبنان:** يعمل البنك الدولي مع لبنان منذ عام 2003 لإعادة إحياء مدن أثرية مثل مدينة جبيل، حيث أدى كل دولار مستثمر في مشروع يدعمه البنك إلى تعبئة استثمارات قدرها سبعة دولارات من القطاع الخاص، وكلها في منشآت أعمال محلية صغيرة ومتوسطة.

22 **مدغشقر:** منذ عام 2015، يحصل أكثر من 113 ألف طفل في نحو 600 مدرسة في جنوب البلاد على وجبات مدرسية، مما ساعدهم على مواصلة الدراسة على الرغم من أوضاع الجفاف التي تضرب المنطقة.

23 **مولدوفا:** بين عامي 2003 و 2013، تأسس أكثر من ألف منشأة أعمال جديدة، وصرف 30 مليون دولار إلى رواد الأعمال ومؤسسات الأعمال الناشئة في الريف، مما ساعد على توفير أكثر من 5600 فرصة عمل جديدة.

24 **نيكاراغوا:** بين عامي 2012 و 2017، استفاد نحو 18 ألف أسرة من مشروع للحماية الاجتماعية في 26 بلدية، وارتفعت معدلات بقاء التلاميذ في التعليم بالمدارس الابتدائية الحكومية من 85% إلى 90%.

25 **باكستان:** بين عامي 2017 و 2018، ازداد معدل الالتحاق بالمدارس في إقليم البنجاب من 11.3 مليون إلى 12.3 مليون طالب، وتم التعاقد مع نحو 100 ألف معلم من خلال نظام تعيين تنافسي قائم على الجدارة.

26 **بابوا غينيا الجديدة:** منذ عام 2010، أتم حوالي 17500 شاب من بابوا غينيا الجديدة تدريبا على المهارات الحياتية، وتم تنفيذ أكثر من 760 ألف يوم عمل.

27 **رواندا:** ازداد معدل الربط بشبكة الكهرباء الوطنية من حوالي 6% في عام 2009 إلى أكثر من 24% بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول 2016.

28 **تنزانيا:** بين عامي 2007 و 2015، تمكن أكثر من 5 ملايين شخص من الحصول على خدمات مُحسَّنة للصرف الصحي.

29 **تركيا:** بين عامي 2003 و2011، زادت تغطية التأمين الصحي للشريحة العشرية الأشد فقرا من 24% إلى 85%.

30 **فييتنام:** بين عامي 2006 و 2014، تمكن أكثر من 800 ألف شخص من الحصول على خدمات مُحسَّنة للصرف الصحي.

التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2018

القوائم المالية مدرجة بالإشارة إليها. وتُعد مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة، والقوائم المالية المدققة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ("القوائم المالية") جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي. يمكن الاطلاع على القوائم المالية على الموقع: **http://www.worldbank.org/financialresults.**

يتوفر المزيد من المعلومات المالية ومعلومات الإقراض ومعلومات الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2018: **http://www.worldbank.org/annualreport.**

للمزيد من المعلومات عن أنشطة البنك الدولي أو الاطلاع على البيانات وموارد المعرفة المتاحة للجمهور العام، يرجى زيارة الموقع:

- التمويل في موقع واحد: **https://financesapp.worldbank.org/**
- بطاقة قياس الأداء المؤسسي: **http://scorecard.worldbank.org**
- البيانات المفتوحة للبنك الدولي: **http://data.worldbank.org**
- مستودع المعرفة المفتوح: **http://openknowledge.worldbank.org**
- المسؤولية المؤسسية للبنك الدولي: **http://www.worldbank.org/corporateresponsibility**
- سياسة البنك الدولي المعنية بالحصول على المعلومات: **http://www.worldbank.org/en/access-to-information**

إعداد التقرير. أنتجت وحدة العلاقات الخارجية والمؤسسية التابعة لمجموعة البنك الدولي *التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2018*، وذلك تحت إشراف جيرمي هيلمان بإدارة الاتصالات المؤسسية، وتولى دانيال نيكوليتس وليزلي يون تنسيق الخدمات التحريرية للتقرير. وقام بتصميم وتنضيد التقرير Naylor Design, Inc و BMWW على الترتيب. وقامت بترجمة التقرير وحدة الترجمة التحريرية والفورية في البنك الدولي. وتولى طباعة التقرير: Professional Graphics Printing Co. (لوريل، ولاية ميريلاند، الولايات المتحدة)، و PT Paragonatama Jaya (جاكرتا، إندونيسيا).

مصدر الصور. الغلاف (من اليسار الأعلى بحسب دوران عقارب الساعة): بافل كوندراشين/البنك الدولي؛ دانا سمايلي/البنك الدولي؛ فرحانة آسناب/البنك الدولي؛ كيرت كارنيمارك/البنك الدولي؛ ماريا فليشمان/البنك الدولي؛ تريفور سامسون/البنك الدولي؛ الصفحة 3: مارسيا جوزغا/البنك الدولي؛ الصفحة 10: غرانت إليس/البنك الدولي؛ الصفحة 13: بوريس بالابانوف/ البنك الدولي؛ الصفحة 17: دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 19: عباس فارزامي/رومي للاستشارات/ البنك الدولي؛ الصفحة 20: هنري لومبارد/البنك الدولي؛ الصفحة 23: سارة فرحات/البنك الدولي؛ الصفحة 26: إسحاق أنيس/رومي للاستشارات/ البنك الدولي؛ الصفحة 29: آميلودي لي/البنك الدولي، الصفحة 31: تنوير مراد طوبو/البنك الدولي، الصفحة 32: دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 42: غرانت إليس/البنك الدولي؛ الصفحة 48: إيريك وامانجي/Rococo PR & Media/ البنك الدولي؛ الصفحة 52: NTPC/البنك الدولي؛ الصفحة 56؛ ميرزو إبراغيموف/ البنك الدولي، الصفحة 60: جيسكا كاستيلو بيلمونت/ البنك الدولي، الصفحة 64: Ebset.

تلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. ويحتوي الورق المستخدم أليافا معاد تدويرها من نفايات المستهلكين وهو حاصل على إجازة مجلس رعاية الغابات وإيكولوجو FSC® and EcoLogo، وتم تصنيعه باستخدام طاقة متجددة مستخرجة من الغاز الحيوي، وعملية التصنيع خالية من عنصر الكلور الأولي.

© 2018، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة
18 19 20 21 4 3 2 1

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أية خريطة في هذا العمل أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذا العمل متاح بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق): (CC BY-NC-ND 3.0 IGO) http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo.

وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، لأغراض غير تجارية فقط، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف— يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2018. التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2018. واشنطن العاصمة البنك الدولي. 10.1596/978-1-4648-1296-5. الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق) (CC BY-NC-ND 3.0 IGO).

الاستخدام غير التجاري— لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

لا اشتقاق— لا يجوز تعديل أو تغيير هذا العمل أو البناء عليه.

محتوى الطرف الثالث— البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org

ISBN: 978-1-4648-1300-9
eISBN: 978-1-4648-1301-6
doi: 10.1596/978-1-4648-1300-9

يتألف البنك الدولي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). وتتمثل رسالة مجموعة البنك الدولي في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام.

في السنوات الأخيرة، ساند البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على تحقيق النتائج الآتية:

توفير خدمات الري لما يبلغ
3.5 مليون هكتار من الأراضي

بناء أو إعادة تأهيل
76120 كيلومترا
من الطرق

تزويد **273 مليون شخص**
بالخدمات الأساسية للصحة والتغذية والسكان

حصول **1.8 مليون شخص**
ومؤسسة أعمال متناهية الصغر وصغيرة
ومتوسطة على خدمات مالية

تعيين أو تدريب
11 مليون معلم

حصول **47 مليون شخص**
على مصادر محسَّنة للمياه

44 مليون مستفيد
شملتهم برامج شبكات الأمان الاجتماعي

وأفادت البلدان المتعاملة مع البنك الدولي، بدعم من العمليات التي مولها البنك بين عامي 2015 و 2017، بالنتائج العالمية المختارة الواردة أعلاه.

www.worldbank.org/annualreport

211300 :SKU

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مجموعة البنك الدولي